



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف - ميله
كلية الحقوق



الرقم التسلسلي:

القسم: الحقوق

الرمز:

التخصص: قانون جنائي

آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة

ماستر

إشراف الأستاذة:

إعداد الطلبة:

• د / بعوش دليلة

• بوناب زكرياء

السنة الجامعية: 2026/2025



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف - ميله



كلية الحقوق

الرقم التسلسلي:

القسم: الحقوق

الرمز:

التخصص: قانون جنائي

أليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة

ماستر

إشراف الأستاذة:

إعداد الطلبة:

• بعوش دليلة

• زكرياء بوناب

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميله	أستاذ محاضر ' أ '	د/مجادى نعيمة
مشرفا ومقررا	جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميله	أستاذ محاضر ' أ '	د/ بعوش دليلة
عضو مناقش	جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميله	أستاذ محاضر ' ب '	د/ حفياني شوقي

السنة الجامعية: 2026/2025

ملخص

ملخص

يتناول هذا البحث موضوع آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، باعتبارها ظاهرة معقدة ذات أبعاد قانونية وأمنية واجتماعية، تحولت من مجرد حركة تنقل إلى تحدٍ يمس سيادة الدولة ويهدد استقرارها. يبرز البحث الدور الاستراتيجي للجزائر كدولة عبور واستقرار نتيجة موقعها الجغرافي، مما دفعها إلى تطوير منظومة قانونية صارمة، خاصة من خلال القانون 08-11، لتجريم مختلف أشكال الهجرة غير النظامية وشبكات تهريب المهاجرين. كما يناقش الإشكالية المتمثلة في التوازن بين حماية الأمن الوطني واحترام حقوق الإنسان، ويحلل الأسباب الاقتصادية والسياسية والجغرافية التي تدفع إلى الهجرة، إضافة إلى آثارها القانونية. ويعرض كذلك الجهود الدولية، خاصة اتفاقية باليرمو، والتعاون الأمني والتقني لمكافحة الظاهرة، مع التأكيد على أن المعالجة الفعالة تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الردع القانوني والتنمية والتعاون الدولي.

Abstract

This research addresses the mechanisms for combating illegal migration in Algeria, highlighting it as a complex phenomenon with legal, security, and social dimensions that has evolved into a major challenge affecting state sovereignty and stability. The study emphasizes Algeria's strategic position as both a transit and destination country, which has led to the development of a strict legal framework, particularly Law 08-11, to criminalize irregular migration and migrant smuggling networks. It explores the core issue of balancing national security with human rights protection, while analyzing the economic, political, and geographical factors driving migration, as well as its legal consequences. The research also examines international efforts, especially the Palermo Convention, along with security and technological cooperation, concluding that effective management of illegal migration requires a comprehensive approach combining legal deterrence, development policies, and international collaboration.

الشكر التقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وأعانتني على إنجازه.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة "بعوش دليلة" على توجيهاتها القيمة، ونصائحها السديدة، وصبرها في متابعة هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقييمها.

ولا يفوتني أن أعبّر عن خالص شكري لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بالدعم العلمي أو المعنوي.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى عائلتي الكريمة على دعمها المتواصل وتشجيعها لي طوال مسيرتي الدراسية. وفي الأخير، أسأل الله أن يوفقني لما فيه الخير والنجاح.

إهداء

إلى كل عثرة علمتني القوة ولم تكن سقوطاً، بل محطة انطلاق.
إلى كل حلم قادني إلى هذه اللحظة ولم يكن وهماً، بل خريطة طريق.
إلى كل نجاح ذكّرني بالتواضع ولم يكن غروراً، بل حافزاً للتقدم.
أهدي هذا الإنجاز:

إلى قوة "الأمل" الذي لم ينطفئ، وإلى جمر "الطموح" الذي لم يخب.
إلى إصرار "الإرادة" التي حوّلت المستحيل إلى ذكرى.
إلى الإنسان المدرك الذي أصبحته بعد هذه الرحلة.
هذه الورقة ليست مجرد حبر، بل هي:

قلب أمي الذي خفق بالدعاء حتى آخر ساعة امتحان... إلى الحنان الذي لا ينضب.

إلى أبي، السند الذي لم يزل، والقوة التي رفعتني كلما تعثرت.

حكاية جدي التي سقاها بالإيمان حتى صارت عقيدة في قلبي... إلى الحكمة التي لا تُقدّر بثمن.

عرق جبينني الذي اختلط بأحلام الماضي وآمال المستقبل.

فهذا الإنجاز هو نتيجة دفء الأول وعمق الثاني.

وإلى نفسي... التي مرّت على حافة اليأس ولم تسقط. والتي رأت في النجاح مسؤولية لا متعة فقط.

التي آمنت أن وراء الجبل جبلاً آخر، وأن التحدي الأكبر يبدأ من حيث ينتهي الآخرون.

وأخيراً... أقول لكل من رآني في الصغر وساندني في الكبر، لكل من مدّ لي يد العون وأحيا فيّ الأمل، لكل من ساهم في

صناعة هذه اللحظة...

الشكر لكل من كان وقود هذه الرحلة.

بوناب زكرياء

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	ملخص
–	إهداء
–	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
8	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار القانوني لآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية
15	تمهيد
16	المبحث الأول: الأساس القانوني والمفاهيمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية
17	المطلب الأول: التعريف بالهجرة غير الشرعية وخصائصها وبنيتها النمطية والشرعية
17	الفرع الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة.
21	الفرع الثاني: أنواع وأساليب الهجرة غير الشرعية
23	الفرع الثالث: موقف الشريعة الإسلامية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية
25	المطلب الثاني: الأسباب المفسرة للظاهرة وخلفياتها الإحصائية والتشريعية
25	الفرع الأول: النظريات العلمية المفسرة للظاهرة
26	الفرع الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها القانونية
35	الفرع الثالث: الواقع الإحصائي المعاصر وتطور التشريع الجزائري لظاهرة الهجرة
37	المبحث الثاني: الآليات القانونية الدولية لآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية
37	المطلب الأول: المركز الحقوقي للمهاجر والأساس الاتفاقي للمكافحة
37	الفرع الأول: المركز القانوني وحقوق المهاجر غير الشرعي في القانون الدولي
39	الفرع الثاني : الأساس القانوني الدولي (اتفاقية باليرمو 2000 وبرتوكول مكافحة تهريب المهاجرين)
41	المطلب الثاني: الآليات المؤسسية للمكافحة وتقييمها وأبعادها المقارنة
41	الفرع الأول: الآليات الوقائية والردعية
47	الفرع الثاني: تقييم الإطار القانوني الدولي والتحديات الواقعية للمكافحة
48	الفرع الثالث: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة)
51	خلاصة الفصل الاول
	الفصل الثاني: فعالية آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر بين النص القانوني والواقع العملي

53	تمهيد
55	المبحث الأول: الواقع الميداني للهجرة غير الشرعية في الجزائر
55	المطلب الأول: تطور الظاهرة خلال السنوات الأخيرة
55	الفرع الأول: تطور أعداد محاولات الهجرة غير الشرعية
57	الفرع الثاني: أهم مناطق الانطلاق والعبور
67	الفرع الثالث: الخصائص الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين
71	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية
71	الفرع الأول: البطالة والتهميش الاجتماعي (المحدد السوسيو اقتصادي)
73	الفرع الثاني: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وثقافة "الحرقة" (المحدد الافتراضي والثقافي)
76	الفرع الثالث: دور شبكات تهريب المهاجرين وجرائم الحدود (المحدد اللوجستي والأمني)
79	المبحث الثاني: تقييم فعالية سياسة الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية
79	المطلب الأول: النتائج المحققة ميدانياً
79	الفرع الأول: حصيلة تفكيك شبكات التهريب
82	الفرع الثاني: نتائج مراقبة الحدود البرية والبحرية
85	الفرع الثالث: دور التعاون الأمني الدولي في الحد من الظاهرة
87	المطلب الثاني: التحديات والرهانات المستقبلية
88	الفرع الأول: العراقيل التي تواجه الأجهزة الأمنية
90	الفرع الثاني: حدود المقاربة الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية
94	خلاصة الفصل:
96	خاتمة
101	قائمة المصادر والمراجع
107	قائمة الجداول والأشكال

مقدمة

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انعكست بصورة مباشرة على حركة تنقل الأفراد بين الدول، حيث أصبحت الهجرة إحدى الظواهر الإنسانية الأكثر انتشارًا وتعقيدًا. فبعد أن كانت الهجرة في مراحل سابقة ترتبط أساسًا بالبحث عن الأمن أو تحسين الظروف المعيشية، أضحت اليوم ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، الأمر الذي جعلها محل اهتمام متزايد من قبل الدول والمنظمات الدولية والباحثين.

ومن بين أنماط الهجرة التي استقطبت اهتمامًا واسعًا في السنوات الأخيرة، تبرز الهجرة غير الشرعية باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. فقد ساهمت التطورات الاقتصادية واتساع الفجوة التنموية بين الدول، إلى جانب النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات البطالة، في تزايد أعداد الأشخاص الذين يسلكون طرقًا غير قانونية لعبور الحدود، بحثًا عن فرص أفضل للحياة. وقد ترتب عن ذلك بروز إشكالات قانونية وأمنية وإنسانية دفعت الدول إلى إعادة النظر في سياساتها وتشريعاتها الخاصة بإدارة الهجرة ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين.

وتتميز الهجرة غير الشرعية بطبيعة خاصة، إذ لا تقتصر آثارها على مخالفة القوانين المنظمة لدخول وإقامة الأجانب، وإنما تمتد لتشمل العديد من الجرائم المرتبطة بها، كتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص واستعمال الوثائق المزورة، فضلًا عن المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون أنفسهم أثناء رحلات العبور، وما قد ينتج عنها من وفيات أو استغلال أو انتهاكات لحقوق الإنسان. لذلك أصبحت مكافحة هذه الظاهرة من أولويات السياسات الوطنية والدولية، من خلال وضع أطر قانونية وتنظيمية تهدف إلى الحد منها وتعزيز التعاون بين الدول.

وقد أولى المجتمع الدولي اهتمامًا كبيرًا بهذه الظاهرة، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 والبروتوكول المكمل لها المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وقد شكلت هذه النصوص مرجعًا قانونيًا مهمًا للدول في تطوير تشريعاتها الوطنية وتعزيز آليات التعاون الدولي لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

وتُعدّ الجزائر من الدول التي تأثرت بهذه الظاهرة بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، فهي تمثل في الوقت ذاته دولة منشأ وعبور، وأحيانًا دولة مقصد لبعض فئات المهاجرين. وقد فرض هذا الوضع على المشرع الجزائري اتخاذ جملة من التدابير القانونية والتنظيمية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال سن قوانين تنظم دخول الأجانب وإقامتهم، وتجريم الأفعال المرتبطة بالهجرة غير النظامية، وتعزيز التعاون الأمني والقضائي مع مختلف الدول والمنظمات الدولية المختصة.

وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال ما يثيره من إشكالات قانونية وعملية تتعلق بمدى فعالية النصوص القانونية الوطنية والدولية في الحد من الهجرة غير الشرعية، وتحقيق التوازن بين متطلبات حماية أمن الدولة واحترام الحقوق الأساسية للأشخاص. كما تكتسب الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام الأكاديمي والعملية بهذه الظاهرة، بالنظر إلى آثارها المتعددة وانعكاساتها على الأمن والاستقرار والتنمية. وانطلاقًا من أهمية هذا الموضوع، جاء اختياره استجابة لجملة من الدوافع العلمية والعملية. فمن الناحية الموضوعية، تكتسي الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة بالنظر إلى تزايد انتشارها وما ترتب عنها من تحديات قانونية وأمنية وإنسانية، الأمر الذي استوجب تدخل المشرع الوطني والمجتمع الدولي لوضع آليات قانونية كفيلة بالحد منها. كما أن تعدد النصوص القانونية الوطنية والدولية المنظمة لهذا المجال يستدعي دراستها وتحليلها للوقوف على مدى تكاملها وفعاليتها في مواجهة هذه الظاهرة.

أما من الناحية الذاتية، فيرجع اختيار الموضوع إلى الرغبة في التعمق في دراسة إحدى القضايا القانونية المعاصرة التي تشهد تطورًا مستمرًا، والوقوف على السياسة التشريعية التي انتهجها المشرع الجزائري في

مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع محاولة تقييم مدى فعالية الآليات القانونية المعتمدة في هذا المجال، وإبراز أهم النقائص التي قد تحد من تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يتمثل أهمها في توضيح مفهوم الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة، وبيان الأساس القانوني الوطني والدولي المنظم لمكافحتها، وتحليل أهم الآليات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري للتصدي لهذه الظاهرة، مع تقييم مدى فعاليتها في التطبيق، وبيان دور التعاون الدولي في دعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية، وصولاً إلى تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية المنظومة القانونية في هذا المجال.

وانطلاقاً مما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي مدى أسهمت الآليات القانونية الوطنية والدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وما مدى فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة في الجزائر؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية؟ وما أهم خصائصها وأسبابها وآثارها القانونية؟
- ما هو الإطار القانوني الدولي المنظم لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟
- ما هي أهم النصوص القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري لمواجهة الهجرة غير الشرعية؟
- إلى أي مدى أثبتت الآليات القانونية الوطنية فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة؟
- وما هي أبرز الصعوبات التي تعيق التطبيق الفعال لهذه الآليات؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن المشرع الجزائري وضع منظومة قانونية متكاملة نسبياً لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مستفيداً من أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، غير أن فعالية هذه المنظومة تبقى رهينة بحسن تطبيق النصوص القانونية، وتعزيز التعاون الدولي، ومعالجة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم والنصوص القانونية، والمنهج التحليلي لتحليل الأحكام القانونية الوطنية والدولية، مع الاستعانة بالمنهج المقارن كلما اقتضت طبيعة الدراسة ذلك، قصد إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين بعض التشريعات، والوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة. ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، تم تحديد نطاقها الموضوعي والمكاني والزمني بما يتناسب مع طبيعة الإشكالية المطروحة. فقد اقتصرَت الدراسة من الناحية الموضوعية على تناول الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، مع الاستناد إلى أهم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وذلك من خلال دراسة مفهوم الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة، وبيان أسبابها وآثارها القانونية، ثم تحليل الأساس القانوني الدولي والوطني الذي تستند إليه مكافحة هذه الظاهرة، إضافة إلى دراسة الآليات الوقائية والردعية التي اعتمدها المشرع الجزائري، وبيان مدى فعاليتها في التطبيق العملي، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية إلا بالقدر الذي يخدم التحليل القانوني لموضوع البحث.

أما من الناحية المكانية، فقد انحصرت الدراسة في الجزائر باعتبارها الإطار الرئيس لتحليل التشريعات والآليات القانونية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية، مع الاستئناس ببعض الاتفاقيات الدولية والنماذج المقارنة كلما اقتضت طبيعة الدراسة ذلك. ومن الناحية الزمنية، فقد اقتصرَت الدراسة على النصوص القانونية الوطنية والاتفاقيات الدولية السارية إلى غاية السنة الجامعية 2025-2026، مع الإشارة إلى أهم التعديلات التشريعية المرتبطة بموضوع البحث.

وفي إطار ضبط الحدود الموضوعية للدراسة، تتحصر هذه الأخيرة في بحث مفهوم الهجرة غير الشرعية، وأسبابها وآثارها القانونية، والأساس القانوني الدولي والوطني المنظم لمكافحتها، فضلاً عن دراسة الآليات الوقائية والردعية التي اعتمدها المشرع الجزائري، وتقييم مدى فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة. أما الموضوعات التي تخرج عن نطاق الدراسة فتتمثل في الهجرة الشرعية، وسياسات التنمية الاقتصادية، والدراسات الاجتماعية أو النفسية المستقلة، إلا في الحدود التي تقتضيها طبيعة التحليل القانوني.

ولم يخل إنجاز هذه الدراسة من بعض الصعوبات، من أبرزها تشتت النصوص القانونية المنظمة لموضوع الهجرة غير الشرعية بين التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية، فضلاً عن محدودية بعض المراجع الوطنية المتخصصة، وصعوبة الحصول على إحصائيات حديثة ودقيقة بحكم الطبيعة المتغيرة لهذه الظاهرة.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، قُسمت الدراسة إلى فصلين رئيسيين؛ خُصص الفصل الأول لدراسة الإطار القانوني لآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال بيان مفهومها وأسبابها وآثارها، وعرض الأساس القانوني الوطني والدولي المنظم لها، في حين خُصص الفصل الثاني لدراسة الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، ببيان الآليات الوقائية والردعية التي اعتمدها المشرع الجزائري، ثم تقييم مدى فعاليتها في التطبيق، وصولاً إلى أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة.

الفصل الأول

الإطار القانوني لآليات

مكافحة الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية واحدة من أكثر الظواهر المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي والمنظومة القانونية المعاصرة، فهي لم تعد مجرد حركة انتقالية عشوائية للأفراد عبر الحدود، بل تحولت إلى ظاهرة بنيوية عابرة للحدود الوطنية، تتشابك فيها الهواجس الأمنية للدول مع الالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. إن هذه الظاهرة تضع المشرع الوطني والدولي أمام تحدٍ حقيقي؛ يتمثل في كيفية الموازنة بين ممارسة الدولة لحقها السيادي في حماية أقاليمها وضبط حدودها، وبين ضرورة الامتثال للصكوك والمواثيق الدولية التي ترعى حقوق المهاجرين وتجرم الشبكات الإجرامية التي تستغل حاجتهم.

ويقتضي البحث في سبل وآليات مكافحة هذه الظاهرة بناء أرضية مفاهيمية وقانونية صلبة، تتجاوز السرد الوصفي لتصل إلى عمق التحليل التشريعي. فمن الناحية المنهجية، لا يمكن بناء سياسة جنائية أو أمنية فعالة للمكافحة دون ضبط دقيق للمصطلحات والمفاهيم؛ إذ أن الخلط بين "المهاجر غير الشرعي" و"اللاجئ" أو "ضحية الاتجار بالبشر" قد يؤدي إلى انحراف في تطبيق النص القانوني أو مساس بالضمانات القضائية. ومن ثم، فإن تحديد المفهوم يعد خطوة استراتيجية لتوحيد الرؤية القانونية وتكييف الأفعال الجرمية تكييفاً صحيحاً يتوافق مع القوانين الوطنية والاتفاقيات العالمية.

علاوة على ذلك، فإن دراسة الإطار القانوني تستوجب الغوص في المرجعية الدولية التي تشكل الأساس الذي تستمد منه التشريعات الوطنية قوتها، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها المكملة. هذه المرجعية هي التي رسمت ملامح التعاون الدولي في مجالي الوقاية والردع، وفرضت على الدول تحديث ترسانتها القانونية لمواجهة الأساليب المتطورة لشبكات تهريب المهاجرين، والتي باتت تشكل تهديداً مباشراً لاستقرار الجيوسياسي، خاصة في منطقة حوض المتوسط والساحل الإفريقي.

وبناءً على ما تقدم، وانطلاقاً من الرغبة في الإحاطة بكافة جوانب هذا الإطار، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين -

المبحث الأول - الأساس القانوني والمفاهيمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني - الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول- الأساس القانوني والمفاهيمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

يُشكل هذا المبحث حجر الزاوية والمدخل النظري والمعرفي لهذه الدراسة؛ إذ لا يمكن اللجوء إلى صلب الآليات الإجرائية والمؤسسية للمكافحة دون فك الاشتباك المفاهيمي المحيط بهذه الظاهرة. فالهجرة غير الشرعية ليست مجرد واقعة مادية تتمثل في انتقال الأفراد عبر الحدود، بل هي واقعة قانونية معقدة تترتب عليها آثار بالغة الحساسية في شتى فروع القانون، بدءاً من القانون الدولي العام وصكوك حقوق الإنسان، وصولاً إلى القانون الإداري والقانون الجنائي الوطني.

إن ضرورة هذا التأصيل القانوني تنبع من طبيعة الظاهرة ذاتها المتسمة بالتحول المستمر، مما يجعل المصطلحات المرتبطة بها عرضة للتداخل واللبس المنهجي. ففي ظل غياب تعريف دولي موحد ومُلمزم بشكل مطلق، وتعدد المقاربات بين "المقاربة الأمنية" التي ترى في المهاجر تهديداً للسيادة، و"المقاربة الحقوقية" التي تراه ضحية لظروف قاهرة، يصبح من الواجب الأكاديمي ضبط المصطلحات وتحديد الماهية القانونية للهجرة غير الشرعية بدقة علمية رصينة.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تحقيق غايتين أساسيتين -

الأولى- تصفية المفاهيم وتحديد النطاق القانوني الذي يتحرك فيه المهاجر غير الشرعي، وتمييزه عن المراكز القانونية المشابهة كالأجئ أو ضحية الاتجار بالبشر، لضمان عدم الانحراف في تكييف الأفعال أو تطبيق النصوص العقابية.

الثانية- استقصاء وتحليل الدوافع البنيوية (الاقتصادية، الأمنية، والجيوسياسية) التي أخرجت الجزائر من وضعية "دولة العبور" التاريخية لتضعها في مواجهة تحدي "دولة الاستقرار الاضطرابي"، وهو المفتاح لتقييم السياسة الجنائية التي انتهجها المشرع الجزائري في قوانينه الحديثة، وعلى رأسها القانون رقم 08-11.

وعليه، وبغية الإحاطة الشاملة بهذا الأساس النظري، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين جوهريين -

المطلب الأول- التعريف بالهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة.

المطلب الثاني- أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها القانونية.

المطلب الأول- التعريف بالهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة

يُعدّ ضبط المصطلح القانوني الركيزة الأساسية في بناء الدراسات الأكاديمية الجنائية، خاصة في المواضيع المتسمة بالتحول المستمر كالهجرة غير الشرعية؛ إذ إن تعدد الزوايا التي تُقارب هذه الظاهرة (أمنية، حقوقية، اقتصادية، واجتماعية) أدى بالضرورة إلى تعدد محاولات التعريف فقهيًا وتشريعيًا، وهو ما يستوجب تفكيك الظاهرة وتحديد ماهيتها، وأساليبها، وتمييزها عن غيرها عبر الفروع الثلاثة التالية-

الفرع الأول- التعريف اللغوي والاصطلاحي وخصائص الهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني- أنواع وأساليب الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن النظم القانونية المجاورة.

الفرع الثالث- موقف الشريعة الإسلامية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول - التعريف اللغوي والاصطلاحي وخصائص الهجرة غير الشرعية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للحدود تثير إشكاليات قانونية معقدة؛ فهي تمس بجوهر السيادة الوطنية للدول من جهة، وتتقاطع مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان من جهة أخرى. ويقضي الإلمام بهذه الظاهرة تفكيكها إلى عناصرها اللغوية، والاصطلاحية، والتشريعية-

أولاً- التعريف اللغوي للهجرة غير الشرعية

أصل الاشتقاق- تضرب الهجرة بجذورها في اللسان العربي من الفعل "هَجَرَ"، وهو ضد "وَصَلَ". وتدل المادة اللغوية على الترك والمفارقة والقطيعة؛ فالمهاجر هو الفرد الذي قطع صلته بمكان إقامته المعتاد وفارقه منتقلًا إلى حيز جغرافي جديد.

مفهوم الانتقال الجغرافي- ارتبط مصطلح الهجرة لغة بترك "الأرض الأولى" والالتحاق بـ "الأرض الثانية". وقد حمل هذا المصطلح دلالات سوسيولوجية ارتبطت تاريخياً بحركة الأفراد من البادية نحو الحواضر استقراراً وطلباً لسبل العيش، وهو ما يعكس الجانب الديناميكي في حياة الإنسان بحثاً عن بيئة معيشية أفضل.

دلالة وصف "غير الشرعية"- عند إضافة صفة "غير الشرعية" لهذا الفعل، فإننا نخرجه من حيز المباح الإداري إلى حيز "المخالفة التنظيمية". فهي تعني لغة الانتقال الذي يفتقر إلى المشروعية الإدارية أو السند القانوني الذي تمنحه الدولة المستقبلية، مما يجعل فعل الدخول أو الإقامة مشوباً بعيب "اللاشرعية" في نظر قوانين الدولة المستضيفة.¹

¹تومي هجيرة- الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

ثانياً- التعريف الاصطلاحي للهجرة غير الشرعية

تتعدد المقاربات الاصطلاحية في تحديد ماهية الهجرة غير الشرعية باختلاف الزاوية التحليلية؛ ويمكن حصر هذه التعاريف في الأبعاد التالية-

المقاربة الديموغرافية- ينظر علماء السكان إلى الهجرة كظاهرة حركية ناتجة عن تفاعل ثنائية عوامل الطرد في دول المنشأ كالبطالة والتدني الاقتصادي، وعوامل الجذب في دول المقصد المتمثلة في فرص العمل وتحسن مستوى الرفاهية.

المفهوم التنظيمي والإداري- تُعرف الهجرة غير الشرعية اصطلاحاً بأنها العملية التي تشمل عبور أفراد لإقليم دولة ما أو الإقامة فيه بشكل يخالف القواعد القانونية المنظمة لمرور الأشخاص عبر الحدود الوطنية (براً، بحراً، أو جواً)، ويشمل هذا المفهوم الدخول السري أو البقاء غير المشروع بعد انقضاء المدة القانونية للإقامة.

التعريف الدولي- تبنت المنظمة الدولية للهجرة تعريفاً واسعاً ينص على أنها: "كل حركة للأشخاص تتم خارج القواعد المعيارية للدول"^[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفقه الجنائي والمنظمات الدولية المعاصرة يميلون لاستبدال هذا المصطلح بلفظ "الهجرة غير النظامية"؛ بهدف نزع صفة الجريمة عن الشخص المهاجر في حد ذاته، والتركيز على وصف "وضعيته القانونية" كحالة مخالفة للتنظيم الإداري، تماشياً مع روح المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ثالثاً- التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية (في التشريع الوطني والدولي)

تكاملت الجهود التشريعية دولياً ووطنياً لضبط الأطر الإجرائية والموضوعية لجريمة الهجرة غير الشرعية وفق مستويين متكاملين-

المستوى الدولي (بروتوكول باليرمو لعام 2000)- ركز المشرع الدولي في البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على معيار "الدخول غير المشروع"، حيث عرفه بأنه: "عبور الحدود دون استيفاء الشروط اللازمة للدخول المشروع للدولة المستقبلة"^[2]. ولتمييز هذا المفهوم، ربطه المشرع الدولي بعنصر "تدبير الدخول" بهدف الحصول على منفعة مادية أو مالية؛ مما يخرج الظاهرة من سياق المخالفة الفردية البسيطة ليضعها في قالب الجريمة المنظمة.

المستوى الوطني (القانون رقم 08-11)- تماشياً مع القواعد المنهجية، لم يضع المشرع الجزائري تعريفاً نظرياً مجرداً للظاهرة، بل اعتمد مقارنة إجرائية حدد من خلالها الحالات الميدانية الكاشفة عن انعدام

الشرعية. وبالرجوع لأحكام القانون رقم 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وحركتهم، نجدها تنحصر موضوعياً في الصور التالية-

- 1- الدخول السري- ويتحقق بعبور واختراق التراب الوطني عبر نقاط أو منافذ غير رسمية للرقابة الحدودية، أو الدخول دون حيازة وثائق سفر أو تأشيرات سارية المفعول.
- 2- الإقامة غير القانونية- وتتمثل في استمرار بقاء الأجنبي داخل الإقليم بعد انقضاء مدة صلاحية تأشيرته أو سند إقامته دون اتخاذ الإجراءات الإدارية للتجديد.
- 3- التدليس القانوني- ويشمل استخدام وثائق سفر أو هويات مزورة بغرض التضليل والالتفاف على إجراءات الرقابة الأمنية الحدودية.

التكليف الجنائي في قانون العقوبات الجزائري- تعزيزاً للرقابة الميدانية، دعم المشرع الجزائري هذه المنظومة بالمادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات (المستحدثة بموجب التعديل رقم 09-01)، والتي نصت صراحة على أنه: "يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية..."^[3]. ويعكس هذا التكليف الصارم توجه السياسة الجنائية الجزائرية نحو تبني مقاربة ردعية صارمة للحد من التدفقات غير النظامية وحماية سلامة الإقليم.

¹ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)- تقرير الهجرة الدولية والتنمية، نيويورك، 2022، ص 19. (تنبيه: تم دمج وتعديل مرجع يوسف دالندة هنا بناء على التوجيه الدولي للتقرير).

² عبد القادر البقيرات- القانون الدولي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 214.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009، الجريدة الرسمية العدد 15، المادة 175 مكرر 1.

ثالثاً- خصائص الهجرة غير الشرعية

تتميّز الهجرة غير الشرعية بجملة من الخصائص البنوية التي تخرجها من سياق الحركة السكانية العادية لتضعها في قالب الجرائم المستحدثة المعقدة؛ إذ أصبحت ظاهرة ذات أبعاد متعددة تتداخل فيها الجوانب الأمنية، القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية، وتتجلى أبرز هذه الخصائص في المؤشرات التالية-

الطابع العابر للحدود- تُعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للحدود الوطنية بطبيعتها، إذ لا تقتصر آثارها أو عملياتها التنفيذية على إقليم دولة واحدة، بل تمتد تشريعياً وميدانياً لتشمل دول المصدر، العبور، والاستقبال؛ مما يجعلها من القضايا الاستراتيجية التي تستوجب التنسيق الأمني والقضائي الدولي المشترك لكبحها، خاصة مع تنامي نشاط الشبكات الإجرامية.

الطابع السري وغير النظامي- تتشكل الهجرة غير الشرعية عبر مسارات خفية بعيدة عن الرقابة الإدارية والأمنية الرسمية للدولة، حيث يعتمد المهاجرون على التمويه والتسلل، أو استعمال مسالك برية وبحرية غير قانونية وقوارب سرية، أو حتى استخدام وثائق غير صحيحة للالتفاف على الأنظمة التشريعية المنظمة لدخول وإقامة الأجانب.

الارتباط بالجريمة المنظمة العابرة للأوطان- تحولت الظاهرة من مجرد مبادرات فردية معزولة إلى نشاط تجاري مربح تديره شبكات إجرامية منظمة، حيث تتقاطع الهجرة غير النظامية مع جرائم أخرى وتضم في هياكلها وسطاء، ومزورين، ومهربين، وكلاء نقل يعملون ضمن تنظيمات سرية معقدة مستغلين حاجة الأفراد لتحقيق عوائد مالية طائلة^[1].

الاستغلال الاقتصادي للمهاجرين- يقع المهاجر غير النظامي غالباً ضحية للاستغلال الميداني من قبل أرباب العمل في دول المقصد أو شبكات التهريب؛ إذ يتم تشغيل هذه الفئة في قطاعات وعقود غير رسمية وبأجور زهيدة تفتقر لأدنى الضمانات القانونية أو التدابير الحماية نظراً لعدم مشروعية وضعيتهم الإدارية.

الطابع الدولي والإنساني للظاهرة- على الرغم من أبعادها الأمنية والسيادية، تظل الهجرة غير الشرعية قضية إنسانية ترتبط بحقوق الإنسان الأساسية وحماية الفئات المستضعفة كالنساء والأطفال، مما فرض على المجتمع الدولي موازنة المقاربة العقابية الصرفة بالمقاربة الإنسانية الحقوقية، وتجسيد ذلك عبر تبني اتفاقيات وبروتوكولات دولية خاصة.

[1] محمد الصغير بعلي- الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2018، ص 45.

الفرع الثاني- أنواع وأساليب الهجرة غير الشرعية وتمييزها عن النظم القانونية المجاورة

لا تكتمل الإحاطة بمفهوم الهجرة غير الشرعية دون تفكيك الأنماط والآليات اللوجستية والتحيلية التي تتخذها هذه الظاهرة، ومقارنتها بالأنظمة القانونية الدولية والوطنية الأخرى التي قد تتقاطع معها رسمياً؛ ونبرز ذلك تفصيلاً عبر المحورين التاليين-

أولاً- أنواع وأساليب الهجرة غير الشرعية-

تتعدد الصور الميدانية والآليات المستعملة في الهجرة غير الشرعية باختلاف المسالك والوسائل التحيلية التي يسلكها المهاجرون، ويمكن حصر أبرزها فيما يلي-

الهجرة السرية والتسلل عبر الحدود- وتُمثل الصورة النمطية التقليدية والأكثر خطورة، وتتحقق بعبور الأفراد للحدود البرية، البحرية، أو الجوية خفية دون المرور بالمنافذ والتمشيطات الرسمية؛ كامتطاء قوارب الموت بحراً أو اختراق المسالك الصحراوية الوعرة بالاستعانة بالمهربين والشبكات المنظمة^[1].

التدليس واستعمال الوثائق غير الصحيحة- ويقوم هذا الأسلوب على التلاعب بالمستندات الرسمية، حيث يلجأ المهاجر إلى تزوير جوازات السفر، التأشيرات، أو سندات الإقامة كلياً، أو انتحال هوية الغير باستخدام وثائق صحيحة لا تخصه لتضليل سلطات إنفاذ القانون في المعابر^[2].

[1] محمد الصغير بعلي- الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،

الجزائر، 2018، ص 45.

[2] عبد القادر بن دماش- جرائم تزوير الوثائق واستعمالها في الهجرة غير الشرعية، دار هومة، الجزائر، 2019، ص 88.

تجاوز مدة الإقامة القانونية (الهجرة المقنعة) - وفيها يدخل المهاجر إقليم الدولة المستقبلية بطريقة شرعية تماماً بناءً على تأشيرة قصيرة المدى (كالسياحة، العلاج، أو الدراسة)، ولكنه يعتمد الاستمرار في البقاء والعمل بعد انقضاء الصلاحية القانونية دون تجديد السند الإداري، فيتحول وضعه القانوني إلى إقامة غير مشروعة^[3].

الالتفاف عن طريق الزواج الصوري - وهو أسلوب احتيالي ذو بعد اجتماعي وقانوني، يتمثل في إبرام عقد زواج "شكلي" أو "وهمي" مع مواطن يحمل جنسية دولة المقصد دون وجود نية حقيقية لتأسيس عائلة، بل يكون الهدف الأوحـد (غالباً مقابل مبالغ مالية) هو الحصول على بطاقة الإقامة أو الجنسية والالتفاف على القوانين الصارمة^[4].

المنافرة بطلب اللجوء الكاذب - ويتمثل في استغلال المنظومة الإنسانية الدولية وقوانين حماية اللاجئين، عبر تقديم طلبات لجوء ترتكز على ادعاءات واهية وفبركة قصص تعرض للاضطهاد أو الحروب في بلدانهم الأصلية، لضمان البقاء المؤقت في دولة المقصد حتى فصل السلطات في ملفاتهم^[5].

[3] محمد الأمين بوساحة - القانون الدولي للهجرة وحقوق المهاجرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2020، ص

112.

[4] نادية بوشارب - الزواج الصوري وآثاره القانونية في قوانين الهجرة الحديثة، مجلة الدراسات القانونية، العدد 12، الجزائر

Executive، 2021، ص 67.

[5] عبد الرحمن قشي - اللجوء السياسي بين الحماية

ثانياً- تمييز الهجرة غير الشرعية عن المفاهيم والنظم المجاورة-

لتحقيق الدقة القانونية والجنائية، يجب رسم الحدود الفاصلة بين المركز القانوني للمهاجر غير الشرعي والنظم القانونية الأخرى التي تتقاطع معه على النحو الآتي-

التمييز عن تهريب المهاجرين- يكمن الفرق الجوهرى في "القصد الجنائي" وطبيعة النشاط؛ فالتهريب جريمة تقوم بها شبكات إجرامية منظمة هدفها الربح المادي، وتنتهي علاقة المهرب بالمهاجر بمجرد عبور الحدود وتخطيها، بينما الهجرة في صورتها البسيطة قد تنحصر في سلوك فردي يقوم به الشخص بمفرده دون وسيط أو مصلحة مادية لغيره.

التمييز عن الاتجار بالبشر- يُعدّ هذا التفريق الأهم على الصعيدين الجنائي والإنساني؛ فالإرادة في الهجرة غير الشرعية تكون "حرة طوعية" (حيث يسعى المهاجر بنفسه للعبور ويدفع مقابل ذلك)، أما في جريمة الاتجار بالبشر فأرادة الضحية تكون "مسلوبة أو معيبة" جراء الخداع، القسر، أو استغلال حالة الاستضعاف. كما أن الاتجار لا ينتهي بعبور الحدود بل يهدف لاستغلال الشخص المستمر (جنسياً أو في السخرة والعمل القسري) لفترات طويلة.

التمييز عن اللجوء - يحوز اللاجئ مركزاً قانونياً محمياً بموجب أحكام القانون الدولي العام (خاصة اتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين)^[6]. وبموجب مبدأ "عدم الرد القسري"، يحظر على الدول معاقبة اللاجئ بسبب دخوله غير القانوني أو السري متى كان فاراً من خطر أو اضطهاد يهدد حياته وحرية، شريطة أن يقدم نفسه للسلطات بلا إبطاء؛ بخلاف المهاجر الاقتصادي غير الشرعي الذي لا يتمتع بهذه الحصانة ويخضع لتدابير الطرد، الإبعاد، والترحيل.

المفهوم السوسولوجي والقانوني لظاهرة "الحرقة" - يُعدّ مصطلح "الحرقة" تعبيراً محلياً وسوسولوجياً استقر في البيئة الجزائرية تحديداً، ليعبر عن فعل "حرق" المسافات، والحدود، والالتفاف على القوانين، وإتلاف وثائق الهوية الرسمية أحياناً. ومن الناحية القانونية الصرفة في التشريع الجزائري، فإن "الحرق" يوصف بالفاعل الذي يرتكب جنحة مغادرة الإقليم الوطني بطريقة غير قانونية عبر منافذ غير رسمية (بموجب المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات)، وهي الظاهرة التي باتت تعكس تحدياً أمنياً واجتماعياً بالغ المعقيد تواجهه السلطات في مواجهة قوارب الموت^[7].

[6] منظمة الأمم المتحدة - اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، المادة 31.^[7] جميلة عيسوي - الهجرة غير

الشرعية بين المقاربة الأمنية والمقاربة الحقوقية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2021، ص 88.

الفرع الثالث - موقف الشريعة الإسلامية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تنطلق الشريعة الإسلامية في مقاربتها لظاهرة الهجرة من فلسفة تشريعية مقاصدية أصيلة، تقوم على الموازنة الدقيقة بين حرية الإنسان في السعي في الأرض لطلب الرزق، وبين الواجبات والالتزامات الشرعية التي تحكم الحفاظ على النفس والمجتمع؛ ولا يمكن تكييف موقف الفقه الإسلامي من الهجرة غير النظامية الحديثة دون تفكيك عناصرها المعاصرة المتمثلة في تعريض النفس للهلاك ومخالفة القوانين التنظيمية لولي الأمر، ونبين هذا التأصيل الفقهي في النقاط التالية-أولاً: أصل مشروعية السعي والانتقال في الإسلام:

إن الهجرة في أصلها الفقهي أمر مشروع بل ومندوب إليه إذا كان لطلب كسب الرزق الحلال، أو الفرار بالدين من الاضطهاد، أو طلب العلم والازدهار المعرفي، ويستند هذا الأصل إلى نصوص قطعية منها قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" (الملك: 15)، وقوله سبحانه: "وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًا كَثِيرًا وَسَعَةً" (النساء: 100). فالحق في الانتقال الإيجابي مكرس شرعاً، طالما أنه يتم وفق الأطر الصالحة والأمانة التي تحقق المقصد الشرعي من استخلاف الإنسان في الأرض وتعميرها.

ثانياً- مقصد حفظ النفس وحرمة تعريضها للهلاك:

تبدل المقاربة الفقهية حكم الهجرة من الإباحة إلى الحظر والمنع التام (التحريم) إذا اقترن فعل الهجرة بوسائل أو مسالك تؤدي يقيناً أو ظناً غالباً إلى هلاك النفس البشرية، وهو ما يصدق واقعاً على رحلات "الحرق" عبر ركوب قوارب الموت المتهالكة في عرض البحر، أو اختراق المسالك الصحراوية الوعرة بالاستعانة بشبكات التهريب. فالشريعة الإسلامية جعلت "حفظ النفس" مقصداً كلياً مقدماً من الكليات الخمس (النفس، الدين، العقل، العرض، المال)¹.

ويستند الفقهاء المعاصرون في تحريم الهجرة السرية المهلكة إلى أدلة شرعية محكمة، منها قوله سبحانه وتعالى: "وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" (البقرة: 195)، وقوله عز وجل: "وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا" (النساء: 29). وبناءً على القواعد الفقهية الكبرى كقاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، وقاعدة "درء المفسد مقدم على جلب المصالح"، فإن الإقدام على هذه المغامرات يعد إثماً شرعياً لعدم توفر شروط السلامة، كون المال المراد تحصيله هو مقصد تحسيني أو حاجي، بينما حياة الإنسان مقصد ضروري، ولا يُضحي بالضروري من أجل التحسيني².

ثالثاً: وجوب طاعة ولي الأمر في القوانين التنظيمية:

تتطلب الهجرة غير الشرعية بالضرورة الالتفاف على القوانين السيادية للدول، والتزوير في المحررات الرسمية، والتسلل خفية عبر الحدود. وفي الفقه السياسي الإسلامي، يُلزم الأفراد بطاعة ولي الأمر في المسائل التنظيمية التي تحقق "المصلحة المرسلّة" وتدرأ المفاسد عن جماعة المسلمين، لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ" (النساء: 59). وحيث إن القوانين الحديثة لتنظيم الحدود وتأشيرات الدخول والخروج وضعتها الدول لحماية الأمن العام، والمنظومة الاقتصادية، ومنع الجريمة والفوضى، فإن طاعتها واجبة شرعاً، ومخالفتها بالسرية والتدليس والتزوير تُعد خروجاً عن الطاعة وموجبة للإثم والتعزير القانوني³.

[1] يوسف القرضاوي - فقه المقاصد وأثره في الأحكام المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2019، ص 142.

[2] المجلس الإسلامي الأعلى (الجزائر) - فتوى حول حكم الهجرة غير الشرعية وتأصيلها الفقهي، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2020، ص 12.

[3] أحمد الريسوني - المصلحة المرسلّة وتطبيقاتها السيادية الحديثة، دار الكلمة، المنصورة، مصر، 2021، ص 89.

المطلب الثاني: الأسباب المفسرة للظاهرة وخلفياتها الإحصائية والتشريعية

الفرع الأول: النظريات العلمية المفسرة للظاهرة

لم تعد الهجرة غير الشرعية مجرد سلوك فردي عشوائي، بل أضحت ظاهرة معقدة تخضع للتحليل السوسيولوجي والاقتصادي المعمق من خلال جملة من النظريات العلمية التي حاولت تفكيك الدوافع والبنى التحتية الحاكمة للمغامرة بالهجرة عبر مسالك غير نظامية:

النظرية الاقتصادية الكلاسيكية (Classical Economic Theory):

تعتبر هذه النظرية (التي يتزعمها رواد الفكر الاقتصادي مثل آدم سميث وجون هكس) أن أصل ظاهرة الهجرة يكمن في التفاوت الهيكلي في الأجور ومستويات المعيشة بين دول الجنوب (المصدرة للعمالة) ودول الشمال (المستقبلة لها). ووفقاً لهذه المقاربة، فإن المهاجر السري يقوم بعملية حسابية عقلانية نفعية (Cost-Benefit Analysis)؛ حيث يوازن بين تكاليف الهجرة السرية والمخاطر الأمنية والجسدية المترتبة عليها، وبين العائد المالي والرفاه المتوقع في دولة المقصد. فإذا رجحت كفة العائد الاقتصادي المفترض، يتحول الفرد إلى مشروع مهاجر سري لتغيير وضعه الاجتماعي وطبقته الاقتصادية.¹

نظرية عوامل الطرد والجذب (Push and Pull Factors Theory):

تعتمد هذه النظرية على ثنائية قوامها وجود قوى طرد في دول المنشأ وقوى جذب في دول الاستقبال. تتمثل "عوامل الطرد" في البيئات الطاردة للشباب كاستثناء الفقر، ارتفاع معدلات البطالة، القمع السياسي، والنزاعات الأمنية؛ في حين تمثل "عوامل الجذب" الوميض الخارجي المتمثل في وفرة فرص الشغل، الاستقرار الحقوقي، الرعاية الاجتماعية، وصورة الرفاهية في دول الغرب. وتحدث الهجرة غير الشرعية كأثر حتمي عندما تتفاقم عوامل الطرد في الجنوب بالتزامن مع إغلاق القنوات الشرعية والقانونية للجذب نحو الشمال، مما يولد انفجاراً بشرياً نحو المسالك السرية.²

نظرية الشبكات الاجتماعية (Social Networks Theory):

¹ بلقاسم سلاطينية، النظرية السوسيولوجية وتفسير الظواهر الجنائية المعاصرة، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2018، ص 210.
² علي عبد الرزاق جلبلي، علم اجتماع الهجرة: المقاربات النظرية والوقائع التشريعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص 155.

تركز هذه النظرية على البُعد السوسيولوجي التواصلي؛ حيث تفترض أن تدفقات الهجرة غير الشرعية تستمر وتتوسع بفضل وجود شبكات عابرة للحدود تربط بين المهاجرين السابقين في دول المقصد والمهاجرين المحتملين في دول المنشأ. هذه الشبكات (التي تضم الأقارب والأصدقاء عبر فضاءات التواصل الرقمي) توفر الدعم اللوجستي، والمعلومات السرية والأنية حول نقاط المراقبة الحدودية، وتسهل عمليات الإيواء وفرص العمل في الاقتصاد غير الرسمي، مما يقلل من تكلفة المخاطر النفسية والمادية للمهاجر الجديد ويشجعه على خوض التجربة.¹

نظرية النظام العالمي (World Systems Theory):

تنتقد هذه النظرية (التي أسسها عالم الاجتماع إيمانويل والرشتاين) البنية الرأسمالية العالمية العولمية، وترى أن الهجرة غير الشرعية هي نتيجة حتمية لاختراق الرأسمالية لدول العالم الثالث (الهامش) من قبل الدول المتقدمة ذات النفوذ (المركز). هذا الاختراق الرأسمالي يؤدي إلى تدمير الاقتصادات التقليدية والزراعية المحلية في الجنوب، وخلق كتلة بشرية ضخمة مُهجّرة ومُقصاة تنزع قسراً نحو الهجرة غير الشرعية للالتحاق بمركز الثروة العالمي كوسيلة للاسترداد الاقتصادي والطبقي.²

الفرع الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها القانونية

تُعَدّ الهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر الاجتماعية والقانونية المعاصرة التي تثير اهتمام المشرّعين والباحثين على حد سواء، نظراً لطابعها المركّب وتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. فهي ليست مجرد حركة انتقال غير قانونية للأفراد عبر الحدود، بل تعكس في عمقها اختلالات بنيوية في التنمية العالمية وتفاوتاً صارخاً بين الدول المصدّرة والمستقبلة للهجرة. وعليه، يهدف هذا الفرع إلى تحليل الأسباب المتعددة لهذه الظاهرة، مع إسقاطها على الواقع الجزائري، ثم بيان أهم الآثار القانونية المترتبة عنها.

أولاً- الأسباب المفسرة للهجرة غير الشرعية

1. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

تُعتبر العوامل الاقتصادية المحرك الأساسي للهجرة غير الشرعية، حيث ترتبط مباشرة بقدرة الدولة على توفير شروط العيش الكريم لمواطنيها. ويأتي في مقدمة هذه العوامل نقشي البطالة، خاصة في صفوف

¹ مصطفى العوجي، الجريمة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة نوفل، بيروت، 2017، ص 340.

² إيمانويل والرشتاين، تحليل النظم العالمية: مقدمة، ترجمة: أحمد أحمد، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2019، ص 112.

الشباب وخريجي الجامعات، وهو ما يؤدي إلى حالة من الإحباط وفقدان الثقة في المستقبل المهني داخل الوطن.¹

كما أن ضعف النمو الاقتصادي وعدم تنوع مصادر الدخل يؤديان إلى محدودية فرص العمل، مما يجعل فئة واسعة من الشباب أمام خيارين: إما البطالة الطويلة الأمد أو البحث عن فرص خارج الحدود، حتى وإن كانت عبر طرق غير قانونية.

إضافة إلى ذلك، يُلاحظ تراجع واضح في مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن، وهو ما يعمّق الفجوة الاجتماعية ويؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى، التي تُعد عنصر الاستقرار الاجتماعي في أي مجتمع.

وعلى المستوى الدولي، يبرز تفاوت كبير بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث الدخل الفردي ومستوى المعيشة، وهو ما يُعرف بالفجوة التنموية. هذه الفجوة تجعل الهجرة تبدو كخيار عقلاني لتحقيق تحسين سريع للوضع المعيشي.²

2. الأسباب السياسية والأمنية

تلعب العوامل السياسية والأمنية دوراً محورياً في دفع الأفراد نحو الهجرة غير الشرعية، خاصة في حالات عدم الاستقرار السياسي أو ضعف مؤسسات الدولة. فغياب الديمقراطية وتقيد الحريات العامة يخلق بيئة من الاحتقان الاجتماعي، تدفع بعض الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بحثاً عن فضاءات أكثر استقراراً. كما أن النزاعات المسلحة والحروب الأهلية تُعد من أبرز أسباب الهجرة القسرية، حيث تؤدي إلى انهيار البنية التحتية للدولة وتعريض حياة السكان للخطر المباشر، مما يجعل الهجرة خياراً للبقاء وليس مجرد تحسين للظروف.

وفي السياق الإفريقي، ساهم الإرث الاستعماري في خلق حدود سياسية غير متجانسة، ما أدى إلى اندلاع نزاعات عرقية وإقليمية مستمرة، أنتجت موجات متتالية من الهجرة نحو مناطق أكثر استقراراً. أما في الحالة الجزائرية، فقد ساهمت أحداث العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي في دفع العديد من الشباب إلى الهجرة بسبب انعدام الأمن، وهو ما يبرز البعد الأمني كعامل حاسم في تفسير الظاهرة.³

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2023، ص 59.

² منظمة العمل الدولية، تقرير الهجرة والبطالة، جنيف، 2021، ص 27.

³ نادية بوضياف، الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات القانونية، العدد 5، جامعة الجزائر 1، 2022، ص 52.

3. الأسباب الجغرافية والديمقراطية والبيئية

تُعد العوامل الديمقراطية والجغرافية من الأسباب غير المباشرة للهجرة غير الشرعية، لكنها ذات تأثير تراكمي كبير. فالزيادة السكانية السريعة في بعض الدول دون مواكبة اقتصادية تؤدي إلى ضغط كبير على الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية، مما يخلق حالة من الاختناق الاجتماعي. كما أن التغيرات المناخية مثل الجفاف والتصحر ونُدرة المياه أصبحت من العوامل الحديثة المفسرة للهجرة، حيث تؤدي إلى تدهور النشاط الزراعي، خاصة في المناطق الريفية، مما يدفع السكان إلى البحث عن بدائل معيشية في مناطق أخرى. وقد برز في هذا السياق مفهوم "المهاجرين البيئيين" الذين يضطرون إلى مغادرة مناطقهم بسبب الكوارث الطبيعية أو التغيرات المناخية، رغم غياب إطار قانوني دولي واضح يحمي وضعهم.¹

4. الأسباب التكنولوجية والإعلامية للهجرة غير الشرعية

أصبحت التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام من العوامل المؤثرة بشكل كبير في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث ساهم التطور الرقمي في تسهيل التواصل بين المهاجرين وشبكات التهريب، كما لعبت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في التأثير على فئة الشباب ودفعهم نحو التفكير في الهجرة باعتبارها وسيلة لتحقيق حياة أفضل.

أولاً- تأثير مواقع التواصل الاجتماعي

تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دوراً بارزاً في نشر صور ومقاطع فيديو تُظهر الحياة في الدول الأوروبية بصورة مثالية، مما يدفع العديد من الشباب إلى تكوين تصورات إيجابية ومبالغ فيها حول الهجرة والعيش في الخارج. كما أصبحت هذه المنصات فضاءً لتبادل تجارب المهاجرين ونشر قصص النجاح، الأمر الذي يشجع الشباب على خوض تجربة الهجرة السرية رغم مخاطرها.

ثانياً- استعمال التكنولوجيا من طرف شبكات التهريب

¹ منظمة الأمم المتحدة، تقرير مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، نيويورك، 2022، ص39.

تعتمد شبكات تهريب المهاجرين على وسائل الاتصال الحديثة والتطبيقات الرقمية لتنسيق عمليات التهريب واستقطاب المهاجرين، حيث يتم استعمال تطبيقات التواصل المشفر والهواتف الذكية لتحديد مسارات الهجرة ومواعيد الانطلاق وتبادل المعلومات المتعلقة بتفادي الرقابة الأمنية. كما ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تطوير أساليب التزوير والتمويه التي تستعملها هذه الشبكات.¹

ثالثاً- دور الإعلام في تشجيع الهجرة

تؤثر بعض البرامج الإعلامية والمحتويات الرقمية في تشكيل رغبة الشباب في الهجرة، خاصة عندما يتم التركيز على النجاح المادي للمهاجرين في الخارج دون إبراز المخاطر الحقيقية للهجرة غير الشرعية، مثل الغرق، والاستغلال، والاتجار بالبشر. كما ساهم الانتشار الواسع للمحتوى الرقمي في تضخيم صورة "الحلم الأوروبي" لدى الشباب.

رابعاً- التأثير النفسي والاجتماعي للإعلام الرقمي

ساهم الإعلام الرقمي في خلق ضغط نفسي واجتماعي على الشباب، خاصة مع انتشار المقارنات بين مستوى المعيشة داخل الدول النامية ومستوى الحياة في الدول المتقدمة. كما أصبح بعض الشباب يشعر بأن الهجرة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق النجاح والاستقرار الاجتماعي.²

ثانياً- إسقاط الظاهرة على الواقع الجزائري

تُعتبر الجزائر نموذجاً واضحاً لتداخل مختلف أسباب الهجرة غير الشرعية، حيث تتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية بشكل مباشر في إنتاج الظاهرة. فعلى المستوى الاقتصادي، تعاني الجزائر من ارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب، خاصة خريجي الجامعات، حيث تتجاوز النسب في بعض التقديرات 20% إلى 30%، وهو ما يعكس ضعف الإدماج في سوق العمل.

كما أن محدودية الفرص المهنية، وضعف التوازن بين التكوين الجامعي واحتياجات السوق، يؤديان إلى خلق شعور عام بعدم الاستقرار المهني، مما يدفع العديد من الشباب إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية.

¹ الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل "فرونكس"، التقرير السنوي للهجرة غير النظامية، 2024، ص18.

² المصدر نفسه، ص18.

وتُعرف هذه الظاهرة محلياً بمصطلح "الحرقة"، وهي تعبير عن رغبة الشباب في مغادرة البلاد بطرق غير نظامية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، خاصة إسبانيا وإيطاليا، عبر قوارب صغيرة تعرف بـ"قوارب الموت".

وتُسجل هذه الظاهرة بشكل خاص في المدن الساحلية مثل وهران، عنابة، مستغانم، وسكيكدة، حيث تمثل نقاط انطلاق رئيسية لمحاولات الهجرة.

كما أن الجزائر لا تُعد فقط دولة مصدر للهجرة، بل أيضاً دولة عبور لمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، مما يضيف ضغطاً إضافياً على المنظومة الأمنية والإدارية.

ثالثاً- الآثار القانونية المترتبة عن الهجرة غير الشرعية

1. على المستوى الوطني

تعتمد الجزائر مقارنة قانونية تقوم على تجريم الهجرة غير الشرعية، حيث نصّ القانون الجزائري في المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات على معاقبة كل من يغادر التراب الوطني بطريقة غير قانونية. ويهدف هذا التوجه إلى حماية سيادة الدولة وتنظيم حركة الأشخاص عبر الحدود، غير أنه يثير إشكالاً قانونياً يتعلق بمدى ملاءمة العقوبة الجنائية مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب هذا الفعل.

كما أن تطبيق هذه النصوص يؤدي إلى متابعة قضائية للمهاجرين غير النظاميين، مما يفرض عبئاً على الجهاز القضائي والإداري.¹

2. على المستوى الدولي

تطرح الهجرة غير الشرعية إشكالية التوازن بين التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وبين التزاماتها الأمنية. فالجزائر، مثل غيرها من الدول، ملزمة باحترام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين، خاصة اتفاقية جنيف لعام 1951.

وفي الوقت نفسه، تُلزم بمكافحة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما يفرض اعتماد مقارنة مزدوجة تجمع بين الأمن والإنسانية.²

3. الآثار الإدارية والأمنية

¹ عبد القادر قاعة، الأمن والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص154.

² المرجع نفسه

تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى أعباء كبيرة على الدولة، تتمثل في تكاليف مراقبة الحدود، عمليات الترحيل، الحجز الإداري، والتعاون الأمني الدولي.

كما أن تنامي هذه الظاهرة يؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية والمادية للأجهزة الأمنية، إضافة إلى الضغط المتزايد على النظام القضائي.

يتضح من خلال ما سبق أن الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة بسيطة أو معزولة، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية. كما أن إسقاطها على الواقع الجزائري يبرز بوضوح هذا التداخل، حيث تتجلى الظاهرة في شكل "الحرق" كخيار بديل لدى فئة واسعة من الشباب.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية

تعدّ الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي تترك آثاراً عميقة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، سواء بالنسبة للدول المرسلّة للمهاجرين أو الدول المستقبلة لهم. وقد أصبحت هذه الظاهرة تمثل تحدياً حقيقياً للدول بسبب انعكاساتها السلبية على التنمية والاستقرار الاجتماعي والأمن القومي، خاصة مع تزايد أعداد المهاجرين غير النظاميين وارتباط الظاهرة بنشاط الشبكات الإجرامية المنظمة.

أولاً- الضغط على الخدمات العمومية

تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى زيادة الضغط على مختلف المرافق والخدمات العمومية داخل الدولة، نتيجة تزايد أعداد المهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية، وهو ما يفرض أعباء إضافية على ميزانية الدولة وإمكانياتها الإدارية.

ويظهر هذا الضغط بشكل خاص في:

- قطاع الصحة، من خلال ارتفاع الطلب على الخدمات الطبية والاستشفائية.
- قطاع السكن، بسبب تزايد الطلب على الإيواء والمساكن.
- قطاع التعليم، خاصة بالنسبة للأطفال المهاجرين.
- وسائل النقل والخدمات الاجتماعية المختلفة.

كما تواجه السلطات المحلية صعوبات في تلبية احتياجات السكان والمهاجرين في الوقت نفسه، خاصة في المناطق الحدودية أو المدن الكبرى التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين.¹

¹ عبد الحميد الشواربي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2016، ص221.

ثانياً- انتشار الاقتصاد الموازي

من أبرز الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية مساهمتها في توسع الاقتصاد غير الرسمي أو ما يُعرف بالاقتصاد الموازي، حيث يعمل العديد من المهاجرين غير النظاميين في قطاعات غير قانونية أو دون عقود عمل رسمية.

ويؤدي ذلك إلى:

- التهرب من دفع الضرائب والرسوم.
- صعوبة مراقبة سوق العمل.
- انتشار العمل غير المصرح به.
- الإضرار بالمؤسسات الاقتصادية القانونية.

كما تستغل بعض المؤسسات وأرباب العمل الوضعية غير القانونية للمهاجرين لتشغيلهم بأجور منخفضة ودون ضمانات اجتماعية أو قانونية، بهدف تحقيق أرباح أكبر وتقليل تكاليف الإنتاج.

ثالثاً- التأثير على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة

تؤثر الهجرة غير الشرعية على سوق العمل، خاصة في القطاعات التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة، حيث يقبل المهاجرون غير النظاميين العمل بأجور منخفضة وفي ظروف صعبة، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة داخل سوق الشغل.

وقد ينتج عن ذلك:

- تقليص فرص العمل بالنسبة للمواطنين.
- انخفاض مستوى الأجور في بعض القطاعات.
- ارتفاع معدلات البطالة، خاصة لدى الشباب.
- تنامي الشعور بعدم الاستقرار المهني والاجتماعي.

وتتردد هذه الآثار في الدول التي تعاني أصلاً من أزمات اقتصادية وضعف في التنمية وارتفاع نسب

البطالة.¹

¹ تقرير الهجرة الدولية والتنمية، نيويورك، 2022، ص28.

رابعاً-الانعكاسات الاجتماعية

تؤثر الهجرة غير الشرعية بشكل مباشر على التوازن الاجتماعي داخل المجتمع، خاصة عندما ترتفع أعداد المهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية دون توفر إمكانيات كافية لإدماجهم اجتماعياً واقتصادياً. ومن أبرز الانعكاسات الاجتماعية:

- انتشار الأحياء الهشة والعشوائية.
 - ارتفاع معدلات التسول والتشرد.
 - صعوبة الاندماج الاجتماعي والثقافي.
 - تفكك الروابط الأسرية بالنسبة للمهاجرين.
 - استغلال النساء والأطفال في أعمال غير مشروعة.
- كما قد تؤدي هذه الظاهرة إلى بروز بعض أشكال التمييز والعنصرية والكراهية ضد المهاجرين، نتيجة التخوف من تأثيرهم على فرص العمل والاستقرار الاجتماعي.

خامساً- الانعكاسات الأمنية

ترتبط الهجرة غير الشرعية في كثير من الأحيان بالتهديدات الأمنية، خاصة مع تنامي نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تستغل المهاجرين لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. وتشمل هذه التهديدات:

- تهريب الأشخاص عبر الحدود.
 - تزوير الوثائق الرسمية.
 - الاتجار بالبشر.
 - تهريب المخدرات والأسلحة.
 - استغلال المهاجرين في الأنشطة الإجرامية.
- كما تشكل هذه الظاهرة ضغطاً إضافياً على الأجهزة الأمنية والعسكرية، التي تجد نفسها مطالبة بتكثيف الرقابة على الحدود وملاحقة الشبكات الإجرامية وتوفير الإمكانيات اللازمة للمراقبة والتدخل.¹

¹ نادية بوضياف "الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 5، جامعة الجزائر 1، 2022، ص 52

سادساً- التأثير على الأمن القومي

أصبحت الهجرة غير الشرعية تمثل قضية مرتبطة بالأمن القومي للدول، خاصة في ظل استغلال بعض الجماعات الإجرامية والإرهابية لمسالك الهجرة السرية من أجل التنقل أو تهريب الأسلحة أو الأموال. ولهذا تعمل الدول على:

- تشديد الرقابة على الحدود.
 - تطوير وسائل المراقبة التقنية.
 - تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي.
 - تحديث التشريعات القانونية المتعلقة بالهجرة.
- كما تسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية الأمن الوطني واحترام حقوق الإنسان والالتزامات الدولية المتعلقة بحماية المهاجرين.

سابعاً- الآثار الإنسانية والنفسية

لا تقتصر آثار الهجرة غير الشرعية على الجوانب الاقتصادية والأمنية فقط، بل تمتد أيضاً إلى الجوانب الإنسانية والنفسية، حيث يتعرض المهاجرون خلال رحلتهم إلى مخاطر عديدة، مثل:

- الغرق في البحر.
- العنف والاستغلال.
- سوء المعاملة.
- فقدان أفراد العائلة.
- الصدمات النفسية.

كما يعيش العديد من المهاجرين في ظروف غير مستقرة نتيجة الخوف الدائم من الترحيل أو المتابعة القانونية، وهو ما يؤثر على حالتهم النفسية والاجتماعية.¹

ثامناً- التأثير على التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للهجرة

تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى خسارة الدول المصدرة لجزء من طاقاتها البشرية، خاصة فئة الشباب والكفاءات، مما يؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، مصدر سابق

كما تساهم هذه الظاهرة في:

- هجرة اليد العاملة.
- ضعف الإنتاجية.
- تراجع الاستثمار البشري.
- زيادة الاعتماد على الخارج.

ورغم أن بعض المهاجرين يرسلون تحويلات مالية إلى عائلاتهم، إلا أن الخسائر البشرية والاجتماعية تبقى كبيرة بالنسبة للدول النامية.

وفي المقابل، فإن المعالجة القانونية وحدها تبقى غير كافية للحد من هذه الظاهرة، ما لم تُدعم بسياسات تنموية شاملة تعالج جذور المشكلة، وتضمن إدماجاً اقتصادياً واجتماعياً فعالاً للشباب داخل الوطن.

الفرع الثالث: الواقع الإحصائي المعاصر وتطور التشريع الجزائري لظاهرة الهجرة

تفتقر الدراسات القانونية البحتة أحياناً إلى الإسقاطات الرقمية؛ لذا يستوجب بيان حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر قراءة الإحصائيات الحديثة والمسار التاريخي للتطور التشريعي في الجزائر للتصدي لها. أولاً- الواقع الإحصائي المعاصر (الدولي والوطني)

تؤكد تقارير الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (Frontex) وتقارير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لعامي 2024 و 2025، أن حوض البحر الأبيض المتوسط (خاصة المسار الغربي والأوسط) يشهد تصاعداً حاداً في موجات الهجرة السرية. وتعد الجزائر دولة مواجهة مزدوجة: فهي دولة "منشأ" لظاهرة الحرقة المحلية، ودولة "عبور واستقبال" لعشرات الآلاف من المهاجرين المنحدرين من دول الساحل الإفريقي جنوب الصحراء.

ثانياً- جدول زمني لتطور التشريع الجزائري لآليات مكافحة

جدول رقم 1: جدول زمني لتطور التشريع الجزائري لآليات مكافحة

المرحلة التشريعية	النص القانوني الحاكم	المضمون التشريعي وآليات مكافحة
مرحلة القانون العام	قانون العقوبات الجزائري (الأصلي)	كانت نصوصاً عامة تضبط الدخول والخروج دون تخصيص تجريمي للهجرة غير الشرعية، وكان التركيز

كاملا على التزوير العام وتجاوز الحدود		
قانون تنظيم إقامة الأجانب (2008)	القانون رقم 11_08 المؤرخ في 25 جوان 2008	شكل نقلة نوعية حيث ضبط شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وحركتهم و منع الدخول السري و الإقامة غير القانونية ووضع اليات الترحيل الإداري والقضائي للأجانب المخالفين. ¹
تجريم الهجرة غير الشرعية (الحرقة) 2009	القانون رقم 01_09 المعدل والمتمم لقانون العقوبات	استحدث المشروع المادة 175 مكرر 1 والتي جرمت صراحة فعل مغادرة التراب الوطني عبر منافذ غير رسمية أو بطرق غير قانونية معاقبا المهاجر السري بالحبس من شهرين الى 6 أشهر وبغرامة مالية مع تشديد العقوبة على شبكات التهريب المنظمة. ²
الاستراتيجية المحدثّة (2025/2024)	التعديلات القضائية المكملّة والاتفاقيات مع ال IOM	تفعيل اليات الملاحقة الرقمية لشبكات التهريب وتكثيف دور حرس السواحل للجيش الوطني الشعبي مع تفعيل برامج العودة الطوعية للمهاجرين الأفارقة بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة. ³

المصدر - من إعداد الطالب بالاعتماد على التشريعات الوطنية الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (القانون رقم 11-08، والقانون رقم 01-09 المعدل والمتمم لقانون العقوبات). التزوير والإقامة للأجانب في القانون 11-08 وتجريم "الحرقة" الفردية في قانون العقوبات لعام 2009 يعكس بوضوح مقاربة سيادية تهدف لحماية المرفق الحدودي والنسيج الأمني الداخلي. غير أن من

¹ القانون رقم 11-08 المؤرخ في 25 جوان 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وحركتهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، لسنة 2008

² القانون رقم 01-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 15، لسنة 2009.

³ عمار عوابدي، سياسات ضبط الحدود والأمن القومي في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2023، ص 310.

خلال معطيات الجدول رقم (1) أعلاه، يتضح لنا جلياً كيف تدرجت السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في تعامله مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ حيث انتقل من المقاربة الإدارية التقليدية القائمة على تأمين الحدود الإقليمية وملاحقة جرائم التزوير الكلاسيكية في المحررات الرسمية، ليصل إلى مرحلة التنظيم الهيكلي لإقامة الأجانب وحركتهم بموجب نص القانون رقم 08-11، والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى حصر الوجود الأجنبي غير النظامي ورسم التدابير الإدارية والقضائية لترحيل المخالفين.

غير أن التحول الإستراتيجي الأبرز في التوجه التشريعي الوطني تمثل في صدور القانون رقم 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، والذي نقل الفعل من دائرة المخالفة الإدارية إلى دائرة "التجريم الجنائي الصريح" بموجب المادة 175 مكرر 1؛ فلم يعد العقاب مقتصراً على الشبكات المنظمة والمهربين فحسب، بل امتد ليشمل المهاجر غير الشرعي (الحراق) نفسه كفاعل أصلي، في خطوة تشريعية أراد من خلالها المشرع قمع رغبة المغامرة والحد من التدفقات عبر منافذ البحر والبر. وتكتمل هذه الهندسة التشريعية في المرحلة المعاصرة بالانتقال نحو إستراتيجية أمنية رقمية وإنسانية مزدوجة، تعتمد على الملاحقة الاستخباراتية لشبكات التهريب عابرة الحدود بالتكامل مع تفعيل برامج العودة الطوعية للمهاجرين بالتعاون مع الهيئات الدولية.

المبحث الثاني: الآليات القانونية الدولية لآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية

لم تعد الهجرة غير الشرعية تُعالج من زاوية ردعية ضيقة قائمة على العقاب فقط، بل أصبحت ضمن مقاربة دولية حديثة تقوم على منطق "الحكامة العالمية للهجرة"، أي إدارة الظاهرة عبر أدوات وقائية، تنظيمية، وإنسانية في آن واحد. ويعكس هذا التحول إدراك المجتمع الدولي أن المعالجة الأمنية وحدها غير كافية، ما لم تُدعم بسياسات استباقية تستهدف الأسباب العميقة للهجرة مثل الفقر، النزاعات، وضعف التنمية في دول المصدر.

وعليه، تتنوع الآليات الدولية بين آليات وقائية تعتمد على المراقبة والتنسيق الأمني، وأخرى مؤسسية تتولاها منظمات دولية متخصصة، في مقدمتها المنظمة الدولية للهجرة.

المطلب الأول: المركز الحقوقي للمهاجر والأساس الاتفاقي للمكافحة

الفرع الأول: المركز القانوني وحقوق المهاجر غير الشرعي في القانون الدولي

إن ارتكاب الفرد لمخالفة تنظيمية أو جنحة العبور غير المشروع للحدود الدولية لا يجتث عنه صفته الإنسانية وأدميته؛ فالقانون الدولي المعاصر، لاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، يقرر حزمة من

الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية التي يجب على كافة الدول كفالتها واحترامها للمهاجر غير النظامي، دون أن تحتج الدول بسيادتها الوطنية المطلقة أو بوضعيتها القانونية غير الشرعية لتبرير الانتهاكات.¹

أولاً- الحق في الحياة والسلامة الجسدية والمعاملة الإنسانية:

يعد الحق في الحياة أسمى وأقدس الحقوق الإنسانية المكرسة في المادة 03 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والمادة 06 من العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية لعام 1966. ويترتب على هذا الحق التزام دولي حازم بحظر إطلاق النار العشوائي على قوارب المهاجرين السريين، أو استعمال العنف المفرط والتعذيب ضد المتسللين عبر الحدود البرية. كما يفرض هذا الحق التزاماً إيجابياً أصيلاً بالإنقاذ والإغاثة السريعة في عرض البحر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وتوفير الملاذ الآمن الفوري للمشرفين على الغرق.²

ثانياً- الحق في الصحة والرعاية الطبية الاستعجالية:

تكفل المواثيق الدولية، ولاسيما العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في الصحة كحق عالمي غير قابل للتجزئة. وفي سياق الهجرة غير الشرعية، يقع على عاتق دول العبور والاستقبال التزام قانوني بتقديم الإسعافات الأولية والرعاية الطبية الاستعجالية والضرورية للمهاجرين الموقوفين دون أي تمييز قائم على الجنسية أو الوضعية الإدارية، وتوفير الأدوية والأغذية داخل مراكز الإيواء المؤقتة تقادياً لانتشار الأوبئة وحفاظاً على كرامتهم الإنسانية.³

ثالثاً- الحق في المحاكمة العادلة وحظر الطرد الجماعي التعسفي:

عند توقيف المهاجر غير الشرعي من قبل سلطات إنفاذ القانون، يمنع القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الإقليمية اللجوء التلقائي إلى "الطرد الجماعي والترحيل القسري التعسفي" دون دراسة فردية لكل حالة على حدة بموجب إجراءات قضائية أو إدارية عادلة. ويشمل ذلك حق المهاجر في الاستماع إلى أقواله، ومعرفة أسباب توقيفه بلغة يفهمها بدقة، والاستعانة بمترجم رسمي ومحام للدفاع، والحق في الطعن في قرار الترحيل أمام الجهات القضائية المختصة، مع وجوب فصله في مراكز الاحتجاز عن المجرمين العاديين.⁴

¹ سهيل الفتلاوي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 302.

² محمد الأمين بوساحة، القانون الدولي للهجرة وحقوق المهاجرين، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2020، ص 145.

³ الغوثي بن ملح، القانون الدولي الإنساني وحماية الفئات المستضعفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021، ص 98.

⁴ أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي والضمانات الجنائية للموقوفين، دار هومة، الجزائر، 2022، ص 176.

رابعاً- الحماية الاستثنائية للفئات المستضعفة (النساء والأطفال):

أفردت الاتفاقيات الدولية المتخصصة (مثل اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو") حماية قانونية مشددة للأطفال والنساء المهاجرين غير النظاميين. حيث يُحظر قطعياً احتجاز الأطفال القصر أو فصلهم عن ذويهم، ويجب تغليب "المصلحة الفضلى للطفل" في كافة قرارات الترحيل أو الإدماج، وتأمين بيئة إيواء تحمي النساء والفتيات من الوقوع في براثن شبكات الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي واللوجستي الإجرامي.¹

الفرع الثاني : الأساس القانوني الدولي (اتفاقية باليرمو 2000 وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين)

مام التطور المتسارع لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتنامي نشاط الشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود، برزت الحاجة إلى وضع إطار قانوني دولي موحد لمواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها الأمنية والاقتصادية والإنسانية. وفي هذا السياق، اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعروفة باتفاقية باليرمو لسنة 2000، إلى جانب البروتوكولات المكملة لها، ومن أهمها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، والذي يُعد المرجع الدولي الأساسي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين.

أولاً- اتفاقية باليرمو لسنة 2000

تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة بمدينة باليرمو الإيطالية بتاريخ 15 نوفمبر 2000، أهم صك قانوني دولي لمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وقد دخلت حيز النفاذ في 29 سبتمبر 2003. وقد هدفت الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، من خلال توحيد المفاهيم القانونية المتعلقة بالجماعات الإجرامية المنظمة وتطوير آليات التعاون القضائي والأمني بين الدول.²

وتكمن الأهمية القانونية للاتفاقية في كونها وضعت لأول مرة إطاراً قانونياً موحداً لتعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كما ألزمت الدول الأطراف بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكامها، خاصة

¹ جلال الدين الزواوي، حقوق الطفل المهاجر في القانون الدولي المقارن، مجلة الحقوق والبحوث القانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 4، 2023، ص 55.

² للأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، قرار الجمعية العامة رقم 25/55 المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

فيما يتعلق بتجريم المشاركة في الجماعات الإجرامية المنظمة، ومكافحة غسل الأموال، والفساد، وعرقلة سير العدالة.¹

كما أرست الاتفاقية مجموعة من آليات التعاون الدولي، كالمساعدة القضائية المتبادلة، وتسليم المجرمين، وتبادل المعلومات والخبرات، وإنشاء فرق تحقيق مشتركة، بهدف تعزيز فعالية الجهود الدولية في مواجهة الجرائم المنظمة بمختلف صورها.²

ثانياً - بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لسنة 2000

يُعد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية باليرمو أهم أداة قانونية دولية متخصصة في مكافحة تهريب المهاجرين. وقد اعتمد في 15 نوفمبر 2000 ودخل حيز النفاذ في 28 جانفي 2004، بهدف منع ومكافحة تهريب المهاجرين وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف مع ضمان حماية حقوق المهاجرين محل التهريب.³

وقد عرّفت المادة الثالثة من البروتوكول تهريب المهاجرين بأنه: «تدبير الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية».⁴

ويتضح من هذا التعريف أن جريمة تهريب المهاجرين تقوم على ثلاثة عناصر أساسية، تتمثل في تدبير الدخول غير المشروع إلى دولة أجنبية، ووجود عنصر العبور الدولي للحدود، بالإضافة إلى توافر قصد تحقيق منفعة مالية أو مادية. ويُعد العنصر الأخير معياراً أساسياً للتمييز بين المهرب وبين الشخص الذي يقدم المساعدة لدوافع إنسانية بحتة دون مقابل.⁵

¹ المرجع نفسه، المواد 5، 6، 8، 23.

² المرجع نفسه، المواد 16، 18، 19، 27.

³ الأمم المتحدة، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نيويورك، 2000.

⁴ المرجع نفسه، المادة 3/أ.

⁵ عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي والتشريع المقارن، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 89.

ومن أهم المبادئ التي جاء بها البروتوكول عدم تجريم المهاجر محل التهريب لمجرد كونه موضوعاً لعملية التهريب، حيث اعتبره ضحية للاستغلال من طرف الشبكات الإجرامية المنظمة، وهو ما يعكس البعد الإنساني الذي يميز هذا البروتوكول مقارنة بالتشريعات العقابية التقليدية.¹

كما ألزم البروتوكول الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لتجريم تهريب المهاجرين، وتعزيز الرقابة على الحدود، وتطوير التعاون الدولي، وحماية المهاجرين من مختلف أشكال العنف والاستغلال التي قد يتعرضون لها أثناء عمليات التهريب

ومن خلال ما سبق نجد ان رغم الارتباط الوثيق بين الاتفاقية والبروتوكول، إلا أن كلا منهما يتميز بنطاق قانوني خاص. فاتفاقية باليرمو تُعد اتفاقية عامة وشاملة تهدف إلى مكافحة مختلف صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، في حين يُعتبر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين صكاً قانونياً خاصاً يركز حصرياً على مكافحة جرائم تهريب المهاجرين.

كما أن الغاية الأساسية للاتفاقية تتمثل في حماية أمن الدول ومؤسساتها من مخاطر الجريمة المنظمة، بينما يجمع البروتوكول بين حماية سيادة الدول على حدودها وضمان احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين المهربين، الأمر الذي يعكس التوازن بين البعد الأمني والبعد الإنساني في مكافحة هذه الظاهرة. وبذلك يشكل البروتوكول أداة تطبيقية متخصصة لاتفاقية باليرمو، حيث يستند إلى المبادئ العامة التي أقرتها الاتفاقية ويترجمها إلى أحكام أكثر تفصيلاً تتعلق بظاهرة تهريب المهاجرين.

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية للمكافحة وتقييمها وأبعادها المقارنة

الفرع الأول: الآليات الوقائية والردعية

تُعد الآليات الوقائية حجر الأساس في الاستراتيجية الدولية الحديثة، إذ تقوم على فكرة تقليل "فرص الهجرة غير النظامية" قبل وقوعها، بدل الاكتفاء بملاحقة نتائجها بعد حدوثها. وتتميز هذه المقاربة بأنها تجمع بين التكنولوجيا، التعاون الأمني، وإدارة البيانات الحدودية.

أولاً- الآليات الوقائية

1. مراقبة الحدود والتعاون الأمني

¹ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، المادة 5.

تشكل الحدود الفضاء الأول الذي تُختبر فيه فعالية السياسات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، لذلك تطور مفهوم حمايتها من نموذج عسكري تقليدي إلى نموذج "إدارة حدود متكاملة" يعتمد على التكنولوجيا والتنسيق الدولي.

1. الإدارة المتكاملة للحدود

يقوم هذا النموذج على دمج عدة مستويات من الرقابة: المراقبة الميدانية، التحليل الاستخباراتي، والتنسيق بين الأجهزة الأمنية داخل الدولة وخارجها. ويهدف إلى خلق منظومة مراقبة مستمرة لا تقتصر على النقاط الحدودية الرسمية، بل تمتد إلى المسالك غير النظامية.

وقد ساهم التطور التكنولوجي في تعزيز هذا النظام، من خلال:

- استخدام الأقمار الصناعية لرصد التحركات غير النظامية في المناطق الصحراوية.
- توظيف الطائرات بدون طيار (Drones) في مراقبة الحدود البرية الواسعة.
- اعتماد أجهزة الاستشعار الحراري لكشف التحركات الليلية.

وفي الحالة الجزائرية، تكتسي هذه الآليات أهمية خاصة بالنظر إلى طول الحدود الجنوبية وامتدادها في مناطق صحراوية صعبة المراقبة، خاصة مع دول الساحل الإفريقي التي تُعد المصدر الرئيسي لتدفقات الهجرة غير النظامية.

كما تعتمد الجزائر على مقارنة تعاون إقليمي في إطار تنسيق أمني مع الدول المجاورة، وهو ما يندرج ضمن مفهوم "الأمن المشترك للحدود" بدل الأمن الوطني المنغلق.¹

2. التعاون الأمني وتبادل المعلومات (الإنتربول)

يلعب التعاون الشرطي الدولي دوراً محورياً في تفكيك شبكات التهريب، خاصة من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وتتمثل أهم أدواتها في:

- النشرات الحمراء لملاحقة المتورطين دولياً.
- قواعد بيانات حول وثائق السفر المزورة.
- تتبع الشبكات المالية المرتبطة بالتهريب.

وتسمح هذه الآليات للدول بتجاوز مبدأ الإقليمية في التحقيقات، حيث يمكن متابعة المهربين حتى خارج حدود الدولة، وهو ما يُضعف قدرة الشبكات الإجرامية على الإفلات من العدالة.

¹ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000

3. أمن الوثائق والهوية البيومترية

تُعتبر وثائق السفر أحد أهم نقاط الضعف التي تستغلها شبكات التهريب، لذلك ركزت المنظومة الدولية على تعزيز أمن الهوية.

وقد انتقلت الدول من الوثائق الورقية التقليدية إلى:

- جوازات سفر بيومترية تحتوي على بيانات بيولوجية (بصمة، صورة رقمية).
- أنظمة تحقق إلكتروني عند نقاط العبور.
- قواعد بيانات مركزية لمطابقة الهويات.

وفي الجزائر، يمثل اعتماد الجواز البيومتري خطوة مهمة في تقليص عمليات التزوير، حيث أصبح من الصعب استخدام هويات مزيفة لعبور الحدود أو الحصول على تأشيرات بطريقة غير قانونية.¹

ثانياً- دور المنظمة الدولية للهجرة

تُعد المنظمة الدولية للهجرة الفاعل الأممي الأهم في مجال إدارة الهجرة، حيث تتبنى مقاربة إنسانية وتنظيمية في آن واحد، تقوم على فكرة أن الهجرة ليست مشكلة في حد ذاتها، بل ظاهرة يجب إدارتها بطريقة آمنة ومنظمة.

1. برامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج

تُعتبر هذه البرامج من أهم أدوات الوقاية، حيث تهدف إلى تقليل الهجرة غير النظامية عبر تقديم بدائل واقعية للمهاجرين.

وتقوم على ثلاث مراحل:

- الإقناع بالعودة الطوعية بدل الترحيل القسري.
- توفير دعم لوجستي وإنساني للعودة.
- تقديم مساعدات لإعادة الإدماج الاقتصادي في بلد الأصل.

وتُستخدم هذه الآلية بشكل واسع في الجزائر باعتبارها دولة عبور، حيث يتم استقبال مهاجرين عالقين لا يستطيعون مواصلة الرحلة نحو أوروبا.

¹ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة 2000

وتكمن أهمية هذا البرنامج في أنه:

- يقلل من مخاطر الهجرة عبر البحر.
- يحد من استغلال شبكات التهريب.
- يخفف الضغط على الدول المستقبلة.¹

2. التوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية

تعمل المنظمة على تغيير "السرديات الاجتماعية" المرتبطة بالهجرة، خاصة في دول المنشأ، من خلال حملات إعلامية توضح المخاطر الحقيقية للهجرة غير النظامية. وتشمل هذه المخاطر:

- الموت في الصحراء أو البحر.
 - الاستغلال من قبل الشبكات الإجرامية.
 - الإقامة غير القانونية وما يرافقها من هشاشة اجتماعية.
- هذه الحملات تهدف إلى تفكيك الصورة المثالية للهجرة نحو أوروبا، والتي غالبًا ما تكون غير واقعية.²

3. بناء القدرات وتعزيز الحوكمة

تقدم المنظمة دعمًا تقنيًا للدول في مجال إدارة الهجرة، ويشمل ذلك:

- تدريب حرس الحدود على المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تحسين قدرات كشف ضحايا الاتجار بالبشر.
- دعم أنظمة إدارة البيانات الحدودية.

وفي الجزائر، ينعكس هذا التعاون في برامج تدريبية مشتركة تهدف إلى تحسين التعامل مع تدفقات الهجرة مع احترام البعد الإنساني.

يمكن ملاحظة أن الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم على توازن دقيق بين:

- الأمن: حماية الحدود ومكافحة الشبكات.
- الإنسانية: حماية المهاجر كفرد ضعيف.
- التنمية: معالجة أسباب الهجرة من جذورها.

¹ أحمد أبو الوفا ، القانون الدولي لحقوق الانسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2018 ، ص 205

² بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ، مرجع سابق

لكن التحدي الأساسي يبقى في أن هذه الآليات، رغم تطورها، تصطدم بواقع غير متكافئ بين دول الشمال والجنوب، سواء من حيث الموارد أو القدرات التقنية، وهو ما يجعل فعالية هذه السياسات متفاوتة من دولة إلى أخرى، خاصة في مناطق مثل الساحل الإفريقي.¹

ثالثاً- الآليات الردعية

إذا كانت الآليات الوقائية تهدف إلى الحد من وقوع جريمة تهريب المهاجرين قبل حدوثها، فإن الآليات الردعية تمثل المرحلة اللاحقة في السياسة الجنائية الدولية، حيث تركز على ملاحقة مرتكبي هذه الجريمة ومعاقبتهم، بما يضمن تحقيق الردع العام والخاص في آن واحد. وتقوم هذه الآليات على مبدأ أساسي يتمثل في أن مكافحة الجريمة المنظمة لا تكتمل إلا إذا تمت محاسبة المسؤولين عنها وتجفيف مصادر قوتهم المالية والتنظيمية.²

وقد تطورت هذه الآليات في إطار القانون الدولي المعاصر لتصبح أكثر شمولية، بحيث لم تعد تقتصر على العقاب التقليدي، بل أصبحت تعتمد على التعاون القضائي الدولي وتوحيد الجهود بين الدول لتجاوز عوائق السيادة الإقليمية.³

1: تجريم تهريب المهاجرين

يُعد التجريم الركيزة الأساسية في النظام الردعي الدولي، لأنه يمثل نقطة الانطلاق في مواجهة أي سلوك إجرامي. وقد أولى القانون الدولي، خاصة من خلال بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، أهمية كبيرة لضبط مفهوم الجريمة بشكل دقيق، حتى لا يمتد التجريم إلى الأفعال الإنسانية أو العفوية.⁴ ويهدف هذا التحديد إلى تحقيق توازن بين حماية أمن الدول من جهة، وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى، خاصة وأن المهاجرين في أغلب الحالات يُعتبرون ضحايا وليسوا مجرمين.⁵

أولاً- عنصر المنفعة المادية كأساس للتجريم

من أهم العناصر التي اعتمدها القانون الدولي في تعريف تهريب المهاجرين هو شرط "المنفعة المادية أو المالية". ويُعتبر هذا الشرط عنصراً جوهرياً يفصل بين:

¹ المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة الدولية ، جنيف ، 2023، ص74

² المادة 175 مكرر من الأمر 66_156 المتضمن قانون العقوبات الجزائري ، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 09_01

³ حسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، دار هومة ، الجزائر 2018 ص 182

⁴ قانون العقوبات الجزائري ، المادة 303 مكرر 30 ومايلها المتعلق بتهريب المهاجرين

⁵ محمد صبحي نجم ، شرح قانون العقوبات الجزئري (الجرائم الواقعة على الأشخاص) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،

الفعل الإنساني أو التضامني (غير مجرم)

والفعل الإجرامي المنظم (مجرم دوليًا).¹

فلا يُعتبر الفعل تهريبًا إلا إذا كان الهدف منه تحقيق ربح مالي أو مادي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعكس هذا التوجه فلسفة قانونية دقيقة، تهدف إلى:

- تجريم الشبكات الإجرامية المنظمة فقط.
 - عدم معاقبة الأشخاص الذين يقدمون مساعدة إنسانية أو أسرية.
 - منع توسع غير مبرر في التجريم قد يمس الحريات الفردية.²
- وبذلك، يتم التركيز على "اقتصاد الجريمة" باعتباره المحرك الأساسي لظاهرة التهريب.

ثانياً- تشديد العقوبات في الظروف المشددة

لم يكتفِ القانون الدولي بمجرد تجريم الفعل، بل أقر مبدأ تشديد العقوبة في الحالات التي تتسم بخطورة خاصة، نظرًا لما تشكله من تهديد مباشر لحق الإنسان في الحياة وسلامته الجسدية. ومن أبرز هذه الحالات:

- استخدام وسائل نقل غير آمنة مثل القوارب المتهاكة.
 - تعريض المهاجرين للعنف أو الاحتجاز غير الإنساني.
 - وفاة أو إصابة المهاجرين أثناء عملية التهريب.
 - استغلال الأطفال أو النساء في عمليات العبور.³
 - ويلاحظ أن هذا التشديد يعكس انتقال القانون الدولي من حماية الدولة إلى حماية الإنسان، حيث أصبح "الحق في الحياة" معيارًا أعلى من الاعتبارات الأمنية التقليدية.
- وفي هذا السياق، تبنت التشريعات الوطنية، ومنها التشريع الجزائري، نفس المنطق، من خلال تشديد العقوبات على جرائم تهريب المهاجرين خاصة عندما ترتبط بخطر على الأرواح.

ثالثاً- المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية

¹ القانون رقم 11_08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب للجزائر وإقامتهم بها وتتقاهم لها الجريدة الرسمية ، العدد 36 ، 2008 ، ص34

² يوسف دالندة ، قانون الأجانب في التشريع الجزائري ، دار هومة ، الجزائر ، 2020 ، ص188

³ وزارة الدفاع الوطني ، استراتيجية تأمين الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة ، الجزائر 2023 ص 12

من التطورات المهمة في القانون الدولي الحديث توسيع نطاق المسؤولية الجنائية ليشمل الأشخاص المعنوية، مثل الشركات، الوكالات، أو حتى بعض المؤسسات الوهمية التي تُستغل كغطاء لأنشطة التهريب.¹ ويهدف هذا التوجه إلى مواجهة الطبيعة الحديثة للجريمة المنظمة، التي لم تعد تعتمد فقط على الأفراد، بل على هياكل اقتصادية معقدة.²

وتشمل العقوبات المقررة:

- الغرامات المالية الكبيرة.
- مصادرة العائدات الإجرامية.
- إغلاق المؤسسات المتورطة.
- سحب التراخيص القانونية.

يُعتبر هذا النوع من العقاب فعالاً بشكل خاص، لأنه يستهدف "مصدر القوة" الحقيقي للشبكات، وهو المال والتنظيم.³

الفرع الثاني: تقييم الإطار القانوني الدولي والتحديات الواقعية للمكافحة

إن منظومة باليرمو الجنائية لعام 2000 (الاتفاقية الإطارية والبروتوكول المكمل لها المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين) أحدثت ثورة مفاهيمية، غير أن هذا البناء التشريعي الدولي يواجه عيوباً بنيوية وتحديات ميدانية تعيق فاعليته:

أولاً- تقييم الإطار القانوني الدولي (نقاط القوة ونقاط الضعف):

1. **نقاط القوة:** نجح بروتوكول باليرمو في صياغة أول تعريف قانوني دولي موحد لجريمة "تهريب المهاجرين" وفصلها بوضوح عن جريمة "الاتجار بالبشر" القائمة على القسر والعبودية. كما رسخ التزامات دولية ملزمة لتسهيل تبادل المعلومات، وتجريم الفعل في التشريعات الوطنية، وإقرار مبدأ "عدم ملاحقة المهاجر جنائياً بموجب البروتوكول" باعتباره ضحية للشبكات المنظمة وليس مجرماً.⁴

¹ أحمد شرفي ، دور حرس الحدود في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة باتنة ، العدد 4 ، 2022 ص 64

² مجلة الشرطة الجزائرية ، العدد الخاص بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية 2024 ص 31

³ سفيان بوعلي ، اليات الرقابة الحدودية ودورها في الحد من الجريمة المنظمة ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ص 48

⁴ عمر سعد الله، معاهدات القانون الدولي الجنائي وتحديات التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020، ص 240

2. **نقاط الضعف:** تفتقر المعاهدات الدولية إلى "آليات زجرية أو إلزامية" أو محاكم دولية متخصصة لمعاقبة الدول التي تتقاعس عن حماية المهاجرين أو تخرق الاتفاقية، مما يجعلها نصوصاً رهينة الإرادات السياسية الفردية للدول. كما يلاحظ التناقض الصارخ بين التشريعات الوطنية السيادية للدول المستقبلية (التي تجرم المهاجر وتلاحقه كمتهم) وبين روح الاتفاقيات الدولية الإنسانية، فضلاً عن الشح المالي التمويلي للبرامج الوقائية والعودة الطوعية التي تديرها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية اللاجئين.¹

ثانياً - التحديات الواقعية والميدانية الموجهة لآليات المكافحة:

تتحرك نصوص القانون في وادٍ والواقع الميداني المعقد يتحرك في وادٍ آخر، ومن أبرز هذه التحديات المعرقة لسياسات المكافحة:

الشساعة الجغرافية والحدود المفتوحة: تواجه دول العبور والاستقبال (ولا سيما الجزائر التي تمتلك شريطاً حدودياً شاسعاً يتجاوز 6000 كلم في بيئة صحراوية وجبلية وعرة جداً) صعوبات بالغة في فرض الرقابة التكنولوجية والبشرية الشاملة على كافة المنافذ، مما يمنح شبكات التهريب ثغرات مستمرة للتسلل عبر الحدود الجنوبية والشرقية.

التطور الهيكلي والسيبراني لشبكات التهريب: تحولت شبكات التهريب من تنظيمات بدائية محلية إلى كارتيلات ومافيات عابرة للقارات شديدة المرونة، توظف الفضاء السيبراني المشفر للتنسيق، وتستخدم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة لتزوير جوازات السفر والتأشيرات، والقدرة على المناورة المالية عبر غسل الأموال، مما يجعل ملاحقتها أمنياً تتطلب جهوداً استخباراتية تفوق القدرات التقليدية للدول الفردية.

النزاعات المسلحة وانحياز المؤسسات في دول الجوار (منطقة الساحل): يعد عدم الاستقرار السياسي والأمني والحروب الأهلية والاضطرابات العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي (مثل مالي، النيجر، وليبيا) وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة، بمثابة الدينامو والمولد الرئيسي لموجات النزوح والتهريب القسري الجماعي غير النظامي الذي يتجه بقوة نحو الحدود الجزائرية والمغربية دون إمكانية لصدّه بالوسائل القانونية العادية.²

الأزمة التنموية والفقر البنيوي المتفاقم: تمثل الفجوة التنموية الشاسعة بين شمال المتوسط وجنوبه المحرك الأساسي والدائم للظاهرة؛ فحين تفتقر البيئة المحلية في دول المنشأ لأدنى شروط الحياة الكريمة

¹ رشيد زوايمية، القانون الدولي العام والمنظمات الدولية، دار العلوم للنشر، غنابة، 2021، ص 188.

² سليم قاصدي، الأمن الجيوسياسي وتحديات الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، دار المعرفة، الجزائر، 2022، ص 145.

والعمل، تتحول الهجرة السرية في عقيدة الشباب من "مخالفة قانونية" إلى "استراتيجية بقاء مقدسة"، مما يفرغ القوانين العقابية الردعية من قيمتها المعنوية والزجرية أمام شخص يرى في بقاءه في موطنه موتاً حتمياً وبطيئاً.¹

الفرع الثالث: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة)

تتشترك دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) في كونها تشكل خط الدفاع الجيوسياسي الأول والصفة الجنوبية الحارسة للبحر الأبيض المتوسط؛ غير أن المقاربة التشريعية والمؤسسية لكل دولة تمايزت بناءً على أولوياتها السيادية والضغطات والاتفاقيات الدولية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي:

أولاً- المقاربة التشريعية والتجريبية الموضوعية:

في التشريع الجزائري: تبني المشرع مقاربة جزائية صارمة وسريعة؛ حيث قام بتجريم فعل مغادرة التراب الوطني بطرق غير قانونية (الحرق الفردية) بموجب القانون رقم 09-01 المعدل لقانون العقوبات في المادة 175 مكرر 1، وعالج دخول وإقامة الأجانب في القانون رقم 08-11 بالحبس والغرامة والترحيل الإداري، معتبراً الفعل مساساً بالأمن القومي والتنظيمي للدولة.

في التشريع التونسي: نظمت تونس المسألة بموجب القانون عدد 40 لسنة 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، والمعدل بموجب القانون عدد 6 لسنة 2004؛ حيث شدد العقوبات على المهاجرين السريين وعلى كل من يعتمد إعداد وتسهيل مغادرة التراب التونسي خفية، وتصل العقوبة السجنية إلى 20 سنة والأشغال الشاقة إذا أدت عملية التهريب البحرية إلى غرق وموت المهاجرين.

في التشريع المغربي: أصدر المشرع المغربي القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة؛ وجرم مغادرة الإقليم بطرق سرية، لكنه تميز بالفرقة التفصيلية الدقيقة في العقوبات بين المهاجر الفردي (الذي يعامل بمرونة أكبر) وبين شبكات التهريب المنظمة، مع إدماج أبعاد حقوقية أوسع تماشياً مع الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء لعام 2013 التي سمحت بتسوية وضعية آلاف المهاجرين الأفارقة.²

¹ محمد الصغير بعلي، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2018، ص 78.

² محمد بنحمو، السياسات الأمنية المقارنة للهجرة في حوض المتوسط، منشورات المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، 2021، ص 115.

ثانياً- البعد المؤسسي وموقف التعاون مع الاتحاد الأوروبي:

الجزائر: تتمسك بمبدأ السيادة المطلقة وترفض رفضاً قاطعاً وقاسياً كافة المقترحات والتفاهات الأوروبية الرامية إلى توطين أو إنشاء "مراكز احتجاز أو فرز متقدمة" للمهاجرين غير الشرعيين فوق إقليمها الوطني، متمسكة برفض لعب دور "حارس أو دركي القارة الأوروبية"، وتركز على المقاربة الأمنية العسكرية الاستخباراتية لحماية الحدود وتكثيف الترحيل والعودة الطوعية الإنسانية بالتنسيق مع الـ IOM.

تونس والمغرب: يقعان جغرافياً وسياسياً تحت وطأة ضغوطات هائلة واتفاقيات شراكة متقدمة مع الاتحاد الأوروبي ومع وكالة حماية الحدود الأوروبية (Frontex) عبر مذكرات تفاهم مالي واقتصادي مقابل تكثيف الرقابة البحرية واستعادة المهاجرين وتأمين الشواطئ المائية. وقد أثار هذا الوضع جدلاً حقوقياً وقانونياً واسعاً داخلياً في تونس والمغرب حول مدى تضحية هذه الاتفاقيات بالسيادة الوطنية وتحويل الشواطئ

تقدم في دراسة الآليات والتعهدات الدولية، نلخص إلى أن المنظومة الدولية قد صاغت عبر "اتفاقية باليرمو لعام 2000" ترسانة قانونية متميزة أسست للتعاون الدولي العابر للحدود، غير أن فاعلية هذه الآليات تظل مصابة بـ "انفصام قانوني وتطبيقي"؛ حيث يتأرجح التطبيق العملي والميداني بين المقاربة الحقوقية المقررة لحقوق الكرامة الإنسانية للمهاجر غير الشرعي وبين المقاربة الأمنية النفعية الضيقة التي تمارسها دول الشمال الأوروبي عبر فرض سياسات "تصدير وتأمين الحدود" والضغط اللوجستي والمالي على دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب). إن هذه الاختلالات الحوكمية والتحديات الميدانية المرتبطة بشساعة الحدود وتعاضم قوة شبكات المافيا المنظمة، تفرض على المشرع الوطني والدولي إعادة صياغة قواعد التضامن الدولي والانتقال الحقيقي من منطق "الردع الأمني والجزر" إلى منطق "الشراكة التنموية المتكافئة العادلة" بين ضفتي المتوسط كسبيل وحيد لإعادة التوازن المفقود للهجرة العالمية.¹

¹ منير السعيداني، سوسيولوجيا الهجرة السرية في المغرب العربي: السياسات والآثار، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2022، ص

خاتمة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل الذي خصصناه لتأصيل الإطار المفاهيمي والدولي للهجرة غير الشرعية، يمكننا استخلاص جملة من الاستنتاجات التي تشكل الركيزة الأساسية لفهم هذه الظاهرة في أبعادها المعاصرة: أولاً- إن الهجرة غير الشرعية ليست مجرد فعل مادي متمثل في عبور الحدود، بل هي ظاهرة قانونية معقدة تتداخل فيها المفاهيم. وقد تبين لنا أن الاصطلاح الدولي الحديث يميل لاستخدام وصف "الهجرة غير النظامية" كبديل أكثر إنسانية، مع الحفاظ على التمييز الدقيق بين المهاجر كشخص في حالة هشاشة، وبين الشبكات الإجرامية التي تمارس التهريب والاتجار بالبشر لتحقيق مآرب مادية.

ثانياً- أثبت التحليل أن الدوافع الاقتصادية والسياسية والجغرافية تعمل وفق نظام "التروس المتشابكة"؛ حيث أن اتساع الهوة التنموية بين ضفتي المتوسط، مقترناً بالنزاعات المسلحة والحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار، قد جعل من الهجرة "استراتيجية بقاء" اضطرارية لا مجرد خيار ترفي. وهذا ما يضع القوانين الجزرية أمام تحدي الموازنة بين "العدالة القانونية" و"الواقعية الاجتماعية".

ثالثاً- على المستوى الدولي، تبين أن "منظومة باليرمو" (اتفاقية 2000 وبروتوكولاتها) قد أحدثت ثورة في القانون الدولي الجنائي عبر إرساء مبادئ التعاون القضائي العابر للحدود وأنسنة آليات مكافحة. وقد كانت الجزائر، بانضمامها المبكر لهذه المواثيق، تعبر عن إدراك عميق بأن مواجهة "صناعة التهريب" تتطلب لغة قانونية عالمية موحدة وتنسيقاً أمنياً لا يعترف بالحدود التقليدية للسيادة.

رابعاً- إن تفعيل الآليات الوقائية، لاسيما دور المنظمة الدولية للهجرة في برامج العودة الطوعية، يعكس تحولاً في الفكر الدولي من المقاربة "الأمنية الصرفة" إلى المقاربة "الإدارية الوقائية"، وهو توجه يهدف إلى تجفيف منابع الظاهرة قبل وصولها إلى مرحلة "رحلات الموت" في عرض البحر.

إن هذه الحصيلة النظرية والدولية التي رسمنا ملامحها في هذا الفصل، تدفعنا للتساؤل عن مدى انعكاس هذه المبادئ والاتفاقيات في صلب التشريع الجزائري. وكيف استطاع المشرع الوطني التوفيق بين التزاماته الدولية وبين مقتضيات أمنه القومي؟ وما هي الآليات الإجرائية والعقابية التي استحدثها قانون 08-11 وقانون العقوبات للحد من هذه الظاهرة؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة، تحت عنوان: "الآليات الوطنية للحد من الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري".

الفصل الثاني

فعالية آليات مكافحة الهجرة
غير الشرعية في الجزائر بين
النص القانوني والواقع العملي

تُشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أعقد المعضلات الأمنية والاجتماعية والقانونية التي تواجه الدولة الجزائرية في الألفية الجديدة، بالنظر إلى أبعادها المتشابكة التي تتجاوز النطاق المحلي لتتقاطع مع مقتضيات الأمن الإقليمي والدولي¹ ولم تعد هذه الظاهرة مجرد سلوك عابر أو مغامرة فردية يبحث من خلالها الشباب عن أفق اقتصادي أفضل في الضفة الشمالية للمتوسط، بل تحولت بفعل التحولات الجيوسياسية المتسارعة واختلال التوازنات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي إلى نشاط إجرامي مهيكّل ومأسس تُديره شبكات دولية عابرة للحدود² هذه المعطيات المتسارعة فرضت على الجزائر تحولاً وظيفياً خطيراً، حيث انتقلت جغرافيتها من مجرد "دولة منشأ" للمهاجرين غير النظاميين، لتصبح "دولة عبور" رئيسية، بل و"دولة استقرار" لآلاف الوافدين من دول إفريقيا جنوب الصحراء³.

وأمام هذا التهديد متعدد الأبعاد الذي يمس مباشرة بالأمن المجتمعي والسيادة الوطنية، سارعت الدولة الجزائرية إلى صياغة استراتيجية وطنية شاملة لمجابهة الظاهرة، تبلورت بوضوح في شقين أساسيين: يرتكز الشق الأول على الترسنة القانونية والتشريعية من خلال ملاءمة القوانين الداخلية مع الاتفاقيات الدولية (بروتوكول باليرمو)، وتجريم فعل الهجرة غير الشرعية بحد ذاته، وتغليظ العقوبات ضد المنظمين والمهربين⁴. في حين يتجلى الشق الثاني في المقاربة الأمنية والميدانية الردعية التي تقودها وحدات الجيش الوطني الشعبي، ومصالح الدرك والأمن الوطنيين، وحرس السواحل، لتأمين الحدود البرية والبحرية الشاسعة وتفكيك شبكات الجريمة المنظمة⁵.

ومع ذلك، فإن المحك الحقيقي لنجاعة أي استراتيجية لا يكمن في صرامة نصوصها القانونية فحسب، بل في مدى قدرتها على تحقيق الفعالية الميدانية والحد من استمرار التدفقات على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى إجراء قراءة تقييمية ومقارنة بين الرؤية التشريعية والواقع العملي الميداني في الجزائر، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين أساسيين:

¹ بن كداس صليحة، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص 402.

² محمد حلوش، "الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية وواقعها الأمني عبر الحدود الجزائرية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 10.

³ بن مرار جمال، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر 2010-2018"، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 1، 2022، ص 776.

⁴ علي هاشم يوسف وآخرون، "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص 595.

⁵ غربي علي، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وآليات مجابقتها"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 1841.

المبحث الأول: يتناول الواقع الميداني للهجرة غير الشرعية في الجزائر من حيث تطورها العددي، وخريطتها الجغرافية، والخصائص السوسولوجية للمهاجرين، مع تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة في استمرارها.

المبحث الثاني: يركز على تقييم فعالية سياسة الجزائر في مكافحة الظاهرة ميدانياً، من خلال استعراض حصيلة الرقابة وتفكيك الشبكات، والوقوف على طبيعة التحديات والعراقيل التي تواجه الأجهزة الأمنية، وصولاً إلى استشراف معالم مقاربة تنموية شاملة ومكملة للبعد الأمني الردعي.

المبحث الأول: الواقع الميداني للهجرة غير الشرعية في الجزائر

يعبر الواقع الميداني لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر عن تحولات عميقة ومستمرة؛ فبعد أن كانت الجزائر مجرد نقطة انطلاق لشبابها نحو الضفة الشمالية للمتوسط، تحولت بفعل العوامل الجيوسياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي إلى دولة عبور رئيسية، بل واستقرار في كثير من الأحيان لآلاف المهاجرين من جنسيات مختلفة. يهدف هذا المبحث إلى تفكيك هذا الواقع من خلال رصد التطور العددي للظاهرة، وتحديد جغرافية الانطلاق والعبور، والوقوف على الخصائص السوسيوولوجية للمهاجرين.

المطلب الأول: تطور الظاهرة خلال السنوات الأخيرة

شهدت ظاهرة الهجرة غير النظامية (أو ما يُعرف محلياً بالحرقة) تذبذباً وتضاعفاً ارتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية داخلياً وإقليمياً. سنحاول في هذا المطلب تتبع التطور الرقمي للمحاولات، وتحديد المسارات الجغرافية، ورسم الملامح الاجتماعية للمهاجرين.

الفرع الأول: تطور أعداد محاولات الهجرة غير الشرعية

تُظهر البيانات الإحصائية المستقاة من تقارير وزارة الدفاع الوطني، وحرس السواحل، والمنظمات الدولية كمنظمة الهجرة الدولية (IOM)، أن نسق الظاهرة أخذ منحى تصاعدياً ملحوظاً، لاسيما في الفترة الممتدة من عام 2010 إلى غاية السنوات الأخيرة¹ ويمكن تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة الاستقرار النسبي (2010-2015)، ومرحلة الانفجار العددي وتعدد المسارات.²

خلال الفترة الأولى، كانت المحاولات تقتصر على مجموعات صغيرة وبأدوات تقليدية، إلا أنه ومع حلول عام 2016، وتزايد حدة النزاعات في دول الجوار الساحلي (مثل مالي والنيجر)، ارتفعت معدلات تدفق المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء الوافدين إلى الجزائر³، بالتزامن مع تزايد محاولات الشباب الجزائري ركوب البحر نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية معينة، وتنامي دور شبكات التهريب المنظمة التي اعتمدت على قوارب سريعة (نفثة) رفعت من معدلات النجاح والخطورة معاً.⁴

¹ بن مرار جمال، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر 2010-2018"، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 1، 2022، ص 778.

² غربي علي، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وآليات مجابهتها"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 1842

³ بن كداس صليحة، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص 405.

⁴ المنظمة الدولية للهجرة، التقرير الإقليمي السنوي حول اتجاهات الهجرة في شمال إفريقيا، جنيف، 2023، ص 44.

جدول رقم (02): تطور أعداد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين والمحبطة محاولاتهم في الجزائر
(2015 - 2024)

السنة	عدد الحالات المحبطة (المهاجرون الجزائريون)	عدد المهاجرين غير النظاميين الموقوفون عبر الحدود البرية (جنسيات مختلفة)	اجمالي التوقيفات و التدخلات السنوية.
2015	1,500	4,200	5,700
2016	2,100	5,500	7,600
2017	3,100	6,800	9,900
2018	3,900	7,400	11,300
2019	4,800	9,500	14,300
2020	6,200	8,100	14,300
2021	8,200	12,400	20,600
2022	7,900	14,100	22,000
2023	7,500	15,600	23,100
2024	6,900	18,200	25,100

المصدر: بن مرار جمال، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر 2010-2018"، مرجع سابق، ص 780.

من خلال الجدول رقم (2) الذي يشير

إلى وجود تحولات واضحة في نسق التدفقات العددية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر عبر العقد الأخير، حيث يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

المنحنى التصاعدي العام: يسجل إجمالي التدفقات والتوقيفات قفزة نوعية؛ إذ ارتفع من 5,700 حالة توقيف وإحباط في عام 2015 إلى 25,100 حالة في عام 2024، وهو ما يمثل تضاعفاً بأكثر من أربعة أضعاف. هذا الارتفاع يعكس من جهة تزايد حدة الظاهرة وتفاقم بيئتها الطاردة، ومن جهة أخرى يترجم تشديد الرقابة وعصرنة المنظومات الدفاعية والأمنية للأجهزة المكلفة بحماية الحدود.¹

تذبذب الهجرة البحرية (الجزائريين): شهدت أعداد المحاولات البحرية المحبطة ذروتها بين سنتي 2020 و 2021 (مسجلة 8,200 حالة)، وهو ما يتزامن سوسيولوجياً مع تداعيات جائحة كورونا والركود الاقتصادي العالمي، لتعود وتتناقص نسبياً وتستقر في حدود 6,900 حالة بحلول عام 2024. هذا التراجع

¹ غربي علي، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وآليات مجابهتها"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 1845

النسبي يرجع مباشرة إلى صرامة التعديلات القانونية الردعية وتقنيك مراكز الدعم واللوجستيات لشبكات التهريب في المدن الساحلية.¹

الانفجار الرقمي للهجرة البرية (الأجانب): في مقابل الاستقرار النسبي للهجرة البحرية، تكشف الأرقام عن تصاعد مخيف ومستمر في أعداد المهاجرين الأجانب الموقوفين عبر الحدود البرية (خاصة الجنوبية)، حيث قفرت الأرقام من 4,200 موقوف عام 2015 إلى 18,200 موقوف عام 2024. هذا المؤشر يؤكد بصورة قطعية تحول الجزائر الإستراتيجي إلى "دولة عبور ومقصد" تحت ضغط الأزمات الأمنية والسياسية المزمنة في دول الجوار الساحلي (مالي والنيجر).²

الفرع الثاني: أهم مناطق الانطلاق والعبور

تتوزع خريطة الهجرة غير الشرعية في الجزائر بناءً على طبيعة المهاجرين (جزائريين أو أجانب)، وتتفرع إلى جبهتين رئيسيتين: جبهة برية جنوبية (لعبور الأجانب)، وجبهة بحرية شمالية (لانطلاق الجزائريين والأجانب نحو أوروبا).

أولاً: الجبهة البرية الجنوبية (مناطق العبور والدخول)

تمثل الحدود البرية الشاسعة للجزائر مع دول الساحل الإفريقي (خاصة مالي والنيجر)، والتي تمتد على آلاف الكيلومترات في مناطق صحراوية وعرة، الممرات الأساسية لتدفق المهاجرين غير النظاميين.³ وتعتبر مدينتا تمنراست وعين قزام، بالإضافة إلى برج باجي مختار، نقاط التجميع والعبور الأولى؛ حيث يدخل المهاجرون عبر مسالك صحراوية يوجههم فيها أدلاء محليون ينسقون مع شبكات تهريب دولية، متخذين من هذه المدن محطات مؤقتة للعمل وتوفير المال، أو للانطلاق مباشرة نحو مدن الشمال.⁴ (93)

¹ بن كداس صليحة، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص 410.

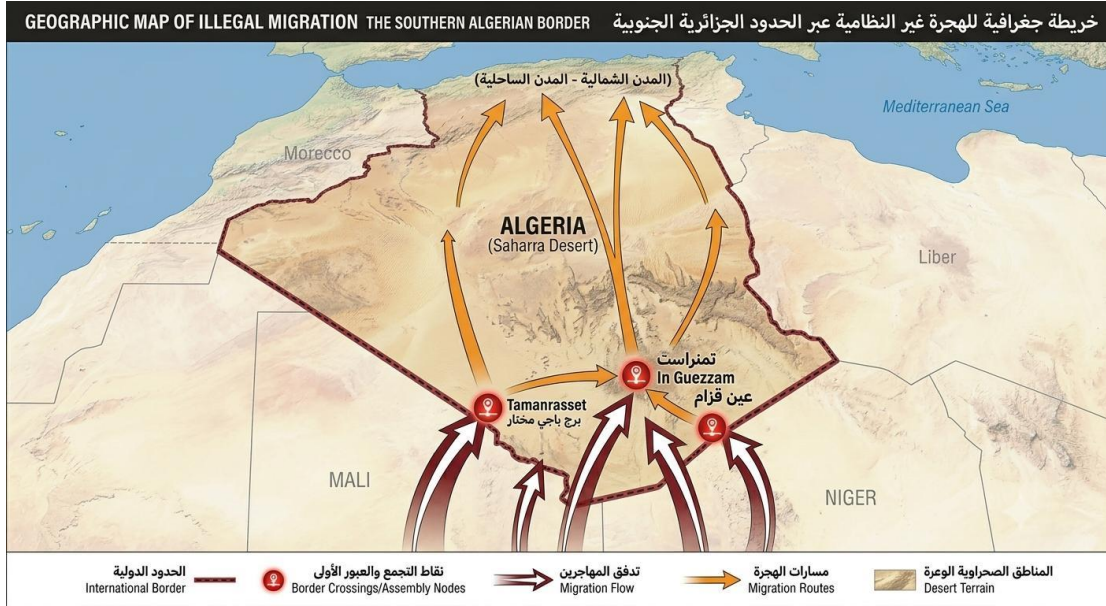
² أمال حاج جاب الله وسهام هريش، "الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر: الدوافع وآليات المكافحة"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص 318.

³ محمد حلوش، "الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية وواقعها الأمني عبر الحدود الجزائرية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 92.

⁴ أمال حاج جاب الله وسهام هريش، "الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر: الدوافع وآليات المكافحة"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص 315.

الشكل رقم (01): خريطة جغرافية لمسارات البرية للهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية

الجنوبي



المصدر- من إعداد الطالب بالاعتماد على مقاربة الخرائط الموضوعاتية لوزارة الدفاع الوطني الجزائرية، حصائل تأمين الحدود البرية، 2024.

يُظهر الشكل رقم (01) بدقة ديناميكية وتوزيع مسارات الهجرة غير الشرعية القادمة من دول جنوب الصحراء نحو الجزائر؛ حيث يتضح من خلال معطيات الخارطة والبيانات الاستراتيجية المرافقة لها توزيع محاور التدفق ونقاط الارتكاز الميدانية عبر تدرج مكاني مدروس-

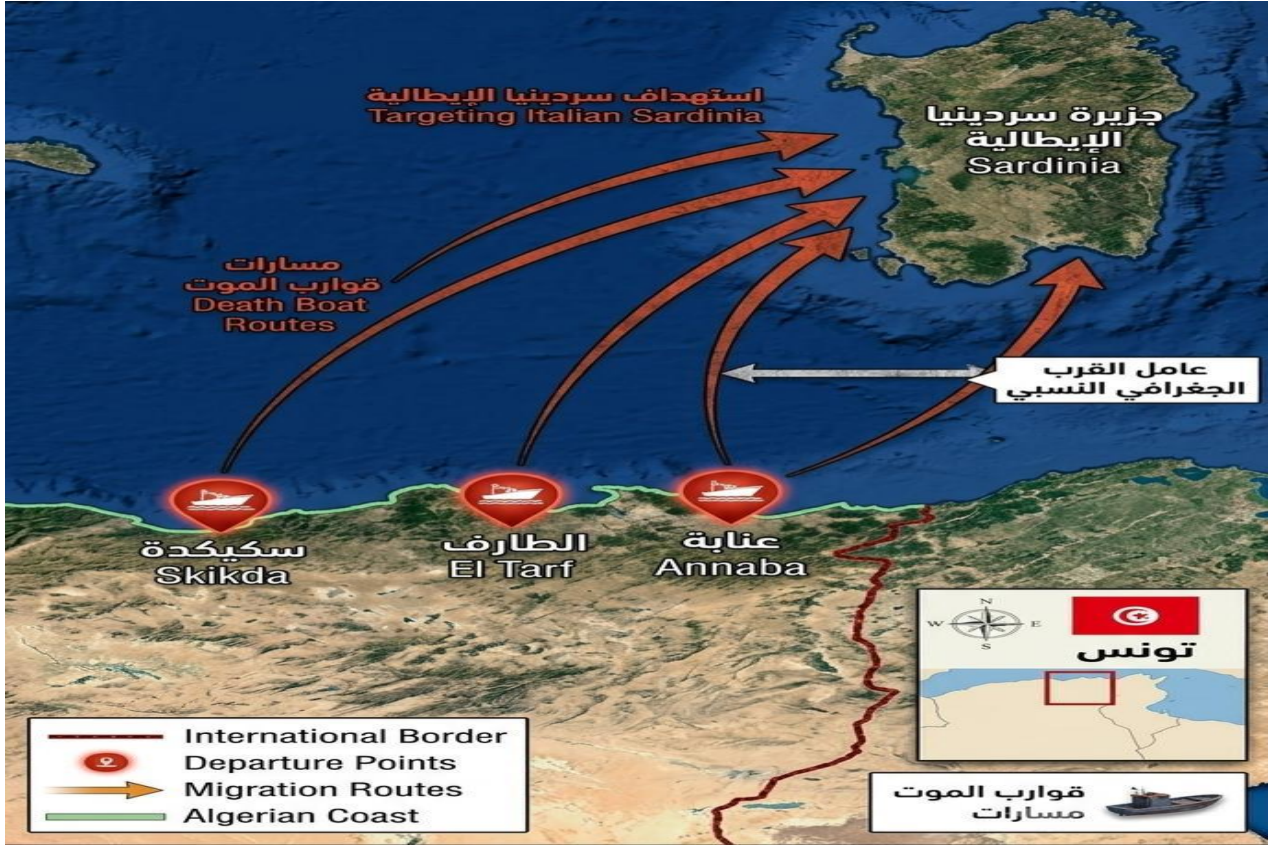
تنطلق أولى هذه المحددات الميدانية من نقاط التجميع والارتكاز الأولى، والتي تبرز فيها ولايات الجنوب الكبير، وبشكل أخص تمنراست وعين قزام بالإضافة إلى برج باجي مختار، باعتبارها أهم مراكز الاستقبال والتجمع للمهاجرين غير النظاميين؛ وتلعب هذه المناطق دوراً وسيطاً في جغرافيا الهجرة، حيث يتحول فيها المهاجر من مرحلة "التسلل عبر الحدود" إلى مرحلة "الاستقرار المؤقت" لتوفير الموارد المالية اللازمة لمواصلة الرحلة.

وتترجم محاور التدفق الخارجي (الأسهم الداكنة) خطوط التدفق الرئيسية الناشئة من دول الجوار الجنوبية، وتحديداً من جمهوريتي النيجر ومالي؛ وتؤكد الخريطة أن المهاجرين يسلكون مسارات صحراوية وعرة تقع في مناطق شاسعة يصعب تغطيتها أمنياً بالكامل، مستغلين حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في تلك الدول لتكثيف عمليات التسلل.

. وتأتي صياغة مسارات الاختراق الداخلي (الأسهم البرتقالية) لتوضح شبكة المسارات الداخلية التي يسلكها المهاجرون بعد تخطيطهم النقاط الحدودية؛ حيث يتجهون عبر وسائل نقل غير قانونية أو من خلال شبكات تهريب محلية نحو مدن الشمال والمدن الساحلية الكبرى (مثل وهران، مستغانم، الجزائر العاصمة، وعنابة)، والتي تمثل الجبهة البحرية البحرية للانطلاق نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. ويؤكد هذا التوزيع الجغرافي للمسارات أن الحدود الجنوبية للجزائر تمثل العمق الاستراتيجي والمحدد الأكبر في معادلة الهجرة غير النظامية؛ فالشاسعة الجغرافية والطبيعة الطبوغرافية الصحراوية الوعرة تحول الحدود من مجرد خطوط فاصلة إلى مساحات عبور معقدة، وهو ما يفرض حتمية النظر إلى ولايتي تمنراست وعين قزام كخطوط دفاعية أولى، تبرر تركيز الدولة الجزائرية على تكثيف التواجد العسكري والأمني بها، وتشديد مراكز المراقبة المتقدمة كآلية حاسمة لضرب شبكات تهريب المهاجرين في مهدها وقبل وصولها إلى حوض المتوسط.

أما بالانتقال إلى الجبهة البحرية الشمالية (مناطق الانطلاق نحو الضفة الأخرى)، فإن السواحل الجزائرية الممتدة على طول 1200 كم تنقسم إلى ثلاث جبهات بحرية أساسية لركوب قوارب الموت، وتتوزع الأبعاد الأمنية والميدانية فيها على النحو التالي -
الجهة الشرقية- وتضم أساساً سواحل عنابة، الطارف، وسكيكدة؛ وتُعد هذه السواحل تاريخياً من أقدم نقاط الانطلاق، وتستهدف قواربها عادة جزيرة سردينيا الإيطالية نظراً للقرب الجغرافي النسبي

الشكل (2): خريطة توضح مسارات الهجرة غير الشرعية من السواحل الشرقية الجزائرية (عنابة، الطارف، سكيكدة) نحو جزيرة سردينيا الإيطالية.

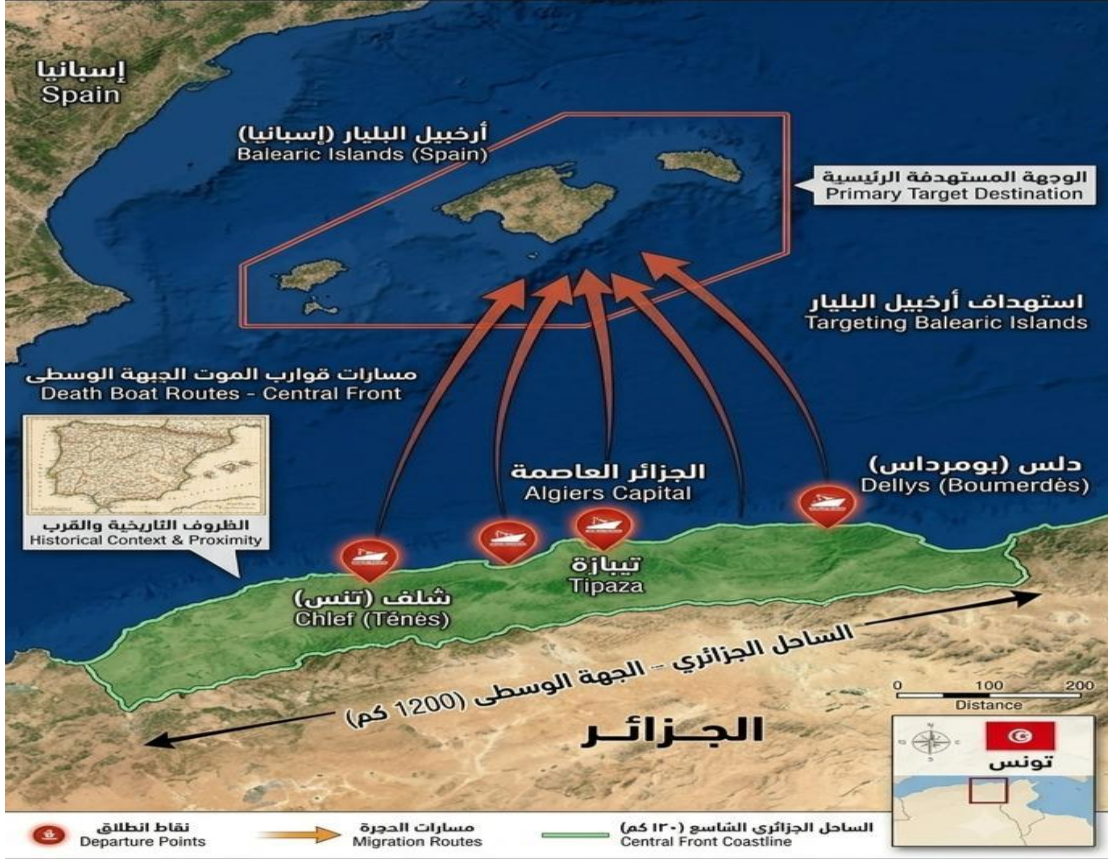


المصدر : بوشيوخ، ح الهجرة السرية عبر قوارب صغيرة في البحر الأبيض المتوسط في شرق الجزائر،
2022.

- يتضح من خلال معطيات الشكل رقم (02) أن النطاق الجغرافي ونقاط الانطلاق الرئيسية تُبرز بدقة الخصوصية الاستراتيجية للجبهة البحرية الشرقية للساحل الجزائري، باعتبارها إحدى أهم وأقدم منافذ تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط؛ حيث يمتد هذا النطاق على طول الشريط الساحلي الواقع بشرق الجزائر، ويتمركز ثقل النشاط الفعلي فيه بشكل رئيسي ضمن ثلاث ولايات أساسية تشمل ولاية عنابة، وولاية الطارف، وولاية سكيكدة. وتظهر القراءة الميدانية لهذه الخريطة أن هذه الولايات الثلاث تمثل منصات انطلاق حيوية للقوارب التقليدية التي تُعرف محلياً بـ "قوارب الموت"، والتي تتجه في مسارات بحرية مباشرة نحو السواحل الأوروبية.
- ويؤكد التوزيع الجغرافي للمسارات المرسومة أن العامل المكاني يلعب دوراً حاسماً في توجيه دفة الهجرة غير النظامية في هذه المنطقة بالذات؛ حيث تُعد جزيرة سردينيا الإيطالية المقصد الأقرب

- والمستهدف الأول لهذه السواحل، نظراً لأن هذا القرب الجغرافي النسبي يساهم بشكل مباشر في تقليص مدة الرحلة البحرية والمخاطر الزمنية مقارنة بالمسارات البحرية الأخرى (كالجهة الغربية والوسطى المتجهة نحو إسبانيا). وهذا الامتياز المكاني يرفع بدوره من جاذبية المنطقة لدى شبكات تهريب المهاجرين التي تستغل قصر المسافة البحرية لإقناع الراغبين في العبور بركوب المخاطرة.
- وتكشف اتجاهات حركة القوارب، المتمثلة في الأسهم المتوازية والمتفرقة التي تنطلق من نقاط ساحلية متعددة لتلتقي في مسارات متوازية نحو جنوب سردينيا، عن حجم التحديات الميدانية التي تواجهها الأجهزة الأمنية في المراقبة وتأمين السواحل؛ ويعود هذا التعدد في نقاط الانطلاق إلى الطبيعة الجغرافية المعقدة للساحل الشرقي وتعدد الخلجان والمنافذ البحرية التي تسهل عمليات التسلل والإبحار السري. وتتداخل هذه المعطيات الجغرافية مع البعد الإقليمي والحدودي للظاهرة من خلال إبراز الموقع الجغرافي المحاذي لدولة تونس، حيث يشير هذا التماس الجغرافي أمنياً إلى إمكانية استغلال الحدود المشتركة من طرف الشبكات الإجرامية كنقاط عبور وتجميع أولية للمهاجرين (سواء الجزائريين أو القادمين من جنسيات أخرى) قبل توجيههم الفعلي إلى نقطة الانطلاق البحرية النهائية.
- وتقدم هذه المعطيات دليلاً بصرياً وميدانياً على أن الجبهة البحرية الشرقية تمثل محوراً استراتيجياً وحرزاً في ملف الهجرة غير الشرعية بالجزائر، وهو ما يبرز بوضوح معضلة صعوبة التحكم الكامل في الشريط الساحلي نظراً لاتساع الطول الإجمالي للشريط الساحلي (1200 كم إجمالاً)، مما يتطلب تعزيز الإمكانيات التكنولوجية والبشرية بشكل متطور ومستدام عبر تكثيف الرادارات البحرية والدوريات المستمرة. وبناءً عليه، تصبح حتمية التنسيق الدولي أمراً لا مفر منه؛ إذ إن مكافحة هذه المسارات تتجاوز حدود الجهد الأمن الأمني الأحادي للدولة، مما يفرض تفعيل آليات التعاون الأمني الإقليمي بين دول ضفتي المتوسط (الجزائر وإيطاليا تحديداً) لضبط الحدود البحرية وتفكيك شبكات التهريب الدولية.
- أما بالانتقال إلى الجهة الوسطى - فتمثل نقطة ارتكاز بحرية ثانية وتتمثل في سواحل دلس (بومرداس)، وشلف (تنس)، وسواحل العاصمة وتيبازة، حيث تستهدف قوارب هذه السواحل بالدرجة الأولى السواحل الإسبانية (خاصة أرخبيل البليار).

– الشكل رقم (3): خريطة توضح مسارات الهجرة غير الشرعية من الواجهة البحرية الوسطى للجزائر نحو أرخبيل البليار الإسباني.



المصدر- من إعداد الطالبيناء على مسارات ومخططات الرصد الميداني العسكري للحدود البحرية، 2024.

– تُظهر البيانات الاستراتيجية الجغرافية والأمنية المضمنة في الشكل رقم (03) أن الجبهة البحرية الوسطى تمثل المحور المركزي الثاني ضمن استراتيجيات العبور السري بالجزائر؛ حيث يتميز هذا القطاع بامتداد ساحلي وحضري كثيف يشكل خط انطلاق استراتيجي من واجهات بحرية حيوية ومتراصة. وتبدأ هذه الجبهة من السواحل التابعة لولاية بومرداس (خاصة دلس)، والتي تشكل الجناح الشرقي لهذا المحور، مروراً بسواحل العاصمة وتيبازة ذات الكثافة المرفئية العالية، وصولاً إلى سواحل تنس التابعة لولاية الشلف، والتي تمثل النطاق الغربي المتقدم للجبهة الوسطى. وتكشف مؤشرات الرصد الميداني أن هذه النقاط الساحلية تعمل كمنصات لوجستية متكاملة لشبكات التهريب، عبر استغلال التداخل الطبيعي بين الموانئ التجارية ومرافئ الصيد التقليدي لتجميع المهاجرين وتجهيز الوسائط البحرية بعيداً عن أعين الرقابة الأمنية الكلاسيكية.

– وعلى خلاف الجبهة الشرقية المتجهة نحو إيطاليا، فإن التحليل المكاني لمسارات التدفق في الخريطة يوضح أن التدفقات القادمة من السواحل الوسطى تتجه بشكل أحادي ومباشر نحو السواحل الإسبانية، وبشكل أكثر تحديداً وعمقاً نحو أرخبيل البليار الإستراتيجي الذي يضم جزر إبيزا، مايوركا، ومينوركا. ويخضع هذا الاختيار الجغرافي لعدة محددات بيئية وتقنية، أبرزها

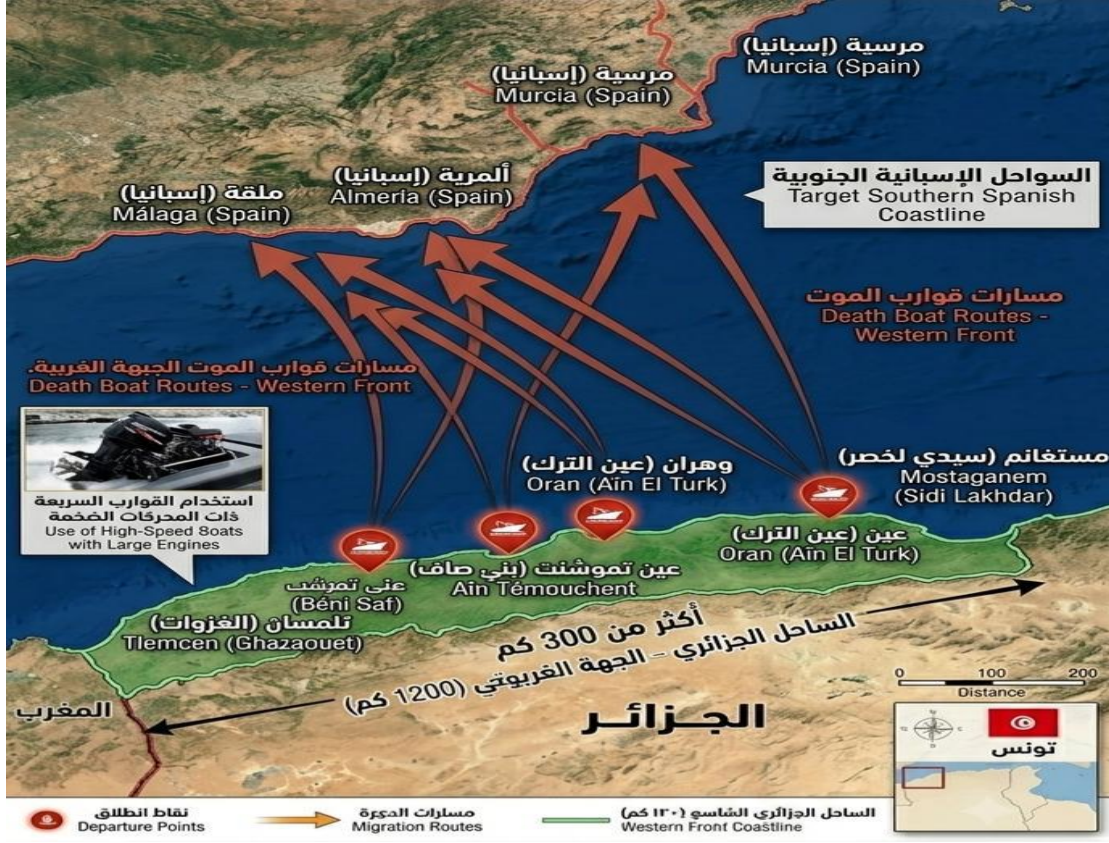
الاعتماد المتزايد من طرف شبكات التهريب الدولية على تكتيك "الإبحار السريع" عبر القوارب النفثة المزودة بمحركات عالية القوة؛ بهدف قطع المسافة الفاصلة في عروض البحر المفتوح في أقصر وقت ممكن، وتفادي منظومات الرادار العائمة وممرات الملاحة التجارية الدولية الكثيفة التي تتقاطع مع هذا المسار الحيوي.

- وتعكس هذه المعطيات حجم العبء العملياتي الكبير الملقى على عاتق الوحدات الإقليمية لحرس السواحل بالمنطقة الوسطى؛ إذ إن انطلاق القوارب من جغرافيا متباعدة ومترامية الأطراف، تمتد من بومرداس شرقاً إلى الشلف غرباً، يتسبب في تشتيت جهود الرصد والاعتراض البحرية. كما أن طبيعة هذا الخط البحري المفتوح تفرض على السلطات الأمنية الجزائرية حتمية الانتقال نحو منظومات مراقبة تكنولوجية متطورة تعتمد على الرادارات الحرارية واستطلاع الطيران البحري؛ للتمكين من التمييز الفوري بين القوارب الصغيرة السريعة والسفن التجارية الضخمة التي تعبر حوض المتوسط بشكل مستمر.

- ويُستنتج من السياق الجيوسياسي لهذه المسارات أنها لا تتحرك في فراغ، بل ترتبط بشبكات تنظيمية عابرة للحدود تملك امتدادات لوجستية واستقبالية داخل الأراضي الإسبانية؛ هذا الترابط العائلي والعمالي يسهل على المهاجرين بمجرد وصولهم إلى جزر البليار عملية الاختفاء الذاتي والاندماج السريع، أو الانتقال بسلاسة نحو البر الرئيسي الأوروبي وفضاء "شينغن"، مستفيدين من الطبيعة السياحية الكثيفة لتلك الجزر التي تصعب عمليات التتبع والترحيل الفوري. وتؤكد هذه التحولات النوعية أن الواجهة الوسطى لم تعد مجرد مسرح لمحاولات فردية عشوائية، بل أصبحت محكومة بظاهرة تنظمها شبكات إجرامية متخصصة تمتلك القدرة على قراءة المعطيات المناخية والجغرافية، وتختار أرخبيل البليار كبوابة مرنة للوصول إلى عمق القارة الأوروبية؛ وهو ما يستدعي بالضرورة تكثيف العمل الاستخباراتي الاستباقي لتفكيك هذه الشبكات في مراكز التجميع البرية قبل وصولها إلى خط الشواطئ.

- الجهة الغربية- وتعتبر الواجهة الأكثر نشاطاً وكثافة في السنوات الأخيرة، لاسيما السواحل التابعة لولايات وهران (مثل عين الترك)، ومستغانم (سيدي لخصر)، وعين تموشنت (بني صاف)، وصولاً إلى تلمسان (الغزوات)؛ وتعد هذه السواحل المنطلق الرئيسي والدائم نحو السواحل الإسبانية الجنوبية (مثل المرية، مالقة، ومرسية) نظراً للاعتماد المطلق على القوارب السريعة المزودة بمحركات ضخمة تفوق القوة الاستيعابية العادية لقوارب الصيد التقليدية.

الشكل رقم (4): خريطة توضح مسارات الهجرة غير الشرعية من الواجهة البحرية الغربية للجزائر نحو السواحل الإسبانية الجنوبية.



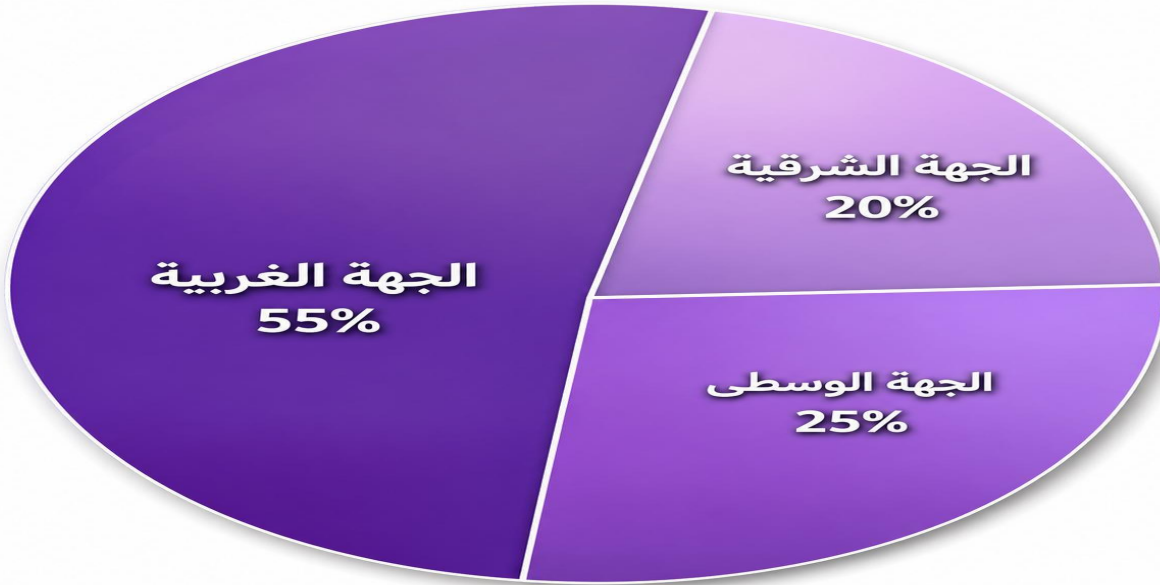
المصدر- من إعداد الطالب بالاعتماد على حصائل التقارير الأمنية السنوية ومخططات الرصد العملياتي لقيادة حرس السواحل، 2024.

تُشير المعطيات الميدانية وحصائل حرس السواحل الموضحة في الشكل رقم (04) إلى أن الجبهة البحرية الغربية باتت تشكل القطاع الأكثر ديناميكية ونشاطاً في السنوات الأخيرة ضمن شبكة مسارات العبور السري في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ حيث يمتد هذا النطاق الساحلي على شريط جغرافي واسع وعميق يزيد عن 300 كم، ويضم أربع ولايات استراتيجية مترابطة لوجستياً تتوزع أدوارها الميدانية عبر عدة محاور أساسية- تنطلق أولاً من سواحل مستغانم (تحديداً منطقة سيدي لخير) والتي تمثل المنطلق الشرقي المتقدم لهذه الجبهة، مروراً بسواحل وهران (تحديداً شاطئ عين الترك) باعتبارها نقطة الارتكاز اللوجستية المركزية نظراً لطبيعتها الحضرية والسياحية التي تسهل حركة التخفي والتحضير، وصولاً إلى سواحل عين تموشنت (تحديداً بني صاف) التي تتميز بوجود الخلجان والتضاريس الصخرية الوعرة الموفرة للغطاء الطبيعي للاختباء والإبحار السري، وانتهاءً بسواحل تلمسان (تحديداً منطقة الغزوات) التي تشكل أقصى الجناح الغربي المحاذي للحدود الدولية. ويمنح هذا التعدد الجغرافي والتباين التضاريسي شبكات التهريب مرونة عالية في المناورة ونقل مراكز الانطلاق بحسب درجة الضغط الأمني الممارس من قبل السلطات في كل ولاية.

ويظهر من خلال اتجاهات التدفق الموثقة في الخريطة وجود استهداف مباشر ودقيق لثلاث واجهات بحرية رئيسية في الجنوب الإسباني تتوزع جغرافياً لتشمل - سواحل ألمرية (Almeria) باعتبارها المستهدف الأقرب والمباشر للتدفقات البحرية، وسواحل مالقة (Malaga) التي تمثل العمق الجنوبي الغربي لهذا المسار البحري، وسواحل مرسية (Murcia) التي تستقبل بالدرجة الأولى الرحلات المنطلقة من الواجهات الشرقية للجهة الغربية ولاسيما سواحل مستغانم. ويعكس هذا التوزيع المدروس معرفة جغرافية وميدانية دقيقة من قبل منظمي الرحلات بالطبيعة الطبوغرافية للشواطئ الإسبانية المستقبلية؛ إذ تتيح هذه السواحل للمهاجرين بمجرد ملامسة اليابسة فرصة التوغل السريع في المناطق الفلاحية الشاسعة - مثل البيوت البلاستيكية المنتشرة بكثافة في ألمرية - مما يسهل عليهم التواري عن أنظار قوات الأمن الإسبانية (الحرس المدني).

وعلاوة على الخصائص الجغرافية، تبرز الخريطة متغيراً تقنياً وعملياتياً حاسماً غير بشكل جذري من معادلة المواجهة الأمنية في حوض المتوسط، ويتمثل في الاعتماد شبه المطلق في هذه الجهة على القوارب السريعة المجهزة بمحركات نفثة وضخمة تفوق قوتها في الغالب 150 إلى 300 حصان. ويهدف هذا التحول التكتيكي والتقني إلى استغلال عامل السرعة الفائقة لتقليص مدة الرحلة البحرية إلى ساعات معدودة تتراوح بين 3 إلى 5 ساعات في بعض المسارات الضيقة، الأمر الذي يساهم في تقليص نافذة الاستجابة الزمنية المتاحة لوحدة حرس السواحل الجزائري لاعتراض القوارب في عرض البحر، فضلاً عن تمكين هذه الوسائط من تجاوز منظومات الرصد الرادارية العادية والمناورة في ظروف مناخية مختلفة، مما تشكل تحدياً حقيقياً لأجهزة الرادار الكلاسيكية ويتطلب الانتقال إلى منظومات رصد حراري واستطلاع جوي دائم. وتكتسي الواجهة الغربية أهمية جيوسياسية بالغة بفعل إبرازها للموقع الحدودي البري الغربي؛ إذ يشير هذا التماس الجغرافي الحرج إلى دلالات أمنية معقدة ترتبط بنشاط شبكات التهريب الدولية عابرة الحدود، حيث تُستغل المسالك البرية الحدودية كمسارات تجميع أولية للمهاجرين غير النظاميين، لا سيما القادمين من دول الساحل وجنوب الصحراء، ليتم إدماجهم لاحقاً ضمن شبكات العبور البحرية المنطلقة من السواحل الغربية؛ وهو ما يحول الظاهرة من نمط الهجرة المحلية العفوية إلى نمط الجريمة المنظمة الدولية العابرة للحدود الوطنية. وبناءً على هذا التوصيف الشامل، يتبين أن التصدي الفعال لهذا المحور يفرض تبني استراتيجية أمنية وقائية واستباقية لا تقتصر على الاعتراض البحري، بل تركز أساساً على تجفيف منابع تمويل المهربين بالوسائل التقنية والمحركات المستوردة، وتكثيف المراقبة على الورشات السرية لبناء وتعديل هذه القوارب السريعة في العمق البري قبل وصولها إلى خط الشواطئ.

يُظهر الشكل البياني رقم (05) تفاوتاً كمياً واحصائياً واجهاً في درجة نشاط وكثافة التدفقات البشرية عبر الجبهات البحرية الثلاث المكونة للشريط الساحلي الجزائري؛ وهو ما يسمح باستخلاص الأبعاد الهيكلية التالية لحركة العبور السري-



المصدر- من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الإحصائية المقارنة لحصائل الرصد الأمني لحرس السواحل والوكالات الدولية، 2024.

يتضح بصورة قطعية الصدارة المطلقة للجهة البحرية الغربية بنسبة بلغت 55% من إجمالي محاولات الإبحار السري؛ وتُفسر هذه الهيمنة الإحصائية بالامتياز المرفئي واللوجستي الذي تتمتع به سواحل وهران ومستغانم وعين تموشنت، إلى جانب الاعتماد المستحدث على القوارب النفائة فائقة السرعة التي قلصت المسافة الزمنية نحو السواحل الإسبانية الجنوبية، مما جعلها القبلة المفضلة لشبكات التهريب الدولية لضمان نسب نجاح أعلى للرحلات.

وفي المرتبة الثانية، تأتي الجهة البحرية الوسطى بنسبة تقدر بـ 25%؛ ويمثل هذا النطاق الساحلي الممتد من بومرداس إلى الشلف محوراً حركياً مرناً، يركز تكتيكة اللوجستي على استغلال الكثافة المرفئية وموانئ الصيد التقليدي للتخفي، مستهدفاً أرخبيل البليار كبوابة عبور استراتيجية نحو العمق الأوروبي، وهو محور يشهد نمواً مضطرباً يعكس قدرة الشبكات الإجرامية على مناورة الرادارات وتكييف مساراتها جغرافياً.

أما الجهة البحرية الشرقية، فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة استقطاب تعادل 20%؛ وعلى الرغم من تراجعها الإحصائي النسبي مقارنة بالجهة الغربية، إلا أنها تحافظ على خصوصيتها الاستراتيجية والتاريخية كأقدم منافذ الهجرة السرية نحو جزيرة سردينيا الإيطالية، حيث يظل عامل القرب الجغرافي والمكاني المحرك الأساسي لاستمرارية هذا التدفق عبر سواحل عنابة، الطارف، وسكيكدة.

بناءً على هذا التوزيع الإحصائي، يُستنتج أن حركة الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الجزائرية ليست ظاهرة متجانسة، بل هي حركة ديناميكية محكومة باعتبارات تقنية وجغرافية؛ إذ يتناسب حجم التدفق طردياً مع مدى توفر الوسائط السريعة وقصر المسافة البحرية نحو الضفة الأخرى، وهو ما يفرض على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية توزيعاً مرناً لوسائل الرصد والاعتراض الجوي والبحري يتماشى مع حجم النقل الإحصائي لكل جبهة، مع تركيز الجهد الاستخباراتي الأكبر على الجبهة الغربية باعتبارها المحور الحرج والأكثر استقطاباً للجريمة المنظمة عابرة الحدود.

الفرع الثالث: الخصائص الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين

تعد دراسة الخصائص البنوية والاجتماعية للمهاجرين غير النظاميين من الركائز الأساسية لتفكيك خلفيات الظاهرة وفهم ديناميكيتها؛ إذ تكشف عن طبيعة الفئات الاجتماعية المنخرطة فيها، ومستوى التحولات العميقة التي شهدتها البيئة المحلي¹ وقد أثبتت المقاربات السوسيو-أنثروبولوجية المعاصرة أن الهجرة غير النظامية (أو ما يُعرف في المتخيل الشعبي بـ "الحرقة") لم تعد ظاهرة هامشية مقتصرة على فئة اجتماعية معينة، بل شهدت "راديكالية في التحول البنوي" لتشمل شرائح واسعة ونخبوية من المجتمع، مما يعكس تعقد وتشابك الأسباب الدافعة للاغتراب والرحيل.²

أولاً- التركيبة العمرية والجنسية للمهاجرين (التحولات الديموغرافية)

هيمنة الكتلة الشبابية وسؤال الحراك الاجتماعي:

تُجمع الدراسات الميدانية على أن فئة الشباب تمثل النواة الصلبة والكتلة الديموغرافية الأكبر في مسارات الهجرة غير النظامية، حيث تنحصر أعمار أغلب المهاجرين بين (18 و35 سنة)³ سوسيولوجياً، ترتبط هذه المرحلة العمرية بذروة العطاء السيكلوجي والجسدي، وبداية تشكّل الطموح لبناء المكانة والاندماج

¹ ساسي سفيان، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة سوسيو-أنثروبولوجية"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مستغانم، 2017، ص 145.

² رشيد نواري، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر: المفاهيم وآليات المكافحة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 3، 2018، ص 512.

³ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 148.

المهني. إن اندفاع هذه الفئة نحو المخاطرة يفسره اصطدامها بـ "الجمود الاجتماعي" (Social Stagnation) وارتفاع معدلات البطالة الهيكلية، مما يحول الهجرة في نظرهم من مجرد مغامرة إلى آلية اضطرارية لتحقيق الحراك الاجتماعي البديل.¹

سيرورة "تأنيث الهجرة" (Feminization of Migration):

بعد أن ظلت الظاهرة لقرون محتكرة سوسيولوجياً من قبل الذكور، شهدت السنوات الأخيرة تحولاً إستمولوجياً بارزاً تمثل في تصاعد مشاركة النساء، سواء كنّ عازبات، جامعات، أو أمهات رفقة أطفالهن. إن "تأنيث الهجرة السرية" يعكس تفكك الأدوار الجندرية التقليدية، ويؤكد أن الضغوط السوسيو-اقتصادية والنفسية، والشعور بالانسداد الأفقي، باتت تؤثر في الفواعل الاجتماعية دون تمييز بين الجنسين.²

تنامي ظاهرة القصر غير المصحوبين والهجرة العائلية:

برزت في الآونة الأخيرة فئة "القصر غير المصحوبين بذويهم" (Unaccompanied Minors) كواحدة من أكثر الفئات هشاشة؛ حيث يدفع الأولياء بأبنائهم للمخاطرة استغلالاً للشغرات القانونية في تشريعات دول الاستقبال الأوروبية التي تمنح الحماية والمأوى للقاصرين بالتوازي مع ذلك، تفاقمت ظاهرة "الهجرة العائلية الجماعية" (أسر بأكملها تتركب قوارب الموت)، وهو مؤشر خطير يعكس انتقال الهجرة من "استراتيجية فردية لتحسين الدخل" إلى "قرار استراتيجي أسري جماعي" ينم عن يأس بنيوي وفقدان تام للثقة في آليات الاستقرار الداخلي.³

ثانياً- المستوى التعليمي والمهني (من "الأمية" إلى "النخبوية")

شهد الرأس مال الثقافي والتعليمي للمهاجرين غير النظاميين قفزة نوعية غير مألوفة، تجلت في المظاهر التالية:

نخبوية الهجرة وبطالة الخريجين:

انتقلت الظاهرة من استقطاب الفئات الأمية أو ذوي التعليم المحدود والعمال اليدويين، إلى استقطاب طلبة الجامعات وحاملي الشهادات العليا (ماستر، دكتوراه، مهندسين). هذا التحول يُعزى إلى الخلل الهيكلي بين مخرجات المنظومة التعليمية ومتطلبات سوق العمل المحلي، مما أنتج ظاهرة "بطالة المتعلمين"، مسببةً

¹ دواود ناصر، "تمثيلات الشباب لظاهرة الهجرة السرية"، مجلة دراسات سوسيولوجية، جامعة الجزائر 2، 2021، ص 34.

² رشيد نواري، المرجع سابق، ص 514

³ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 152.

حالة من الأنومي (Anomie) والاعترا ب السوسيو-مهني لدى النخبة الشابة التي لم تعد شهاداتها الأكاديمية تضمن لها مكانة اقتصادية أو رمزية محترمة.¹

الهجرة غير النظامية للأدمغة والكفاءات (Brain\ Drain):

لم تعد الهجرة السرية تقتصر على العاطلين عن العمل، بل امتدت لتشمل تقنيين سامين، وأصحاب حرف مهرة، وموظفين مستقرين في وظائفهم الإدارية والاقتصادية². هنا يتغير دافع الهجرة؛ فلم يعد مرتبطاً بـ "البحث عن لقمة العيش" بمعناها البيولوجي، وإنما بالبحث عن "جودة الحياة" (Quality of Life)، والتقدير المهني، والاستقرار السيكولوجي، والهروب من تدني القيمة الشرائية للأجور، مما جعل الكفاءات تلجأ للمنافذ غير النظامية نتيجة تعقيد إجراءات الحصول على التأشيرات القانونية.³

ثالثاً- الوضعية الاقتصادية والطبقية (تفكيك أطروحة "الفقر المدقع")

تقتضي المعالجة السوسيولوجية المعاصرة إعادة النظر في الربط الآلي الكلاسيكي بين الهجرة والفقر المدقع، بناءً على المعطيات التالية:

صعود المهاجر المنتمي للطبقة الوسطى:

إن التكلفة المالية المرتفعة للرحلات البحرية عبر القوارب السريعة (المعروفة بـ "الفانتوم") والمدعمة بمحركات ذات قوة دفع عالية، والتي تتراوح بين (40 إلى 100 مليون سنتيم جزائري وقد تتجاوز ذلك في الكثير من الأحيان)، تثبت مادياً أن المنخرطين في هذه الشبكات ينتمون في الغالب إلى الفئات الدنيا والعليا من الطبقة الوسطى، وليسوا من الفقراء المعدمين الذين يعجزون أساساً عن توفير الحد الأدنى من هذا المقابل المالي.⁴

الهجرة كاستثمار أسري استراتيجي (Strategic\ Family\ Investment):

في كثير من الحالات، يتم تمويل الرحلة عبر "تعبئة الموارد العائلية الجماعية"، مثل بيع مدخرات العائلة، أو مصوغات النساء، أو قطع أراضٍ عقارية. سوسيولوجياً، لا يُنظر إلى هذه التكلفة كـ "مخاطرة مالية غير محسوبة"، بل كقرض أو استثمار مالي بعيد المدى؛ تراهن الأسرة من خلاله على وصول ابنها

¹ بوداود ناصر، المرجع سابق، ص 41.

² ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 160.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول حركية الكفاءات والبطالة"،

⁴ رشيد نواري، المرجع سابق، ص 520.

وتحقيق تسوية قانونية تتيح له لاحقاً ضخ تحويلات مالية بالعملية الصعبة، مما يساهم في إعادة تشكيل الوضع الطبقي والاجتماعي للأسرة بأكملها داخل مجتمع المنشأ.¹

رابعاً: الخصائص الأسرية والتمثلات الثقافية للمهاجرين

تتدخل الأبعاد الثقافية والبنى الأسرية كعوامل حاسمة في توجيه وتشكيل السلوك الهجروي:

المأسسة الأسرية لقرار الهجرة:

لم يعد قرار "الحرق" في البيئة الاجتماعية المعاصرة سلوكاً انحرافياً فردياً أو معزولاً يُتخذ في خفية عن العائلة؛ بل أصبح في كثير من الأحيان قراراً "مأسساً" يحظى بمباركة جماعية ودعم معنوي ومادي من الأولياء، مدفوعين بالرغبة في محاكاة النماذج الناجحة في محيطهم الاجتماعي.²

المتخيل الجمعي وصناعة "بروفایل المهاجر الناجح":

تلعب التنشئة الاجتماعية والثقافة الفرعية السائدة دوراً محفزاً من خلال تقديس صورة "المهاجر العائد" وإضفاء هالة من البرستيج الاجتماعي عليه.³ وتساهم الفضاءات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي عبر خوارزمياتها في فبركة ونشر "صورة مثالية" ومبسطة عن الحياة في الضفة الأخرى، مع حجب الجوانب المأساوية أو الصعوبات القانونية والمعيشية، مما يخلق لدى الشباب "وعياً زائفاً" وتمثلات ذهنية مبالغاً فيها حول الرفاهية الأوروبية.⁴

رأس المال الاجتماعي وشبكات المساعدة اللوجستية (Social Networks):

تُعد "العلاقات القرابية والصدقة" في بلدان المهجر بمثابة رأس مال اجتماعي يقلل من وطأة الخوف والمخاطرة لدى المهاجر الجديد.⁵ إن وجود "شبكات عابرة للحدود" يوفر للمهاجر غير النظامي دليلاً إرشادياً، ومعلومات ميدانية حول نقاط الانطلاق، واستقبلاً لوجستياً أولياً (سكن، فرص عمل غير رسمية) عند الوصول، مما يضمن استدامة الظاهرة وتناقلها بين الأجيال عبر آلية "الهجرة المتسلسلة".⁶

¹ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 168.

² بوداود ناصر، المرجع سابق، ص 48.

³ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 172.

⁴ بوداود ناصر، المرجع سابق، ص 55.

⁵ رشيد نواري، المرجع سابق، ص 525.

⁶ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 179.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية

لا يمكن مقارنة ظاهرة الهجرة غير الشرعية (السرية) في البيئة السوسولوجية المعاصرة بوصفها حدثاً عارضاً أو سلوكاً انحرافياً معزولاً، بل هي نتاج صيرورة تفاعلية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الهيكلية المحلية مع المتغيرات العولمية العابرة للحدود¹. إن استمرار تدفقات الهجرة غير النظامية وتناميها المطرد، بالرغم من الترسانات القانونية الجزرية والمقاربات الأمنية الردعية التي تتبناها دول المنشأ والمقصد على حد سواء، يثبت سوسولوجياً وجود "بيئة حاضنة وطاردة" في آن واحد، تغذي الظاهرة وتمنحها قوة الديمومة والاستمرار².

بناءً على ذلك، فإن تفكيك آليات استدامة الهجرة السرية يتطلب تجاوز التفسيرات الأحادية، والوقوف عند التشابك العضوي بين "عوامل الدفع" (Push\ Factors) الكامنة في البنية الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة لمجتمعات المنشأ، وبين "عوامل الجذب" (Pull\ Factors) التي يصنعها الفضاء الافتراضي والشبكات الإجرامية اللوجستية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المطلب إلى تشریح أبرز المحركات البنوية والثقافية والأمنية المؤثرة في استمرار الظاهرة، وذلك من خلال ثلاثة فروع رئيسية: نخصص الأول لدراسة محددات البطالة والتهميش الاجتماعي، ونبحث في الثاني أثر وسائل التواصل الاجتماعي وصناعة ثقافة "الحرقة"، بينما نكرس الفرع الثالث لتفكيك الدور العملياتي والجيوستاسي لشبكات تهريب المهاجرين.

الفرع الأول: البطالة والتهميش الاجتماعي (المحدد السوسيو اقتصادي)

تمثل الاختلالات الهيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي الوقود الأول والدينامو المغذي الذي يدفع الفواعل الاجتماعية نحو اتخاذ قرار المخاطرة وركوب البحر . فالشعور بالعجز التنموي وفشل السياسات المحلية في استيعاب الطاقات البشرية يولد ضغطاً بنوياً ونفسياً هائلاً، يتحول بموجبه سلوك الهجرة من مجرد خيار لتحسين الدخل إلى استراتيجية اضطرارية للبقاء والحراك الاجتماعي البديل.

¹ مريم بوشري ومريم عثمانى، "العدالة الاجتماعية وجريمة الهجرة غير الشرعية بالجزائر"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 220.

² ساسي سفيان، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة سوسيو-أنثروبولوجية"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مستغانم، 2017، ص 189.

1. انسداد الأفق الاقتصادي ومعضلة البطالة الهيكلية (أزمة الرأس المال الثقافي):

لم تعد البطالة في مجتمعات المنشأ مجرد ظاهرة ظرفية ترتبط بتقلبات السوق، بل تحولت إلى "بطالة هيكلية مزمنة" تتسع رقعتها بشكل خاص في أوساط الفئات الشابة . والملاحظة السوسيولوجية الأكثر خطورة في العقود الأخيرة هي بروز ما يُعرف بـ "بطالة المتعلمين" أو خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا يُفسر هذا التحول ببنوية الخلل القائم بين مخرجات المنظومة التعليمية والأكاديمية، وبين متطلبات سوق العمل المحلي القاصر عن توليد وظائف تتناسب مع حجم "الرأس المال الثقافي" (Cultural Capital) الذي تراكمه النخبة الشابة. يجد الخريج الجامعي نفسه مجبراً إما على البطالة الطويلة، أو الانخراط في "القطاع غير الرسمي" ومهن هامشية تتميز بهشاشة الأجور وغياب الأمن الوظيفي.

هذا الركود السوسيو مهني يؤدي مباشرة إلى قطع سبل الاستقرار المالي والاجتماعي الكلاسيكي؛ حيث يعجز الشاب عن تحقيق الاستقلال المادي، وتأسيس مسكن، وبناء أسرة (الزواج)، مما ينتج حالة من "الجمود الاجتماعي" (Social Stagnation) تُغني أي أفق للمستقبل داخل الوطن، وتجعل من الهجرة المخرج العقلاني الوحيد لكسر هذا الحصار التتموي.

2. التهميش الاجتماعي واللاعيارية (إسقاط نظرية الضغط البنيوي لـ روبرت ميرتون):

يرتبط استمرار الهجرة السرية ارتباطاً وثيقاً بغياب العدالة التوزيعية وتشي مظاهر المحسوبية والزبائنية في قنوات التوظيف والترقية الاجتماعية. يتولد لدى الفئات الهشة والمهمشة شعور حاد بالإقصاء من ثمار التنمية الوطنية، حيث يرى الشباب أن فرص النجاح والارتقاء الطبقي لا تخضع لمعايير الكفاءة والاستحقاق، وإنما لشبكات العلاقات النفعية.¹

سوسيولوجياً، يمكن تفسير هذه الوضعية من خلال نظرية الضغط البنيوي والأنومي (Anomie) للسوسيولوجي الأمريكي روبرت ميرتون (Robert Merton). يرى ميرتون أن الأنومي ينشأ عندما يحدث تفكك وفجوة عميقة بين "الأهداف الثقافية المشروعة" التي يغرسها المجتمع في أفراده (مثل النجاح المادي، والرفاهية، والمكانة الاجتماعية المحترمة)، وبين "الوسائل المؤسساتية والمشروعة" المتاحة فعلياً لبلوغ تلك الأهداف (مثل الوظائف العادلة والقنوات القانونية).²

¹ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص190.

² بوداود ناصر، "ثقافة الحرقه والتمثلات الاجتماعية لدى الشباب الجزائري"، مجلة الدراسات السوسيولوجية، جامعة الجزائر 2، 2021، ص 71.

عندما تصبح الوسائل المشروعة عاجزة ومسدودة أمام الشباب بفعل التهميش، يعاني الفرد من ضغط بنيوي يدفعه نحو ما يسميه ميرتون بـ "الابتكار" (Innovation)، وهو تبني وسائل غير مشروعة أو غير قانونية (كالهجرة السرية) لتحقيق تلك الأهداف الثقافية المشروع.¹ هذا التهميش المستمر يترجم تدريجياً إلى "أزمة انتماء" حادة؛ يشعر معها المواطن بأنه غريب ومغترب سوسولوجياً وسياسياً داخل وطنه (Social Alienation)، مما يؤدي إلى تآكل الروابط الوطنية وإضعاف الرادع القيمي والأخلاقي تجاه مغادرة البلاد بطرق غير قانونية.²

3. تدني القدرة الشرائية والمقارنة الهرمونية السوسولوجية:

تساهم موجات التضخم الاقتصادي المستمر، وتآكل الطبقة الوسطى، وتدني القدرة الشرائية للأجور في تحويل الهجرة من رغبة في الرفاهية إلى معركة وجودية³ لم يعد الدخل المالي القليل - في حال توفر العمل - كافياً لتغطية المتطلبات الأساسية للعيش الكريم في ظل الارتفاع الجنوني لأسعار السلع والخدمات.⁴ هنا يتدخل محدد سوسولوجي بارز وهو "الحرمان النسبي" (Relative Deprivation)؛ حيث لا يقيس الشباب وضعهم الاقتصادي بشكل مجرد، بل عبر عملية "مقارنة اجتماعية" مستمرة بين واقعهم المأزومي محلياً، وبين وضع أقرانهم في دول المقصد الأوروبية، أو حتى وضع المهاجرين العائدين. هذه المقارنة الهرمونية تخلق إحباطاً جليلاً متراكماً، وتجعل من فكرة السفر والمخاطرة بالذات "ضرورة حتمية للبقاء" وتغيير المعيشة، وليس مجرد تحسين رفاهي، مما يضمن استمرار تدفق الشباب نحو قوارب الهجرة كآلية اضطرارية لتعديل كفتهم الطبقيّة.⁵

الفرع الثاني: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وثقافة "الحرق" (المحدد الافتراضي والثقافي)

في ظل العولمة الاتصالية والعصر الرقمي، انتقلت الهجرة غير النظامية من طور السلوك الفردي العفوي إلى طور "الظاهرة المؤسسة ثقافياً وافتراضياً". لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة تقنية، بل أصبحت فاعلاً بنيوياً يساهم في إعادة تشكيل التمثل الاجتماعي للظاهرة، وصياغة وعي جمعي يبرر المغامرة وينزع عنها صفة الانحراف أو الجريمة.⁶

¹ مريم بوشربي ومريم عثمان، المرجع سابق، ص 223.

² ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 192.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول حركية الكفاءات والبطالة"، الجزائر، 2022، ص 15.

⁴ مريم بوشربي ومريم عثمان، المرجع سابق، ص 224.

⁵ بوداود ناصر، المرجع سابق، ص 74.

⁶ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 195.

الشرح المفصل والتحليل السوسيولوجي:

1. صناعة "الوهم الرقمي" والتسويق المقنع (سوسيولوجيا المحاكاة لـ جان بودريار):

تلاعب منصات الإعلام البديل وشبكات التواصل الاجتماعي المعاصرة (مثل: تيك توك، فيسبوك، وإنستغرام) دوراً راديكالياً في استدامة الهجرة السرية عبر ما يمكن تسميته بـ "التسويق الرقمي المقنع للوهم"¹. يعتمد المهاجرون غير النظاميين الذين نجحوا في الوصول إلى الضفة الأخرى إلى إنتاج وبيع محتويات بصرية مكثفة وفيديوهات مباشرة (Lives) تعيد صياغة واقع المغترب بطريقة مجتزأة ووردية.² يتم التركيز البصري الفج على المظاهر الاستهلاكية البراقة: السيارات الفارهة، حيازة العملات الأجنبية (الأورو)، المزارات السياحية الشهيرة، ومستوى الرفاهية المادية³ وفي المقابل، تمارس هذه الحسابات حجباً ممنهجاً وجزئياً لجانب المعاناة الحقيقي، مثل: التشرذم القانوني، شروط السكن القاسية، التمييز العنصري، والعمل الشاق في القطاعات الهامشية، وقوانين اللجوء الأوروبية الصارمة.⁴

سوسيولوجياً، يمكن مقارنة هذه الديناميكية عبر مفهوم "المحاكاة والعلامات" (Simulacra and Simulation) للفيلسوف والسوسيولوجي الفرنسي جان بودريار (Jean Baudrillard). يصنع الفضاء الافتراضي "واقعاً فائقاً" (Hyperreality) يفوق الواقع الحقيقي صدقاً في ذهنية المتلقي الشاب. يصبح الوعي هنا وعياً زائفاً ومبرمجاً؛ حيث يتفاعل الشاب المقيم مع "الصورة الافتراضية" بوصفها الحقيقة المطلقة، مما يولد لديه رغبة عارمة في محاكاة هذا النموذج الرقمي، ويضعه تحت ضغط سيكولوجي مستمر يدفعه لتكرار التجربة بغض النظر عن خطورة المسار.⁵

2. تحول "الحرق" إلى ثقافة فرعية مهيمنة (Subculture) والشرعنة المجتمعية:

من أهم المتغيرات السوسيولوجية التي تضمن استمرار الظاهرة هي انتقالها في المخيال الشعبي من خانة "المغامرة الطائشة المنبوذة" أو الفعل المجرم قانوناً، إلى "ثقافة فرعية شبابية" تحظى بالقبول، بل وبالإشادة والشرعنة المجتمعية في العديد من الأوساط الشعبية. لقد تغلغت ثقافة "الحرق" في الفنون

¹ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 197.

² مريم بوشري ومريم عثمان، المرجع سابق، ص 229.

³ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 204.

⁴ بن مرار جمال، "مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الصورة الذهنية عن الآخر لدى الشباب"، مجلة البحوث الإعلامية، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص 780.

⁵ بوداود ناصر، المرجع سابق، ص 81.

الهامشية، والأغاني الشعبية (مثل أغاني الراي)، ولا سيما أغاني الملاعب (ألتراس كرة القدم)، التي تحولت إلى منابر لإنتاج خطاب أيديولوجي يُمدد الهجرة.¹

في هذه المنظومة الثقافية البديلة، يتم إعادة بناء بروفايل "الحراق" وتصويره في ثوب "البطل التراجيدي المتحدي" الذي انتفض ضد واقع التهميش وكسر قيود التأشيرة والحدود، بينما يتم في المقابل إنتاج خطاب ساخر ومحبط يربط بين البقاء والاستقرار في الوطن وبين "الفشل، والتقاعد، والاستسلام".² هذا التحول القيمي يمارس ضغطاً نفسياً واجتماعياً رهيباً على الشباب من قبل البيئة المحيطة، وخاصة الأسرة. وفي كثير من الأحيان، تتحول الهجرة من قرار فردي إلى "مشروع عائلي مُأسس"؛ حيث تساهم العائلة بمباركتها ودعمها المعنوي والمادي (تعبئة المدخرات) لدفع ابنها نحو الهجرة، مدفوعة برغبة في محاكاة الأسر التي حقق أبنائها حراكاً طبقياً بفضل التحويلات المالية من الخارج، وهو ما يُضفي صفة النبيل والواجب على فعل الهجرة.³

3. الشبكات الافتراضية كرأس مال اجتماعي تقني وتسهيل العبور:

لم تعد منصات التواصل الاجتماعي تقتصر على الجانب الدعائي، بل تحولت وظيفياً إلى فضاءات لوجستية عملياتية تسهل الفعل الهجروي. تشهد هذه المنصات انتشاراً واسعاً للمجموعات السرية والصفحات التفاعلية المتخصصة، والتي تعمل كدليل إرشادي مجاني ومفتوح للمهاجرين المحتملين.⁴ من خلال هذه الفضاءات الرقمية، يتم تبادل المعلومات الميدانية الدقيقة: طرق العبور البحرية والبرية، نقاط الانطلاق اللوجستية، أحوال الطقس والملاحة، كيفية التعامل مع المنظومات الرادارية وحرس السواحل، وحتى تبادل أرقام هواتف المهربين وسماسرة الرحلات.⁵ سوسيولوجياً، تحولت هذه التفاعلات الرقمية إلى نوع من "رأس المال الاجتماعي التقني" (Technological\ Social\ Capital) العابر للحدود، والذي يساهم بشكل فعال في تقليص حاجز

¹ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 212.

² المصدر نفسه، ص 215.

³ انظر مقالات متعددة: البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP، حول محور "ثقافة الحرقه وتمثيلات الشباب للضفة الأخرى عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، منشورات 2020-2024.

⁴ بن مرار جمال، المرجع سابق، ص 790.

⁵ ساسي سفيان، المرجع سابق، ص 219.

الخوف، وخفض تكلفة المخاطرة، وتوفير طمأنينة وهمية أو واقعية للمهاجر، مما يضمن تدفقاً مستمراً ومستداماً للأفراد عبر آلية "الهجرة المتسلسلة" (Chain\ Migration).¹

الفرع الثالث: دور شبكات تهريب المهاجرين وجرائم الحدود (المحدد اللوجستي والأمني)

إذا كانت البطالة والتهميش يمثلان الدافع البنيوي، ووسائل التواصل توفر المحفز الثقافي، فإن شبكات تهريب المهاجرين هي الأداة التنفيذية والمسهل العملي الذي يحول الرغبة الذهنية في الهجرة إلى واقع ملموس. لقد تخلت الظاهرة عن طابعها التقليدي البسيط، لتتحول إلى نشاط ممأسس تديره منظمات إجرامية عابرة للحدود تملك قدرة فائقة على التكيف والمناورة الجيوسياسية.²

الشرح المفصل والتحليل السوسيولوجي:

1. مأسسة الجريمة المنظمة وصناعة التهريب المربحة (نظرية الاختيار العقلاني):

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في آليات تنظيم الهجرة غير النظامية؛ حيث انتقلت من طور "المبادرات الفردية العفوية" (ما كان يُعرف بـ "حرقه بوطي" أو الاستعانة بقوارب الصيد الخشبية البسيطة) إلى طور "المأسسة الإجرامية المنظمة".³ تحول تهريب المهاجرين إلى تجارة اقتصادية سوداء تدر مليارات الدولارات سنوياً، وتديرها كارتيلات وعصابات دولية تتميز بهيكلية تنظيمية دقيقة، وشبكات عنكبوتية معقدة تتقاطع مصالحها العضوية مع شبكات الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، وتبييض الأموال.⁴

تخضع هذه الشبكات في ديمومتها لـ "منطق السوق" ونظرية الاختيار العقلاني (Rational\ Choice\ Theory)؛ حيث العائد المالي الضخم يفوق بكثير حجم المخاطرة القانونية أو الأمنية. وتعتمد هذه الشبكات على تقسيم دقيق للعمل وتوزيع هرمي للوظائف لضمان الاستمرارية وتقادي الملاحقة القضائية، ويمكن رصد بنيتها من خلال ثلاثة فواعل أساسية.⁵

¹ محمد حلوش، "الجريمة المنظمة وعلاقتها بظاهرة تهريب المهاجرين في منطقة حوض المتوسط"، مجلة الفكر القانوني، العدد 14، 2020، ص 115.

² سعدية مناصر، "انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 4، 2021، ص 340.

³ محمد حلوش، المرجع سابق، ص 116.

⁴ سعدية مناصر، المرجع سابق، ص 342.

⁵ محمد حلوش، المرجع سابق، ص 118.

المستقطبون أو السماسرة الميدانيون (Brokers): وهم عناصر محليون يتغلغلون في النسيج الاجتماعي لأحياء الشعبية، المقاهي، وفضاءات التجمع الشبابي. وظيفتهم الأساسية هي ممارسة التأثير النفسي، واستغلال الأزمات الوجودية للشباب، وجمع الأموال وتنسيق المواعيد السرية.¹

اللوجستيون (Logisticians): وتكمن مهمتهم في تأمين التجهيزات التقنية والمادية عالية الجودة، مثل شراء قوارب الجيل الجديد السريعة (المعروفة بـ "الفانتوم" أو المطاطية الصلبة)، والمحركات ذات القوة الحصانية الضخمة، والوقود، وأجهزة الملاحة وتحديد المواقع (GPS)، وتخزينها في نقاط ساحلية معزولة.² الربابنة (الرايس): وهم أفراد يمتلكون خبرة ميدانية في الملاحة البحرية وجغرافية المتوسط، ويتقاضون أجوراً مرتفعة مقابل قيادة القوارب تحت جناح الظلام، والمناورة لتفادي كشافات حرس السواحل.³

2. تطوير الأساليب اللوجستية واستغلال الهشاشة الجيوسياسية للحدود:

تستمد شبكات التهريب قدرتها على الاستمرار من مرونتها التقنية وقابليتها للتكيف مع الاستراتيجيات الأمنية للدول.⁴ فكلما قامت الدول بتشديد الرقابة وتطوير منظومات الرادار الساحلية، سارعت هذه الشبكات إلى تبني تكنولوجيات مضادة وتغيير تكتيكات العبور⁵ يشمل ذلك استخدام الهواتف الفضائية (مثل ثريا) العابرة للأقمار الصناعية لتفادي التتبع اللاسلكي، والاعتماد على قوارب سريعة جداً قادرة على قطع المسافات البحرية في أوقات قياسية، والانطلاق من نقاط شاطئية صخرية أو مهجورة وصعبة التضاريس.⁶ أما على الصعيد البري - لا سيما عبر الحدود البرية الجنوبية للجزائر وشريط الساحل الإفريقي - فإن هذه الشبكات تتخذ طابعاً عابراً للقوميات ومتعدد الجنسيات.⁷ تستغل هذه المنظمات الإجرامية حالة "الهشاشة الجيوسياسية"، والنزاعات المسلحة، والتوترات السياسية المزمنة، وغياب سلطة الدولة المركزية في دول الجوار (مثل مالي، ليبيا، والنيجر).⁸

تتحول هذه المناطق الحدودية الرخوة إلى ممرات ومنافذ آمنة لتدفقات الهجرة متعددة الجنسيات القادمة من عمق إفريقيا نحو الشمال، حيث تملك الشبكات دراية أنثروبولوجية وجغرافية بالمسالك الصحراوية

¹ سعدية مناصر، المرجع سابق، ص 345.

² محمد حلوش، المرجع سابق، ص 120.

³ سعدية مناصر، المرجع سابق، ص 348.

⁴ محمد حلوش، المرجع سابق، ص 122.

⁵ محمد حلوش، المرجع سابق، ص 125.

⁶ تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المرجع سابق، ص 86.

⁷ محمد حلوش، المرجع سابق، ص 128.

⁸ سعدية مناصر، المرجع سابق، ص 350.

المعقدة، مما يجعل تفكيك هذه المنظومات الإجرامية تحدياً أمنياً بالغ التعقيد يتجاوز المقاربات الأمنية الأحادية للدولة بمفردها، ويتطلب استراتيجيات دولية وإقليمية منسقة.¹

3. البعد السوسيو-قانوني للاستغلال وتحويل المهاجر إلى "سلعة":

في سبيل الحفاظ على تدفق أرباحها، لا تتوانى شبكات التهريب عن ممارسة أبشع أشكال الخداع والانتهاكات الإنسانية، مما يحول نشاطها تدريجياً من خانة "تسهيل الهجرة" إلى خانة "الاتجار بالبشر والاستغلال النفعي"². تتعامل هذه الشبكات مع المهاجر السري بوصفه "سلعة أو وحدة مالية" (Commodity) في سوق غير قانونية، دون أدنى اعتبار لحقه البشري في الحياة أو السلامة الجسدية.³ يتجلى هذا الاستغلال البنيوي في تعمد المهربين شحن القوارب المطاطية أو الخشبية المتهالكة بأضعاف حمولتها الاستيعابية القصوى لتعظيم الربح المالي في الرحلة الواحدة، مع حرمان المهاجرين من أبسط شروط السلامة البحرية، كسترات النجاة، أو كميات الوقود والمؤونة الكافية لمواجهة الطوارئ البحرية وتغيرات الطقس المفاجئة.⁴

وفي كثير من المسارات البرية أو البحرية، يتم احتجاز المهاجرين في مخابئ سرية تحت ظروف غير إنسانية، وممارسة الابتزاز المالي ضد عائلاتهم عبر تهديدتهم بالقتل أو التخلي عنهم في عرض البحر أو وسط الصحراء.⁵ هذا البعد الإجرامي يؤكد أن شبكات التهريب تصنع ديناميكية استمرار قهرية؛ حيث يتحول المهاجر إلى رهينة مستلبة الإرادة داخل حلقة مفرغة من الاستغلال، مما يفرز انعكاسات خطيرة على الأمن الإنساني والمجتمعي لمجتمعات الاستقبال والمنشأ على حد سواء.⁶

¹ تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المرجع سابق، ص 88.

² محمد حلوش، المرجع سابق، ص 131.

³ سعدية مناصر، المرجع سابق، ص 353.

⁴ تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المرجع سابق، ص 91.

⁵ محمد حلوش، المرجع سابق، ص 135.

⁶ سعدية مناصر، المرجع سابق، ص 359.

المبحث الثاني: تقييم فعالية سياسة الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

أبرز التطور المتسارع والتدفق غير المسبوق لظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي مناطق القارة الإفريقية تداعيات بالغة الأثر على المنظومة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر. ولم تعد البلاد مجرد نقطة انطلاق كلاسيكية لشبابها طالبي الهجرة نحو الضفة الشمالية، بل تحولت بفعل الأزمات المركبة المحيطة بها إلى دولة عبور إستراتيجية، ثم إلى دولة استقرار واستقبال قسري لآلاف المهاجرين الوافدين من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

أمام هذه التحديات الجيوسياسية المعقدة، كان لزاماً على الدولة الجزائرية بمختلف أجهزتها ومؤسساتها (الأمنية، التشريعية، الدبلوماسية، والمدنية) صياغة إستراتيجية وطنية متكاملة ومقاربة فعالة تهدف إلى محاصرة الظاهرة والحد من آثارها السلبية على الأمن القومي. ويتناول هذا المبحث تقييماً شاملاً لسياسة الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر استعراض دقيق للنتائج الميدانية المحققة على صعيد تفكيك شبكات التهريب وتحديث المنظومة الردعية، وحصيلة الرقابة العسكرية والأمنية المفروضة على الثغور البرية والمنافذ البحرية وتفعيل التعاون الدولي، في مقابل رصد أبرز العراقيل المستقبلية والرهانات الميدانية والصحية التي تحد من فاعلية الرقابة وتضع المقاربة الأمنية الصرفة على محك النقد والمراجعة الأكاديمية.

المطلب الأول: النتائج المحققة ميدانياً

يتطلب قياس مدى فاعلية الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة تدفقات الهجرة غير النظامية وقوفاً دقيقاً على الحصيلة الميدانية والعملية التي جسدها القوات المرابطة في الحدود وفي الحواضر الإدارية. ويأتي هذا المطلب لرصد المؤشرات العملية والمخرجات التطبيقية لسياسات مكافحة من خلال ثلاثة محاور أساسية: تتمثل في نتائج الإطاحة بشبكات التهريب المنظمة وتحديث البيئة التشريعية الردعية، وحصيلة الرقابة العسكرية والأمنية المفروضة على الثغور البرية والمنافذ البحرية الشاسعة، بالإضافة إلى تبيان أثر وتأثير التعاون الأمني الإقليمي والدولي في تحجيم مسارات الظاهرة العابرة للحدود السياسية.

الفرع الأول: حصيلة تفكيك شبكات التهريب

أولاً- تطور جريمة تهريب المهاجرين في الجزائر:

لم تعد جريمة تهريب المهاجرين في الجزائر مجرد سلوكيات معزولة أو مبادرات فردية يقوم بها صيادون أو وسطاء محليون كما كان عليه الحال في مطلع تسعينيات القرن الماضي؛ بل شهدت هذه الجريمة تحولاً هيكلياً جذرياً لتتحول إلى تجارة منظمة تديرها شبكات إجرامية دولية عابرة للحدود. لقد انتقلت الظاهرة من مرحلة "العفوية اللوجستية" القائمة على قوارب خشبية بسيطة (النزوح الفردي بالبحر) إلى مرحلة

"المؤسسة الإجرامية" التي تعتمد على تقسيم دقيق للعمل والأدوار؛ حيث تشمل هذه الشبكات منسقين دوليين، ومستقطبين للشباب عبر منصات التواصل الاجتماعي، وممولين لشراء المعدات المتطورة كالقوارب السريعة (النفثة) ومحركات الدفع العالي وأجهزة تحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية¹ (GPS) هذا التطور جعل الجريمة تكتسي طابعاً هيدروليكيّاً مرناً يغير من مساراته وخططه الميدانية بسرعة لمراوغة الأجهزة الأمنية، مما ضاعف من حجم الأرباح غير المشروعة المحققة على حساب مآسي المهاجرين.

ثانياً- العلاقة بين التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة:

أثبتت التقارير الأمنية والتحقيقات الميدانية المعمقة في الجزائر وجود ترابط عضوي وتداخل وثيق بين شبكات تهريب المهاجرين وتجمعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وخاصة الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي (مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات التمرد المسلحة). وتتخذ هذه العلاقة طابعاً مصلحياً نفعياً؛ حيث تقوم الجماعات الإرهابية بفرض "إتاوات" ضرائبية على شبكات التهريب مقابل تأمين مسلكها وعبر ممرات صحراوية وعرة تسيطر عليها تلك الجماعات، كما يتم في كثير من الأحيان مقايضة تسيير قوافل المهاجرين بتمرير شحنات من الأسلحة والذخيرة والمخدرات الصلبة (الكوكايين والأقراص المهلوسة)². هذا الاندماج والتحالف الإستراتيجي يساهم بشكل مباشر في توفير مصادر تمويل مالي ضخم للجماعات الإرهابية، مما يحول ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مسألة إنسانية واجتماعية إلى تهديد وجودي مباشر ومقلق للأمن القومي والسيادة الإقليمية للدولة الجزائرية.

ثالثاً- الإطار القانوني الجزائري قبل وبعد قانون 2009:

مرت المنظومة التشريعية الجزائرية في تعاملها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمرحلتين أساسيتين تعكسان تطور الرؤية السياسية للدولة:

المرحلة الأولى (قبل عام 2009): تميز الإطار القانوني بنقص التخصص، حيث كان المشرع الجزائري يعتمد على القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات أو النصوص المتعلقة بالدخول والإقامة العادية للأجانب (مثل المرسوم التشريعي رقم 66-211)؛ وكان التعامل مع المهاجر السري يقتصر على كونه مخالفاً إدارياً

¹ صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين في القانون الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص 45.

² بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر وانعكاساتها الأمنية، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، 2016، ص 49.

لإجراءات الإقامة والعبور، دون وجود نصوص صريحة ومشددة تجرم فعل "الحرقة" أو تفكك الآليات المعقدة لشبكات التهريب المنظم.¹

المرحلة الثانية (بعد صدور القانون رقم 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات): أحدث المشرع قفزة نوعية حاسمة بتشريع المادة 175 مكرر وما يليها، حيث جُرم فعل مغادرة الإقليم الوطني بطريقة غير شرعية وعُدَّ جنحة تعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية. والأهم من ذلك، هو تشديد العقوبات الجنائية الردعية على المهربين والمنظمين (الاتجار بالبشر وتسهيل الهجرة)، والتي رفعت العقوبة لتصل إلى السجن النافذ لمدة عشر (10) سنوات وغرامات مالية تصل إلى مليون دينار جزائري، وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد في حال تسبب التهريب في وفاة المهاجرين أو إذا تم ارتكاب الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.²

رابعاً- دور الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC):

استجابةً للتحولات النوعية للجريمة، أنشأت السلطات الجزائرية بموجب المراسيم التنفيذية أجهزة أمنية وعملياتية متخصصة؛ وفي مقدمتها "الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية" (OCLCIC). يمثل هذا الديوان هيئة تنسيقية واستعلامية عليا تجمع تحت لوائها ممثلين عن الأمن الوطني، الدرك الوطني، وحرس الحدود. وتتمثل المهام الأساسية للديوان في جمع البيانات، وتحليل الإستراتيجيات الإجرامية لشبكات التهريب، وتفعيل نظام اليقظة والاستعلام الجنائي الاستباقي.³ وينسق الديوان بشكل مباشر مع "الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية" (BRIC) التي تتولى النزول الميداني ومداومة ورشات صناعة قوارب الموت، وملاحقة قنوات التمويل السري وحسابات المهربين الرقمية، مما ساهم في إضفاء الفعالية والسرعة على العمليات الأمنية المشتركة.

خامساً- أمثلة عن تفكيك الشبكات في الجنوب الجزائري

سجلت المصالح الأمنية المشتركة في الجنوب الجزائري (خاصة في ولايات تمنراست، عين قزام، وجانت) عمليات ميدانية نوعية أسفرت عن الإطاحة بشبكات تهريب ضخمة عابرة للحدود. ومن الأمثلة

¹ التيممي محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 112.

² قانون رقم 09-01 مؤرخ في 21 فبراير سنة 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 والمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادر في 8 مارس 2009.

³ بوحميده عبد الكريم وأولاد النوي مراد، دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل، ملتقى دور الجزائر الإقليمي، جامعة تبسة، 2014، ص 14.

البارزة في هذا الصدد، إحباط المصالح الأمنية في ولاية تمنراست لنشاط شبكة دولية كانت تتكون من رعايا جزائريين وأجانب من جنسيات إفريقية مختلفة، متخصصة في تجميع المهاجرين في مخابئ سرية وتجهيز شاحنات الدفع الرباعي لنقلهم عبر مسالك صحراوية توصف بالمميتة.¹ وفي عملية أخرى للدرك الوطني بقطاع عين قزام، تم تفكيك شبكة متخصصة في تهريب البشر وتزوير وثائق الهوية وبطاقات الإقامة الجزائرية، وحُجزت مركبات، ومبالغ مالية ضخمة بالعملة الصعبة والوطنية، وأجهزة اتصال لاسلكية عبر الأقمار الصناعية (الثريا)، مما يؤكد الطابع اللوجستي المتقدم الذي باتت تتمتع به هذه الشبكات في التغلغل داخل عمق الجنوب الإمساكي للبلاد.

سادساً: تقييم فعالية العقوبات القانونية:

على الرغم من الصرامة البالغة التي جاء بها القانون رقم 09-01 والتعديلات اللاحقة لقانون العقوبات، إلا أن الفعالية الميدانية لهذه العقوبات تظل موضوعاً لنقاش أكاديمي وقانوني مستفيض. فمن جهة، نجحت المقاربة الردعية في تحجيم النشاط العلني للشبكات الإجرامية ودفعت بالعديد من الوسطاء إلى التراجع خوفاً من العقوبات الجنائية الثقيلة؛ ولكن من جهة أخرى، يرى خبراء القانون أن تشديد العقوبات لم يمنع الجريمة نهائياً بل دفعها إلى مزيد من السرية والتعقيد.² فكلما زادت الرقابة وتشديد العقوبة، ارتفعت أسعار عمليات التهريب التي تفرضها الشبكات على المهاجرين، وزادت نسبة المخاطرة التي يقدم عليها المهربون، مما يؤكد أن المنظومة العقابية والقانونية الردعية -رغم ضرورتها القصوى لحفظ هبة الدولة وسيادتها- تظل أداة علاجية لظواهر النتائج وليست حلاً جذرياً للمسببات العميقة الكامنة وراء تدفقات الهجرة.

الفرع الثاني: نتائج مراقبة الحدود البرية والبحرية

أولاً- الخصائص الجغرافية وطول الحدود مع الدول المجاورة:

تتميز الدولة الجزائرية بخصائص جغرافية استثنائية من حيث شساعة المساحة؛ إذ تعتبر القوة الإقليمية الأكبر إفريقياً وعربياً بمساحة شاسعة تفوق 2.38 مليون كيلومتر مربع. هذه المكانة الجغرافية جعلتها تملك حدوداً برية وبحرية هائلة تضعها في تماس مباشر مع مناطق إقليمية مضطربة ومأزومة أمنياً وسياسياً وسوسيواقتصادياً. ويبلغ إجمالي طول الحدود البرية الجزائرية المشتركة مع الدول المجاورة آلاف الكيلومترات

¹ نبيهة هركوس، الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط: دراسة تاريخية الجزائر أنموذجاً 1992-2015، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 96.

² صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص 62.

موزعة بدقة على النحو الآتي: الحدود مع المملكة المغربية تمتد على طول 1523 كلم، والحدود مع جمهورية مالي تبلغ 1280 كلم، تليها الحدود مع دولة ليبيا بـ 1250 كلم، ثم الحدود مع جمهورية النيجر بـ 1300 كلم، في حين تمتد الحدود مع الجمهورية التونسية على طول 955 كلم، وتتقاطع مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية بـ 463 كلم، والصحراء الغربية بـ 42 كلم.¹

يضاف إلى هذا العبء البري شريط ساحلي بحري ممتد على البحر الأبيض المتوسط بطول يفوق 1200 كلم. هذه الأرقام اللامتناهية تعكس الطبيعة المعقدة لمهمة المراقبة الشاملة؛ حيث تتنوع التضاريس بين سلاسل جبلية وعرة في الشمال والشرق، وصحراء قاحلة ومفتوحة ووديان جافة ومسالك رملية متحركة في الجنوب، مما يجعل ضبطها عسكرياً تحدياً لوجستياً استثنائياً.

ثانياً- الوسائل التقنية المستعملة في المراقبة:

لمواجهة التحدي الجغرافي والشريط الحدودي اللامتناهي، انتقلت الجزائر من أساليب الرقابة التقليدية القائمة على الدوريات البصرية البسيطة إلى دمج منظومات تكنولوجية وتقنية متطورة فائقة الدقة. وتعتمد الأجهزة الأمنية والعسكرية اليوم على جدار رقمي واستشعار استباقي يشمل: استخدام الكاميرات الحرارية بعيدة المدى المثبتة على أبراج مراقبة متطورة لرصد التحركات الليلية، ونشر رادارات أرضية وبحرية متطورة قادرة على كشف التسلل البشري وقطع التحركات الإجرامية على بعد كيلومترات.² كما تم تفعيل الرقابة الجوية عبر طائرات الاستطلاع بدون طيار "الدرون" (Drones) والمروحيات التابعة لوزارة الدفاع الوطني لمسح المسالك الصحراوية المعزولة، وتوظيف تكنولوجيا تتبع الإشارات والاتصالات اللاسلكية عبر الأقمار الصناعية لكشف تحركات المهربين وتحديد مواقعهم بدقة قبل اختراقهم للحرم الترابي للبلاد.

ثالثاً- دور ومسؤوليات الأجهزة الأمنية والعسكرية في ضبط الحدود:

تتوزع الأدوار العملياتية في ضبط وحماية ثغور الوطن والحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية على أربعة قطاعات مؤسسية أساسية تعمل بتنسيق محكم وتكاملي:

دور الجيش الوطني الشعبي: يمثل القوة الردعية الإستراتيجية الحامية للحدود والسيادة؛ حيث تنتشر وحدات الجيش وقوات النخبة في النواحي العسكرية الجنوبية (الناحية العسكرية الرابعة بورقلة والسادسة بتمنراست).

¹ ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 93.

² صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين في القانون الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص 77.

وتتولى هذه القوات إقامة مناطق عسكرية مغلقة، وإحباط محاولات الاختراق المسلح، وتدمير قوافل التهريب المنظم، وملاحقة الجماعات الإجرامية العابرة للحدود بالتعاون مع حرس الحدود.¹

دور الدرك الوطني: يضطلع بجهاز حيوي يجمع بين العمل الضبطي القضائي والإداري والردع العسكري؛ حيث تنتشر وحدات حرس الحدود (GGF) التابعة للدرك الوطني على طول الشريط الحدودي، وتقوم بتسيير دوريات راكبة ومرتجلة، وإقامة السدود الأمنية في الطرق والمحاور المؤدية للحدود، وضبط المهاجرين السريين، والتحقيق في جرائم التزوير، وإحالة المتورطين على الجهات القضائية.²

دور شرطة الحدود: تتبع المديرية العامة للأمن الوطني، وتتركز مسؤوليتها الأساسية في المنافذ والمعابر الرسمية للدولة (المطارات، الموانئ، والمعابر البرية الرسمية)؛ وتعمل على التدقيق الصارم في هويات المسافرين، واستخدام أنظمة الفحص البيومتري لكشف جوازات السفر والمستندات المزورة، ومنع تسلل العناصر الإجرامية أو الأجانب بطرق غير شرعية تحت غطاء وثائق رسمية مفبركة.³

دور حراس السواحل: يمثلون الواجهة الدفاعية البحرية للبلاد، وتتبع قواتهم قيادة القوات البحرية بوزارة الدفاع الوطني؛ وتتولى وحدات حراس السواحل تسيير المجموعات البحرية وزوارق التدخل السريع لمراقبة المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وتوجيه ضربات قوية لشبكات الحرقه عبر إحباط وتوقيف قوارب المهاجرين السريين المنطلقة من الشواطئ الجزائرية، وحجز المعدات والوسائل البحرية المستخدمة.⁴

رابعاً-عمليات الإنقاذ البحري والتكفل الإنساني بالمهاجرين:

لا تقتصر نتائج سياسة الجزائر الميدانية في عرض البحر على الجانب الردعي أو التوقيف القضائي، بل تكتسي بعداً إنسانياً وتضامنياً بارزاً تفرضه المعاهدات الدولية والقيم الإنسانية للدولة الجزائرية. وتسجل مصالح حراس السواحل سنوياً إنقاذ مئات الأرواح البشرية من الغرق المحقق في عرض البحر الأبيض المتوسط؛ حيث يتم تفعيل مخططات البحث والإنقاذ (SAR) فور تلقي بلاغات عن قوارب تواجه صعوبات أو تتقاذفها الأمواج نتيجة سوء الأحوال الجوية أو تعطل المحركات.⁵ وتشمل هذه العمليات تقديم الرعاية

¹ بوحميده عبد الكريم وأولاد النوي مراد، دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل، ملتقى دور الجزائر الإقليمي، جامعة تبسة، 2014، ص 16.

² نبيهة هركوس، الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط: دراسة تاريخية الجزائر أنموذجاً 1992-2015، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 97.

³ صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص 81.

⁴ نبيل خياط، إنقاذ الأرواح البشرية في البحر، مجلة الجيش، وزارة الدفاع الوطني، العدد 526، ماي 2007، ص 13.

⁵ ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 94.

الطبية والإسعافات الأولية الاستعجالية للمهاجرين (الجزائريين والأجانب) على متن القطع البحرية وفي الموانئ فور إجلائهم، وتوفير التكفل النفسي والغذائي لهم بالتعاون مع مصالح الحماية المدنية والهلال الأحمر الجزائري، مما يعكس الموازنة الصعبة التي تقيمها الجزائر بين صرامة فرض القانون والالتزام بالاعتبارات الإنسانية السامية لحماية الحق في الحياة.

الفرع الثالث: دور التعاون الأمني الدولي في الحد من الظاهرة

أولاً- التعاون مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية الشراكة (المادة 84):

نظراً لأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل مسألة دولية بامتياز تتجاوز بآثارها ومساراتها الحدود الوطنية للدول، فقد أولت الجزائر اهتماماً بالغاً لتعزيز التعاون الأمني والسياسي مع الاتحاد الأوروبي باعتباره الضفة المستقبلية والمستهدفة من تدفقات الهجرة. ويتجلى الإطار القانوني والمؤسسي لهذا التعاون في "اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي" (الموقع عام 2002 والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005)؛ حيث خصص الطرفان أحكاماً واضحة للتنسيق الأمني والسياسي، وتبرز في هذا الصدد "المادة 84" من الاتفاقية التي تنص صراحة على التزام الطرفين بالتعاون المشترك للوقاية من الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، وإقرار آليات واضحة للتحقق من الهويات، وتسهيل إجراءات إعادة قبول الرعايا المقيمين بطرق غير قانونية، وتنسيق الجهود التشريعية والتقنية لمحاصرة قنوات التهريب¹.

غير أن الجزائر تصر دائماً في مفاوضاتها على أن يتأسس هذا التعاون على مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتقاسمة" ورفض الرؤية الأوروبية الأحادية التي تسعى لتحويل دول شمال إفريقيا إلى حرس حدود خارجي أو نقاط توطين وسجن للمهاجرين الوافدين من العمق الإفريقي.

ثانياً- التعاون مع وكالة (FRONTEX) وتبادل المعلومات الأمنية:

امتد التنسيق الأمني الجزائري - الأوروبي ليشمل آليات التعاون التقني وغير المباشر مع "الوكالة الأوروبية لإدارة العمليات والتعاون في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي" (FRONTEX). ويتركز هذا التعاون على مستويات تبادل المعلومات الاستخباراتية والاستعلامية الجنائية حول المسارات البحرية المتغيرة لقوارب الهجرة، ورصد الشبكات الدولية الناشطة في تزوير التأشيرات وجوازات السفر، وتحديد البؤر النشطة

¹ التيمي محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 142.

لنقاط الانطلاق في السواحل.¹ ويتم تبادل المعلومات عبر قنوات رسمية وعبر تفعيل مراكز اتصال مشتركة تساهم في تقديم الإنذارات المبكرة حول تحركات مشبوهة في حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يساعد حراس السواحل الجزائريين ونظرائهم في الضفة الشمالية (مثل إسبانيا وإيطاليا) على التدخل السريع وإحباط العمليات الإجرامية قبل استفحالها، فضلاً عن مشاركة الجزائر في دورات تدريبية متخصصة لرفع الكفاءة التقنية لأفراد شرطة وحرس الحدود.

ثالثاً- التعاون والتنسيق الأمني مع دول الساحل الإفريقي:

تدرك الدولة الجزائرية أن المعالجة الحقيقية والسيطرة على التدفقات لا يمكن أن تتجح دون التنسيق الإستراتيجي مع دول المصدر والعبور الرئيسية في منطقة الساحل الإفريقي (خاصة مالي، النيجر، وتشاد). وفي هذا الإطار، بادرت الجزائر إلى قيادة وتفعيل أطر أمنية وعسكرية إقليمية مشتركة؛ وفي مقدمتها "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" (CEMOC) التي تضم الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا، ومقرها تمنراست بجنوب الجزائر. وتهدف هذه اللجنة الإقليمية إلى تنسيق العمليات العسكرية وحرس الحدود، وتبادل المعلومات اللحظية حول تحركات المجموعات الإرهابية وعصابات تهريب البشر السريعة في عمق الصحراء الكبرى، وإقامة دوريات استطلاع متزامنة على طرفي الحدود لمنع تسلل قوافل المهاجرين السرية.² وتدعم الجزائر هذا التعاون بتقديم مساعدات تقنية ولوجستية وتدريبية لكوادر حرس الحدود والشرطة في دول الجوار الإفريقي لرفع قدراتها الذاتية في ضبط حدودها الوطنية.

رابعاً- التزامات الجزائر الدولية وفقاً لاتفاقية باليرمو لعام 2000:

تأكيداً على انخراطها الكامل في الشرعية الدولية والمجهود العالمي لمكافحة الجريمة، صادقت الجزائر بموجب مرسوم رئاسي على "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" وعلى بروتوكولها المكملين؛ وخاصة "بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو" (المعروف ببروتوكول باليرمو لعام 2000). وتلتزم الجزائر بموجب هذه الاتفاقية الدولية بملائمة تشريعاتها الداخلية مع المعايير الأممية (وهو ما تجسد فعلياً في تعديل قانون العقوبات لعام 2009)، وتفعيل آليات المساعدة القضائية المتبادلة، وتسهيل إجراءات تسليم المجرمين والمهربين الدوليين، وحماية حقوق المهاجرين المهربين واعتبارهم

¹ خديجة بقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 54.

² بوحميده عبد الكريم وأولاد النوي مراد، دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل، ملتقى دور الجزائر الإقليمي، جامعة تبسة، 2014، ص 19.

ضحايا والامتناع عن ملاحقتهم جنائياً بصفة مجرمين أصليين، بل التركيز على معاقبة الشبكات المنظمة.¹ هذا الالتزام الدولي يمنح السياسة الجزائرية مصداقية قانونية وحقوقية في المحافل الدولية ويسمح لها بالاستفادة من برامج الدعم والتعاون الدولي التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

خامساً - تقييم نتائج ومخرجات التعاون الدولي:

تظهر القراءة التقييمية لمخرجات وآثار التعاون الأمني الدولي والإقليمي للجزائر نتائج متباينة الأثر؛ فمن الجانب الإيجابي، نجح التعاون في تدويل الأزمة وفرض الرؤية الجزائرية القائمة على أن الهجرة غير الشرعية هي تحدٍ مشترك يتطلب تقاسم الأعباء، كما ساهم التنسيق الاستراتيجي في شل حركة العشرات من الكارتيولات الدولية المتخصصة في تهريب البشر وتجنيف منابع تمويلها العابرة للحدود.²

ولكن من الجانب السلبي والواقعي، يلاحظ أن التعاون الإقليمي والدولي يصطدم دائماً بعقبة "ضعف وهشاشة الأجهزة الأمنية والمؤسسية في بعض دول الجوار" (مثل مالي وليبيا)، حيث يؤدي الانفلات الأمني والحروب الأهلية في تلك الدول إلى تعطيل مفعول الاتفاقيات الثنائية ويجعل من الصعب فرض رقابة متكافئة من الطرف الآخر للحدود، مما يلقي بالعبء الأكبر والمسؤولية اللوجستية والمالية الكاملة على عاتق الأجهزة الأمنية والعسكرية الجزائرية بمفردها في الميدان.

المطلب الثاني: التحديات والرهانات المستقبلية

على الرغم من تضافر الجهود المؤسسية الكثيفة وتسخير المقدرات المادية والتكنولوجية والبشرية لضبط حركة المهاجرين وحماية الحدود الإقليمية، إلا أن السياسة الدفاعية والردعية الجزائرية تصطدم في الواقع بجملة من العراقيل الميدانية والتعقيدات الموضوعية المرتبطة بطبيعة الظاهرة والمحيط الجغرافي والإقليمي المأزوم والمضطرب في منطقة الساحل الإفريقي. ويهدف هذا المطلب إلى تبيان وتفكيك طبيعة التحديات الأمنية، الجيوسياسية، والصحية الراهنة التي تواجه الأجهزة الأمنية في الميدان، مع تقديم قراءة موضوعية وتحليلية وعلمية تبرز حدود المقاربة الأمنية الصرفة وجدواها في احتواء هذه الظاهرة ذات الأبعاد الإنسانية والاجتماعية المستمرة.

¹ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو 2000)، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25/55.

² نبيهة هركوس، الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط: دراسة تاريخية للجزائر أنموذجاً 1992-2015، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 102.

الفرع الأول: العراقيل التي تواجه الأجهزة الأمنية

أولاً- العراقيل الجغرافية:

تعتبر الجغرافيا والمقومات الطبيعية الشاسعة للجزائر أحد أكبر العوائق الموضوعية التي تقف حائلاً أمام تحقيق كفاءة مطلقة وشاملة لعمليات المراقبة والضبط. وتتجلى هذه العراقيل في ثلاث نقاط رئيسية: اتساع الحدود البرية: إن إشراف الجزائر على شريط حدودي بري يقارب 6500 كيلومتر يتطلب نشر أعداد هائلة من الجنود والمعدات، مما يخلق ضغطاً عملياً مستمراً؛ إذ يصعب من الناحية العملية فرض رقابة ملموسة وقطعية على كل متر مربع من هذه الحدود اللامتناهية.¹

الصحراء الكبرى وتضاريسها القاسية: تتميز مناطق التماس الجنوبي بوقوعها في عمق الصحراء الكبرى، حيث تسود ظروف مناخية وجوية بالغة القسوة (درجات حرارة تفوق 50°م، وعواصف رملية تحجب الرؤية وتغير معالم المسالك وتتلف الأجهزة التقنية)، مما يقلل من كفاءة الرادارات والكاميرات الحرارية ويصعب حركية الآليات العسكرية.²

المناطق المعزولة والثغور الجغرافية: تحتوي الحدود الجنوبية على آلاف الكيلومترات من المناطق الجبلية الوعرة (مثل جبال الهقار والطاسيلي) والوديان الجافة والمنخفضات المعزولة وغير الآهلة بالسكان؛ هذه الثغور الجغرافية الصعبة تستغلها شبكات التهريب الدولية كمسارات سرية وممرات آمنة لتسيير قوافل المهاجرين بعيداً عن أعين الرقابة والرادارات الثابتة للأجهزة الأمنية.

ثانياً- العراقيل الأمنية والعملياتية:

تتداخل جريمة تهريب المهاجرين مع بيئة إقليمية مشحونة بالتهديدات الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي، مما يخلق عراقيل ميدانية خطيرة للأجهزة الأمنية:

نشاط الجماعات الإرهابية وحركات التمرد: تتحرك قوافل الهجرة السرية في كثير من الأحيان في مناطق نفوذ الجماعات الإرهابية المسلحة؛ هذه الجماعات توفر الحماية العسكرية للمهربين مقابل أموال طائلة، وتستخدم المهاجرين كدروع بشرية أو كعناصر دعم لوجستي، مما يحول أي عملية توقيف إداري للمهاجرين إلى اشتباك عسكري مسلح يعرض حياة أفراد حرس الحدود والدرك الوطني للخطر المحقق.³

¹ بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر وانعكاساتها الأمنية، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، 2016، ص 46.

² صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين في القانون الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص 92.

³ بوحميده عبد الكريم وأولاد النوي مراد، دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل، ملتقى دور الجزائر الإقليمي، جامعة تبسة، 2014، ص 21.

التهريب العابر للحدود وتداخل الجرائم: لا تقتصر قوافل التهريب على نقل العنصر البشري فقط، بل تدمج معها تهريب الأسلحة، الذخيرة، والمخدرات؛ هذا التداخل يجعل المهربين يتصرفون كمليشيات مسلحة منظمة تمتلك سيارات دفع رباعي سريعة جداً وتستخدم العنف المسلح لمقاومة قوات حرس الحدود والجمارك والفرار عبر الحدود الدولية.

تطور تزوير الوثائق والمستندات الرسمية: تستخدم الكارتيولات الدولية المتخصصة تكنولوجيات رقمية متطورة لتزوير وثائق الهوية، جوازات السفر، شهادات الميلاد، وبطاقات الإقامة الوطنية الخاصة بالجزائر أو دول الاتحاد الأوروبي؛ هذا التطور السريع في أساليب الفبركة يفرز عائناً استعلامياً كبيراً أمام شرطة الحدود والأجهزة الأمنية، ويتطلب تحديثاً مستمراً ومكلفاً لأنظمة كشف التزوير البيومتری.¹

ثالثاً- العراقيل الاقتصادية والمالية:

تفرض مكافحة الهجرة غير الشرعية أعباءً مالية وضريبية ثقيلة تستنزف الخزينة العمومية للدولة الجزائرية بشكل مستمر:

تكاليف المراقبة والعمليات الميدانية: إن تسيير آلاف الدوريات العسكرية والراكبة على طول 6500 كلم براً و1200 كلم بحراً يتطلب ميزانيات مالية ضخمة لتغطية تكاليف الوقود، الصيانة المستمرة للمركبات والقطع البحرية، والتموين اللوجستي والغذائي لعشرات الآلاف من الأفراد المرابطين في الحدود.² الحاجة المستمرة إلى تجهيزات تكنولوجية متطورة ومكلفة: إن مواجهة التطور التقني للمهربين تفرض على الجزائر اقتناء وتحديث منظومات تكنولوجية فائقة التكلفة وبالعملة الصعبة؛ مثل الرادارات المتطورة، الكاميرات الحرارية، طائرات درون للاستطلاع، طائرات مروحية، وزوارق التدخل السريع، بالإضافة إلى تكاليف تدريب العنصر البشري على استخدامها، وهي أعباء مالية تتحملها الجزائر بمفردها دون تلقي أي دعم مالي أو تقني ملموس من الشركاء الدوليين أو الاتحاد الأوروبي.

رابعاً- العراقيل الصحية والاجتماعية:

أبرز التحول التدريجي للجزائر من دولة عبور إلى دولة استقرار وتوطين قسري لآلاف المهاجرين الأفارقة تداعيات اجتماعية وصحية مقلقة في ولايات الجنوب والحواسر الكبرى: انتشار الأوبئة والأمراض العابرة للحدود: يمثل الجانب الصحي ركيزة حساسة؛ حيث يتجمع المهاجرون السريون في بيوت قصديرية أو مخيمات عشوائية تفتقر لأدنى شروط النظافة والسلامة، مما أدى إلى عودة

¹ التميمي محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص 104.

وظهور أمراض وأوبئة فتاكة كانت الجزائر قد قضت عليها منذ عقود (مثل داء السل، التيفوئيد، الملاريا، الأمراض الجلدية المعدية، وفيرس فقدان المناعة المكتسب "السيدا").¹ ويواجه الأمن الصحي عائقاً كبيراً في إخضاع هؤلاء للرقابة الطبية أو التلقيح نظراً لإقامتهم المتخفية وتنقلهم المستمر بدون وثائق ثبوتية. التجمعات العشوائية للمهاجرين: أدى التدفق المستمر إلى نشوء أحياء قصديرية وتجمعات عشوائية في ضواحي المدن الكبرى (مثل تمنراست، غرداية، وهران، والجزائر العاصمة)؛ هذه التجمعات تتحول في كثير من الأحيان إلى بؤر خارجة عن السيطرة الإدارية، وتنتشر فيها الجريمة الحضرية، والسرقة، والمشاجرات الجماعية، مما يخلق ضغطاً أمنياً واجتماعياً إضافياً على مصالح الأمن الوطني والدرك الوطني.² الضغط الرهيب على الخدمات العمومية: يتحمل الاقتصاد الجزائري أعباءً اجتماعية إضافية نتيجة استفادة هؤلاء المهاجرين (رغم وضعيتهم غير القانونية) من الخدمات العمومية المجانية والمكفولة للمواطنين؛ وخاصة الضغط الكبير على المستشفيات والمراكز الصحية الاستعجالية التي تقدم العلاج المجاني، والضغط على شبكات المياه، الكهرباء، والمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك والمدعمة من طرف الدولة، مما يفرز أزمة صامتة واستهلاكاً غير مخطط له للمقدرات الوطنية المحلية.

الفرع الثاني: حدود المقاربة الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية أولاً- البعد الاقتصادي للهجرة وعوامل الطرد والجذب:

تخلص القراءة التحليلية المعمقة لواقع ومخرجات السياسة السيادية الجزائرية إلى إبراز حقيقة ساطعة تؤكد "محدودية المقاربة الأمنية والردعية الصرفة"؛ إذ برغم القوانين الجنائية الصارمة ويقظة القوات العسكرية على الحدود، إلا أن أعداد المهاجرين تظل في تدفق مستمر. ويعود السبب الجوهري في ذلك إلى أن الهجرة غير الشرعية تتغذى من أبعاد ودوافع اقتصادية هيكلية عميقة تمثل عوامل طرد حاسمة في دول المصدر بالعمق الإفريقي وعوامل طرد محلي للشباب الجزائري (الحراقة)؛ وفي مقدمتها استفحال أزمة البطالة الهيكلية، وانعدام فرص العمل المستقرة، وانتشار الفقر المدقع، والتدهور الشديد في مستويات المعيشة والقدرة الشرائية.³ يضاف إلى ذلك التفاوت التنموي الهائل والفجوة الاقتصادية الصارخة بين دول الشمال (التي تمتلك الثروة والرفاه كعامل جذب قوي) ودول الجنوب (المأزومة اقتصادياً)، مما يجعل الفرد يرى في الهجرة والمخاطرة

¹ بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص 47.

² نبيهة هركوس، الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط: دراسة تاريخية الجزائر أنموذجاً 1992-2015، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 99.

³ عبد اللاوي، الجذور التاريخية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 55.

الخيار المالي الوحيد لتأمين مستقبله ومستقبل عائلته، وبالتالي فإن السلاح أو السجن لن يوقف شخصاً يهرب من شبح الجوع والموت الاقتصادي.

ثانياً - البعد الاجتماعي والسيكولوجي للظاهرة:

المحتوى الهجرة غير الشرعية أبعاداً اجتماعية ونفسية بالغة التعقيد والخطورة داخل النسيج المجتمعي؛ حيث ترتبط الظاهرة بشكل وثيق بالتهميش الاجتماعي، وغياب آليات التمكين والاندماج، والشعور بـ "الإقصاء والدونية" لدى فئات عريضة من الشباب الذين يفتقدون لفرص الارتقاء الاجتماعي.¹

هذا الوضع السيكولوجي المأزوم أدى إلى تحول الهجرة غير الشرعية من مجرد مغامرة فردية سرية إلى "حلم جماعي وثقافة مجتمعية راسخة" تغذيها وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت التي ترسم صورة وردية ومزيفة عن الحياة في الضفة الأخرى؛ وحيث تبلورت في المخيال الجمعي للشباب مقولات وشعارات تبرر المغامرة (مثل الشعار الشهير: "تاكلي الحوت وما يأكلنيش الدود")، مما يوضح أن الظاهرة باتت أزمة هوية وانتماء وفقر اجتماعي مستعص لا يمكن للمقاربات البوليسية أو الردع القضائي معالجته أو استئصاله من عقول الشباب.

ثالثاً - البعد السياسي والجيوستراتيجي المأزوم:

تمثل الدوافع والأبعاد السياسية المحرك الأساسي لحركات النزوح والتدفقات المليونية عبر الحدود؛ حيث تعاني منطقة الساحل الإفريقي (دول مثل مالي، النيجر، بوركينا فاسو، وتشاد) ودولة ليبيا من انهيار شبه تام للمنظومات السياسية، وعدم الاستقرار المؤسسي، وتوالي الانقلابات العسكرية، واستثناء الفساد السياسي. هذا الانسداد أدى إلى اندلاع نزاعات مسلحة وحروب أهلية طاحنة دمرت الكيانات الوطنية وحولت حياة المواطنين إلى جحيم مستمر، مما دفع بالملايين إلى النزوح والفرار جماعياً نحو الجزائر كملجأ آمن وبوابة للعبور.²

وبناءً على هذه المعطيات الجيوستراتيجية، فإن جهود حرس الحدود ومصالح الأمن الجزائرية تصبح بمثابة محاولة لاحتواء نتائج بركان سياسي إقليمي متفجر، ولا يمكن للأجهزة الأمنية -مهما بلغت قوتها- أن تفرض الاستقرار السياسي في دول الجوار أو تمنع مواطنيها من الفرار من ويلات الموت والحروب.

¹ التميمي محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 198.

² بوحميده عبد الكريم وأولاد النوي مراد، دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل، ملتقى دور الجزائر الإقليمي، جامعة تبسة، 2014، ص 24.

رابعاً- البعد الإنساني والحقوقى والالتزامات الأخلاقية:

تتقاطع المقاربة الأمنية في كثير من الأحيان مع اعتبارات وأبعاد إنسانية وحقوقية تفرض ثقلها على السياسة العامة للدولة الجزائرية؛ فالمهاجر غير الشرعي -وفقاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951)- هو كائن بشري يتمتع بحقوق أساسية لصيقة به لا يمكن إسقاطها بوضعيته القانونية المخالفة للعبور.¹

وتواجه الجزائر رهاناً أخلاقياً وحقوقياً صعباً في الموازنة الدقيقة بين فرض سيادة القانون وحماية أمنها القومي عبر الطرد والإبعاد، وبين الالتزام بحماية المهاجرين من التعذيب أو المعاملة القاسية، وضمان شروط الاحتجاز الإنساني، والالتزام المطلق بإنقاذ الأرواح في عرض البحر. هذا البعد الحقوقي يجعل الأجهزة الأمنية تحت طائلة المراقبة المستمرة من طرف المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية، ويؤكد أن المقاربة الأمنية الصرفة تصطدم دائماً بحدود الخطوط الحمراء الإنسانية الأخلاقية التي لا يمكن تجاوزها.

خامساً- المقاربة التنموية كبديل إستراتيجي ومستدام (الرؤية الجزائرية):

تأسيساً على محدودية الحلول الأمنية والردعية، تبنت الجزائر ودافعت بقوة في المحافل الدولية (كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي) عن رؤية إستراتيجية بديلة وشاملة تقوم على طرح "المقاربة التنموية كبديل ومكمل أساسي للمقاربة الأمنية". وتتأسس هذه الرؤية على معالجة الجذور الحقيقية والينابيع العميقة للظاهرة عبر إقرار المحاور التكميلية الآتية:

على المستوى الوطني والمحلي: مراجعة السياسات التنموية الوطنية، والتركيز على خلق فرص عمل حقيقية ومستدامة للشباب، وتقديم الدعم المالي والتمكيني للمؤسسات الناشئة والمشاريع المصغرة (عبر آليات دعم تشغيل الشباب)، وتفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية لإعادة بناء جسور الثقة والمسؤولية بين المواطن ومؤسسات الدولة، فضلاً عن دفع عجلات التنمية المحلية في مناطق الظل وولايات الجنوب الحدودية لخلق أقطاب جاذبة ومستقرة.²

على المستوى الإقليمي والدولي (التعاون شمال - جنوب): تطالب الجزائر الشركاء الأوروبيين والدوليين بالانتقال من التنسيق الأمني الضيق إلى تفعيل تعاون اقتصادي وتنموي حقيقي؛ ويقوم على تقديم الدعم

¹ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

² ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 105.

المالي والاستثماري المباشر لإقامة مشاريع تنمية كبرى وبنى تحتية مستدامة (كالمدارس، المستشفيات، شبكات المياه، والمصانع) داخل دول المصدر والمنشأ في العمق الإفريقي (مثل النيجر ومالي). إن الهدف الإستراتيجي لهذه المقاربة التنموية التشاركية هو تثبيت المواطن الإفريقي في بيئته الأصلية وجعل الاستقرار في وطنه خياراً ممكناً وأفضل من المغامرة بركوب قوارب الموت، وبما يحول الهجرة من أزمة أمنية مستعصية إلى حركية تنموية واقتصادية متوازنة تخدم مصالح جميع الأطراف على ضفتي المتوسط.¹

¹ نبيهة هركوس، الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط: دراسة تاريخية الجزائر أنموذجاً 1992-2015، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016-2017، خاتمة المذكرة، ص 108.

خلاصة الفصل:

خلص الفصل الثاني إلى أن فعالية آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر لا يمكن تقييمها بالاعتماد على الجانب القانوني أو الأمني فقط، وإنما من خلال دراسة واقع الظاهرة ومختلف العوامل المؤثرة فيها. وقد أظهرت النتائج أن الجزائر بذلت جهودًا كبيرة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر تعزيز الرقابة الحدودية، وتفكيك شبكات التهريب، وتوسيع مجالات التعاون الأمني الدولي، وهو ما ساهم في الحد من العديد من محاولات العبور غير القانوني. غير أن استمرار الظاهرة يؤكد أن الحلول الأمنية، رغم أهميتها، تظل غير كافية إذا لم تُدعم بسياسات تنموية واجتماعية قادرة على معالجة الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية. ومن ثم، فإن تحقيق مكافحة فعالة ومستدامة لهذه الظاهرة يقتضي تبني مقاربة متكاملة تجمع بين الردع القانوني، والوقاية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي.

خاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

تأتي هذه الخاتمة كحوصلة تحليلية وتقييمية شاملة للدراسة الموسومة بـ "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية"، والتي تتبعنا من خلالها الأبعاد المفاهيمية والدولية، وكذا البيئة التطبيقية والعملية للمنظومة القانونية والأمنية والمؤسسية الجزائرية، لاسيما من خلال استنطاق أحكام القانون رقم 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وحركتهم فيها، ومضامين الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية باليرمو لعام 2000 والبروتوكولات الملحق بها.

لقد أثبت البحث من خلال فصوله النظرية والميدانية أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد حركة انتقال كلاسيكية عفوية للأفراد عبر الحدود بحثاً عن تحسين الظروف المعيشية، بل تحولت في ظل العولمة الأمنية وتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية إلى تحدٍ بنيوي معقد يمس مساساً مباشراً بسيادة الدول، ويضع استقرارها السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي على المحك. وبناءً على ما تم رصد ومعالجته في فصول المذكرة ومباحثها من إشكالات، يمكننا استعراض أبرز النتائج المستخلصة، وتتبعها بمجموعة من التوصيات والمقترحات الميدانية والتشريعية التي نراها كفيلة بتنفيذ آليات مكافحة وتطويرها بما يجيب على إشكالية هذه المذكرة:

أولاً: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة المعمقة والفحص المجهرى للآليات التشريعية والميدانية، تم التوصل إلى حزمة من النتائج العلمية والعملية الهامة، تفصيلها كالتالي:

- التحول الاستراتيجي لمركز الجزائر في الجغرافيا الهجرية: أثبتت الدراسة أن الجزائر شهدت انتقالاً دراماتيكياً وتحولاً جيوسياسياً في خارطة الهجرة الدولية؛ فبعد أن كانت لعقود طويلة مجرد دولة "مصدر" للشباب الراغب في ركوب البحر (الحرقة)، فرضت عليها السياسات الأمنية المتشددة لدول الشمال، وتكثيف نشاط الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل "فرونتكس"، وسلوك غلق "أوروبا القلعة" واقعاً جديداً، حيث تحولت إلى دولة "عبور" رئيسية لمهاجري دول جنوب الصحراء والساحل الإفريقي، ثم سرعان ما استقرت كوجهة "استقرار نهائي واضطراري" لآلاف المهاجرين نتيجة ظاهرة الارتداد الهجري وبقائهم عالقين داخل التراب الوطني، وما ترتب على ذلك من تعقيدات ديموغرافية وإدارية وضغط على المرافق الخدمية.

- مواكبة وتناغم المنظومة التشريعية الجزائرية مع المعايير الدولية: تبين من خلال التتبع التشريعي أن المشرع الجزائري كان سابقاً ومواكباً للزخم والاتفاقيات الدولية عبر الانضمام المبكر لـ "منظومة باليرمو لعام 2000" وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وصاغ ترسانة ردعية داخلية صارمة تجسدت في أحكام القانون رقم 08-11، حيث نجح من خلاله في إرساء فلسفة جنائية متطورة لم تقتصر على تجريم الدخول غير القانوني للأجنبي فحسب، بل امتدت لتجريم الأنشطة اللوجستية المغذية للظاهرة كأفعال المساعدة، والإيواء، والنقل، وتسهيل العبور، وتزوير الوثائق، وهي الأفعال التي تشكل البنية التحتية والعمود الفقري لشبكات التهريب الإجرامية.
- محدودية المقاربة الأمنية الصرفة أمام حتمية التحدي الجغرافي: كشف الواقع الميداني وتحليل المعطيات أن المقاربة الأمنية والزجرية المحضة، رغم الفعالية الكبيرة والجاهزية العالية التي تحققها الأجهزة السيادية (الجيش الوطني الشعبي، حرس الحدود، والقوات البحرية وحرس السواحل) في ضبط الإقليم وتأمين المنافذ، تظل تواجه عراقيل موضوعية وتحديات مادية ناتجة عن "تحدي الجغرافيا المعقدة"؛ وتتمثل في امتلاك الجزائر لمواجهة بحرية تزيد عن 1200 كلم وحدود برية شاسعة ومترامية الأطراف تزيد عن 6000 كلم، تتصل بدول جوار تعيش حالة من السيولة الأمنية، والنزاعات المسلحة، والهشاشة المؤسسية.
- التداخل العضوي لشبكات التهريب مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود: أظهر البحث أن شبكات تهريب المهاجرين لم تعد تعمل في سياق معزول أو كنشاط تجاري بسيط، بل تداخلت بنيتها التنظيمية وخطوطها اللوجستية وعائداتها المالية مع شبكات تهريب السلاح، والمخدرات، والاتجار بالبشر، وتبييض الأموال، وتمويل الجماعات الإرهابية والتخريبية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي، مما حوّل مكافحة الهجرة غير الشرعية من مجرد ضبط إداري لحركة الأجانب إلى مسألة "دفاع شرعي واستباقي" عن المقومات الأساسية للأمن القومي والسيادة الوطنية للجزائر.
- بلورة الرؤية الاستراتيجية الجزائرية البديلة (المقاربة التنموية الشاملة): تبلورت لدى الدولة الجزائرية قناعة راسخة دافعت عنها بقوة وثبات في المحافل الدولية والإقليمية (كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي)، مفادها أن "المقاربة الأمنية الردعية تظل معالجة للمظاهر والنتائج وليست علاجاً للجذور والمسببات"؛ حيث أثبتت الدراسة أن الحل الجذري والمسؤول يستوجب الانتقال نحو "المقاربة التنموية الشاملة والمستدامة" عبر تجفيف منابع الظاهرة من ينابيعها العميقة؛ من خلال تكثيف مشاريع التنمية المحلية في ولايات الجنوب الحدودية ومناطق الظل، ومطالبة الشركاء الدوليين بالانتقال من

التنسيق الأمني الضيق إلى ضخ استثمارات اقتصادية حقيقية وبنى تحتية في دول المصدر بالساحل الإفريقي لتثبيت الساكنة وتحويل عبء المكافحة إلى مسؤولية تضامنية دولية مشتركة (شمال-جنوب).

ثانياً: التوصيات والمقترحات

بناءً على النتائج المتمخضة عن الدراسة، نتقدم بجملة من المقترحات والتوصيات الموجهة للمشرع الجزائري ولصناع القرار الأمني والإداري والدبلوماسي بهدف تطوير الآليات الحالية:

- التحول نحو "الأمن الرقمي الذكي" والرقابة التقنية الاستباقية: تعزيز وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية وحرس الحدود وحرس السواحل من خلال تسريع دمج التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الاستشعار الإلكترونية الذكية (كالطائرات المسييرة "الدرونز"، الرادارات الحرارية الرقمية، أنظمة الرصد الفضائي والأقمار الصناعية، وكاميرات المراقبة التكتيكية بعيدة المدى) لتغطية الثغرات والفراغات الحدودية في التضاريس الصحراوية الصعبة، ومواكبة الأساليب اللوجستية المتطورة للشبكات الإجرامية.
- التحيين الدوري والديناميكي لأحكام القانون رقم 08-11: مراجعة الترسنة العقابية والإجرائية في قانون الأجانب وقانون العقوبات وتعديلها بصفة دورية لمواكبة الأساليب "المستحدثة والسيبرانية" التي باتت تعتمد عليها شبكات تهريب البشر؛ لاسيما استغلال الفضاءات الرقمية، والمنصات المشفرة، وتطبيقات التواصل الاجتماعي لتنظيم رحلات الهجرة، وتجنيذ "الحراقة"، وتنسيق المعاملات المالية غير المشروعة، مع تشديد العقوبات الجزائية والمادية على الوسطاء الرقميين والشركات المسهلة لذلك.

- تفعيل الدبلوماسية التنموية وتغيير قواعد الشراكة الدولية: الاستمرار عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية في الضغط على الشركاء الدوليين والأوروبيين لرفض المقاربة التي تحاول جعل دول العبور (وفي مقدمتها الجزائر) بمثابة "شرطي حدود" يحمي المصالح الأوروبية خلف جدران أمنية، والمطلوبة بدلاً من ذلك بالانتقال إلى تمويل استثمارات اقتصادية ومشاريع بنى تحتية مستدامة (مدارس، مستشفيات، مصانع، وشبكات ري) في العمق الإفريقي لمعالجة الفقر والبطالة كدوافع طاردة للشباب.

- توطين استراتيجيات التشغيل والإدماج ومحاربة ثقافة "الحرق": صياغة سياسات عمومية وقائية محلياً تستهدف حماية الشباب الجزائري من الدعاية المضللة لشبكات التهريب التي تسوق للوهم عبر الفضاء الافتراضي، من خلال إعادة بناء جسور الثقة والمواطنة، وتفعيل آليات حقيقية

لاستيعاب الطاقات الشابة عبر دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع المصغرة، وإعطاء الأولوية القصوى لبرامج التنمية المحلية المستدامة والخدماتية في ولايات الجنوب والبلدات الحدودية لخلق بيئة وطنية جاذبة.

– مؤسسة الرقابة الوقائية وضبط سوق العمل الموازي: تكثيف الحملات الإعلامية والتحسيسية طويلة المدى بمشاركة قطاعات التربية، والتعليم العالي، والشؤون الدينية، وجمعيات المجتمع المدني، بالتوازي مع تفعيل آليات الرقابة الإدارية، والصحية، والاجتماعية الدقيقة لرصد وتتبع وضعية المهاجرين العالقين وإحصائياتهم؛ بهدف منع تفشي الأوبئة الوافدة، ومحاربة ظاهرة تشغيل الأجانب بطرق غير قانونية وخارج القنوات الرسمية، كبحاً لظهور اقتصاد ومستودعات عمل موازية تهدد التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

– وفي الأخير، نأمل أن تكون هذه الدراسة المتواضعة لبنة علمية مضافة تساهم في إثراء الرصيد الأكاديمي والبحثي لـ كلية الحقوق بجامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف بميلة، وتفتح آفاقاً بحثية جديدة وجادة أمام الطلبة والباحثين للتعمق في دراسة أبعاد الأمن القومي، والسياسة الجنائية، وقانون الأجانب في الجزائر.

– وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

أ- النصوص القانونية

- القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وحركتهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36، سنة 2008.

- القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 2009.

- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، المعدل والمتمم.

ب- الاتفاقيات والمواثيق الدولية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25/55 بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 (أ-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000.

ج- التقارير والوثائق الرسمية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

- مجلة الشرطة الجزائرية، العدد الخاص بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، 2024.

- المجلس الإسلامي الأعلى (الجزائر)، فتوى حول حكم الهجرة غير الشرعية وتأصيلها الفقهي، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2020.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول حركية الكفاءات والبطالة، الجزائر، 2022.

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ((UNODC)، تقارير تهريب المهاجرين بمنطقة الساحل، فيينا، 2023.

- المنظمة الدولية للهجرة، التقرير الإقليمي السنوي حول اتجاهات الهجرة في شمال إفريقيا، جنيف، 2023.
- المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية، جنيف، 2023.
- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، استراتيجية تأمين الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة، الجزائر، 2023.
- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، الحصيلة السنوية للعمليات الأمنية لحماية الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة، الجزائر، 2024.

ثانياً: المراجع

أ- الكتب

- أبو الوفا، أحمد، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018.
- بعلي، محمد الصغير، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2018.
- بن دماش، عبد القادر، جرائم تزوير الوثائق واستعمالها في الهجرة غير الشرعية، دار هومة، الجزائر، 2019.
- بن ملحة، الغوثي، القانون الدولي الإنساني وحماية الفئات المستضعفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021.
- بنحمو، محمد، السياسات الأمنية المقارنة للهجرة في حوض المتوسط، منشورات المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، 2021.
- بوساحة، محمد الأمين، القانون الدولي للهجرة وحقوق المهاجرين، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2020.
- بوسقيعة، أحسن، التحقيق القضائي والضمانات الجنائية للموقوفين، دار هومة، الجزائر، 2022.
- بوسقيعة، حسن، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، دار هومة، الجزائر، 2018.
- التميمي، محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- جلبي، علي عبد الرزاق، علم اجتماع الهجرة: المقاربات النظرية والوقائع التشريعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020.

- حجازي، عبد الفتاح بيومي، مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي والتشريع المقارن، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.
- دالندة، يوسف، قانون الأجانب في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2020.
- الريسوني، أحمد، المصلحة المرسله وتطبيقاتها السيادية الحديثة، دار الكلمة، المنصورة، 2021.
- زوايمية، رشيد، القانون الدولي العام والمنظمات الدولية، دار العلوم للنشر، عنابة، 2021.
- سالطنية، بلقاسم، النظرية السوسيولوجية وتفسير الظواهر الجنائية المعاصرة، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2018.
- سعد الله، عمر، معاهدات القانون الدولي الجنائي وتحديات التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020.
- السعيداني، منير، سوسيولوجيا الهجرة السرية في المغرب العربي: السياسات والآثار، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2022.
- شرفي، أحمد، دور حرس الحدود في مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- صايش، عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين في القانون الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2018.
- عبد الالوي، الجذور التاريخية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
- عوابدي، عمار، سياسات ضبط الحدود والأمن القومي في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2023.
- العوجي، مصطفى، الجريمة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة نوفل، بيروت، 2017.
- الفتالوي، سهيل، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
- قاصدي، سليم، الأمن الجيوسياسي وتحديات الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، دار المعرفة، الجزائر، 2022.
- القرضاوي، يوسف، فقه المقاصد وأثره في الأحكام المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، 2019.
- قشي، عبد الرحمن، اللجوء السياسي بين الحماية الدولية وإساءة الاستعمال، دار الخلدونية، الجزائر، 2022.

- نجم، محمد صبحي، شرح قانون العقوبات الجزائري (الجرائم الواقعة على الأشخاص)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

- والرشتاين، إيمانويل، تحليل النظم العالمية: مقدمة، ترجمة أحمد أحمد، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2019.

ب- الرسائل الجامعية (مذكرات وأطروحات)

بتقة، خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.

بوعلي، سفيان، آليات الرقابة الحدودية ودورها في الحد من الجريمة المنظمة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

حلوش، محمد، الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية وواقعها الأمني عبر الحدود الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2018.

رشيد، ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012.

ساسبي، سفيان، الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة سوسيو-أنثروبولوجية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مستغانم، 2017.

هركوس، نبيهة، الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط: دراسة تاريخية الجزائر أنموذجاً (1992-2015)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2017.

ج- المقالات العلمية

أمال حاج جاب الله، سهام هريش، "الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر: الدوافع وآليات المكافحة"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، 2022.

بخوش صبيحة، "الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر وانعكاساتها الأمنية"، مجلة الفكر، 2016.

بن كداس صليحة، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة معارف، 2021.

بن مرار جمال، "مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الصورة الذهنية عن الآخر لدى الشباب"، مجلة البحوث الإعلامية، 2019.

بن مرار جمال، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر 2010-2018"، مجلة المعيار، 2022.

- بوشارب، نادية، "الزواج السوري وآثاره القانونية في قوانين الهجرة الحديثة"، مجلة الدراسات القانونية، 2021.
- بوشربي، مريم، عثمانى مريم، "العدالة الاجتماعية وجريمة الهجرة غير الشرعية بالجزائر"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 2021.
- بوضياف، نادية، "الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية"، مجلة الدراسات القانونية، 2022.
- جلال الدين الزواوي، "حقوق الطفل المهاجر في القانون الدولي المقارن"، مجلة الحقوق والبحوث القانونية، 2023.
- حلوش، محمد، "الجريمة المنظمة وعلاقتها بظاهرة تهريب المهاجرين في منطقة حوض المتوسط"، مجلة الفكر القانوني، 2020.
- خياط، نبيل، "إنقاذ الأرواح البشرية في البحر"، مجلة الجيش، 2007.
- غربي علي، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وآليات مجابقتها"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 2022.
- ناصر، بوداود، "تمثيلات الشباب لظاهرة الهجرة السرية"، مجلة دراسات سوسيولوجية، 2021.
- ناصر، بوداود، "ثقافة الحرقه والتمثيلات الاجتماعية لدى الشباب الجزائري"، مجلة الدراسات السوسيولوجية، 2021.
- نواوي، رشيد، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر: المفاهيم وآليات المكافحة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2018.
- يوسفات، علي هاشم وآخرون، "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2018.

قائمة الجداول

والاشكال

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	جدول زمني لتطور التشريع الجزائري لآليات المكافحة	35
02	تطور أعداد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين والمحبطة محاولاتهم في الجزائر (2015 - 2024)	56

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	خريطة جغرافية للمسارات البرية للهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية الجنوبية	58
02	خريطة توضح مسارات الهجرة غير الشرعية من السواحل الشرقية الجزائرية (عنابة، الطارف، سكيكدة) نحو جزيرة سردينيا الإيطالية	60
03	خريطة توضح مسارات الهجرة غير الشرعية من الواجهة البحرية الوسطى للجزائر نحو أرخبيل البليار الإسباني.	62
04	خريطة توضح مسارات الهجرة غير الشرعية من الواجهة البحرية الغربية للجزائر نحو السواحل الإسبانية الجنوبية.	65